المشترك يلتزم الصمت حيال الجنوب والرئيس يلغي لقاء مع المكتب السياسي للاشتراكي

العطاس ومحمد علي أحمد وشعفل عمر والأصنج يطالبون المجتمع الدولي بمساندة الجنوب

مواجهات مسلحة في لحج والاحتجاجات مستمرة في المكلا

■ عبدالعزيز المجيدي

يهيمن التوتر على أجواء المحافظات الجنوبية. وقد قضت الفعاليات الاحتجاجية المندلعة هناك أسبوعا ساخنا في مجابهة محتدمة مع قوات الأمن والجيش.

وإذ تستقطب نبرة الاستقلال الجنوبي هذه المرة أنصارا من شخصيات جنوبية في الداخل والخارج، يستمر سجل السلطة نظيفا من أي خطوة جادة لمعالجة المشكلة المستعرة منذ سنوات.

حتى مساء الأربعاء كانت مديرية حبيل جبر - ردفان بمحافظة لحج مسرحا لاشتباكات متقطعة بين الجيش ومواطنين. وللمرة الأولى منذ اندلاع الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية مطلع عام 2007 يلجأ المواطنون إلى خوض مواجهات مع الجيش استخدم فيها المحتجون أسلحة ثقيلة.

وتضاربت الأنباء بشأن ضحايا المواجهة، لكن المؤكد هو أن الجنوح إلى السلاح عوض الاحتجاج السلمي بدأ يصبح لدى الجنوبيين خيارا معتبرا في مواجهة الأداة الأثيرة لدى السلطة: القوة، بشقيها الأمني والعسكري.

جاءت المواجهات عقب مهرجان جماهيري كبير شهدته مدينة زنجبار بأبين الاثنين، دعا إليه الشيخ طارق الفضلي المنضم مؤخرا إلى الدعوة الجنوبية.

وربما يشكل المهرجان نقطة فارقة في مسيرة الحراك في الجنوب. فبالإضافة إلى كون الفضلي واحدا من حلفاء الرئيس علي عبدالله صالح في حرب 1994 ضد الحزب الاشتراكي، فقد علت نبرة المهرجان حيال مطلب الاستقلال، وأعلن الجنوبيون أن النضال السلمي لن يكون الخيار الوحيد لتحقيقه، في إشارة إلى أن اللجوء للسلاح سيكون خيارا راجحا.

وفي اليوم ذاته جابت شوارع المكلا بحضرموت مسيرات احتجاجية تطالب برحيل "الاحتلال" الشمالي، وهي المفردة ذاتها التي تكررت مرارا في كلمة الشيخ طارق الفضلي في مهرجان زنجبار، وعلى شاكلتها نظم المحتجون هتافات في أكثر من فعالية.

لكن الاحتجاجات الساخطة تجاه ممارسات السلطة تحولت في زنجبار والمكلا إلى سخط على كل ما هو شمالي، فطالت الاعتداءات وأعمال الشغب العمال وأشعل متظاهرون النار في محال تجارية مملوكة لمواطنين من أبناء المحافظات الشمالية.

كان الرئيس علي عبدالله صالح سبق التحضير لمهرجان زنجبار بحشد المئات من الشخصيات والقيادات الجنوبية في الدولة إلى لقاء جمعه بهم السبت في نادي ضباط الشرطة بصنعاء. وفي الميدان غادرت الألوية العسكرية ثكناتها في الجنوب لخنق الحيوية المتصاعدة هناك. وقد أطلق الرجل

التتمة في الصفحة 4

الصحوة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 3 جمادي الأولى 1430هـ الموافق 29 ابريل 2009 العدد (194) Wed. 3/5/1430 - 29 April 2009 70 ريالاً 16 صفحة

قال إنها البديل للمركزية الفاشلة والانفصال البغيض

الشيخ علي عبدربه العواضي يعلن مبادرة سياسية لحل الأزمة السياسية

تقسيم إداري جديد لليمن والجند عاصمة سياسية

● العواضي

■ «النداء» -خاص:

أعلن علي عبدربه العواضي شيخ قبائل آل عواض في محافظتي البيضاء ومأرب مبادرة سياسية لحل الأزمة الأمنية ترتكز على تقسيم إداري جديد يتم بمقتضاه توزيع الوظائف القيادية والسيادية وفق معايير تضمن عدم تفرد أية وحدة إدارية بها.

المبادرة التي قال العواضي إنها «البديل للمركزية الفاشلة والانفصال البغيض» تقترح 3 بدائل للتقسيم الاداري، الأول إلى 3 أقاليم، والثاني إلى 7 ولايات، والثالث إلى 5 مناطق، على أن يتم انشاء عاصمة سياسية لليمن الموحد في منطقة الجند بمحافظة تعز.

وفيما يخص الدفاع والأمن تقترح المبادرة محددات تمنع سطوة أية وحدة إدارية على الجيش، وتشدِّد على ضرورة أن تتشكل وحدات الأمن المركزي في الاقليم من أبنائه على أن تخضع لقيادة الحكم المركزي.

علي عبدربه العواضي هو شقيق الشيخ احمد عبدربه العواضي الذي كان من أبرز قيادات اليمن بعد ثورة سبتمبر 1962، واستشهد في صنعاء مطلع السبعينيات. والشيخ علي العواضي عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، وهو عضو في لجنة الحوار الوطني التي يرأسها الشيخ حميد الأحمر، ويتولى مسؤولية قطاع المشائخ في الإعداد للقاء الوطني.

نص المبادرة ص6 و7

باعوم والنوبة وصالح يعلنون جبهة تستثني "نجاح"

■ فؤاد مسعد

أعلن ثلاثة من مكونات الحراك الجنوبي قبل يومين في بيان مشترك لها عن اتفاق يقضي بإشهار كيان جديد تحت مسمى "الجبهة الوطنية المتحدة للنضال السلمي لتحرير واستقلال واستعادة دولة الجنوب". المكونات الثلاثة وهي المجلس الوطني (باعوم) والهيئة الوطنية (النوبة) وهيئة النضال السلمي الجنوبي (صالح يحيى) اعتبرت قيام الجبهة خطوة على طريق "بناء إطار كفاحي جنوبي موحد يشكل نقلة نوعية في مسيرة شعبنا الكفاحية المنتصرة".

التتمة في الصفحة 4

إمام جامع يعتبر جريمة تدمير منزل في الحصبة وإحراقه إزالة للظلم

■ هلال الجمرة

اكتفى وزير الداخلية بتوقيف ضابطين أمنيين في حبس الوزارة، وتعامل معهما كأنهما المقصرين الوحيدين في حادثة "تمزيق القرآن الكريم" التي تفاقمت مشكلتها وتسببت في حرق وهدم منزل المتهم في الحادث.

وعلى الرغم من إشعار العمليات والمسؤولين بخطورة وتطورات حالة الفلتان التي فرضتها تجمعات المواطنين المستاءين من خبر التمزيق وتوافدهم إلى جوار منزل المتهم عبدالملك البيضاني بشكل لافت لم يستطيعوا السيطرة عليه.

وفي التقرير الذي رفعه العُقداء عبدالسلام معصار وعبدالكريم السامعي ومحمد الجعدبي إلى مدير عام أمن أمانة العاصمة، مساء 15 ابريل الجاري، يوم واقعة التدمير، أوضحوا له ما حدث وكيف تعاملوا حيال الوضع. ولفتوا إلى التباطؤ البالغ للعمليات على التعزيز بجنود لصد المواطنين عن نهب وتدمير المنزل.

بعد 13 نهاراً من رفع التقرير الأمني وجه الوزير مدير أمن الأمانة بإرسال ضابطين -من الثلاثة الذين أعدوا التقرير- هما عبدالسلام معصار وعبدالكريم السامعي، إلى حبس الوزارة وتوقيفهما هناك.

وعلى ما يبدو فإن الوزير أراد من توقيفهما أن

التتمة في الصفحة 4

27 إبريل.. يوم العسكرقراطية

■ سامي غالب

ينغمس اليمنيون في استدعاء ماضيهم، يلوذون به، يجعلونه متراسا في حروبهم الداخلية، وبندقية لاصطياد كائن غريب يدعى المستقبل.

وفي 27 ابريل ارتطمت تواريخ الجماعات اليمنية في غير بقعة، فسالت دماء، واحترقت أواصر، وسرت رجفة في أوصال وطن 22 مايو.

مهرجان في زنجبار، ومسيرة في المكلا، في يوم إعلان الحرب على الجنوب. ولقاء في عدن برئاسة عبدربه منصور هادي، نائب الرئيس، في يوم الديموقراطية. وحصيلة اليوم المزدوج قتلى وجرحى وحرائق مستمرة في حضرموت وردفان والضالع.

27 ابريل هو يوم الديمقراطية في المركز. ففي مثل هذا اليوم من سنة 1993 أدلى اليمنيون بأصواتهم في أول انتخابات برلمانية تعددية بعد إعلان الوحدة اليمنية. لكن الديمقراطية التي اختزلت في يوم ما لبثت أن فجرت حربا بعد عام. كذلك تموضع يوم الديمقراطية، جنوبيا، باعتباره يوم إعلان الحرب على الجنوب. ففي 27 ابريل 1994 ألقى الرئيس علي عبدالله صالح خطابا ناريا ضد من وصفهم بـ"المتآمرين" على المنجز الوحدوي. وبعد أيام اندلعت رسميا الحرب بين شركاء الوحدة. ولئن صار للديمقراطية في نسختها اليمنية يوم، فما المانع من أن يكون يومها يوما للحرب التي أولها كلام!

أثقال التاريخ تكاد تقصم ظهر هذا اليوم التعس. استطرادا فإن 27 إبريل، شماليا، هو يوم الجيش. في عام 1975 أصدر الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي جملة قرارات استثنائية أطاحت بأبرز

التتمة في الصفحة 4

أجرت منظمة دولية مرموقة بحثا في اليمن حول إيجاد شروط أساسية لبناء سلام دائم في صعدة وتزمع إصدار تقرير حول ذلك بعد أسبوعين، لكن القصة ليست هنا. القصة في أن التقرير تسبب بطرد الباحث الفرنسي بونفوا الذي عمل عليه وهذه قد تكون بداية سياسة جديدة تنتهجها صنعاء:

طرد الشهود من اليمن وإغلاق البلاد على حروب غير محدودة

■ نبيل سبيع

● لوران

الوضع في اليمن ذاهب إلى الأسوأ. خلال الأسابيع القليلة الماضية، اتجهت صنعاء الى دفع الوضع داخل الجنوب نحو التفجر في أحداث عنف شاملة. وترفع من احتمالات دخول البلد مستنقعات دماء غير محدودة ولا معروفة النتائج ثلاثة أمور رئيسية: الأول، تصاعد أحداث العنف والفلتانات الأمنية جراء هشاشة الدولة وانتشار السلاح والجريمة في أكثر من منطقة في الجنوب والشمال والوسط. والثاني، تلويح الرئيس صالح السبت الماضي بحرب متبادلة وغير محدودة النتائج داخل الجنوب إذا ما استمرت الاحتجاجات المتواصلة هناك منذ أكثر من عامين. أما الأمر الثالث فيتمثل في مجيء هذا كله بالتزامن مع مؤشرات اتجاه السلطات الى انتهاج

التتمة في الصفحة 4

المشترك يلتزم الحياد حيال الجنوب والرئيس يلغي دعوته للمكتب السياسي للاشتراكي إلى عقد لقاء

إشارات مزعجة للسلطة في الخليج بشأن الحراك الجنوبي

التزم اللقاء المشترك الحياد في التطورات الخطيرة التي شهدتها محافظات جنوبية وشرقية مؤخرا خلاف العادة منذ بدأت الاحتجاجات في الجنوب قبل نحو عامين. وذلك شاهد على التنائي المطرد بين مكونات الحراك وأحزاب المشترك وبخاصة الحزب الاشتراكي الذي كان أبرز ضحايا حرب 94، وصار الآن عرضة للتشكيك بمواقفه وتاريخه من قياديين في الحراك، بعضهم طارئ عليه أو كان في ضفة الطرف المنتصر في الحرب على الجنوب.

خلال الأيام الماضية بدت أحزاب المشترك مثقلة بتفاهمات وحسابات بلا ضفاف. وبينما كانت الحرائق تندلع في المحافظات الجنوبية والشرقية انتظرت تمرير اتفاقها مع الرئيس على تأجيل الانتخابات في مجلس النواب. وليس معلوما بعد وجهة المشترك بعد انجاز الخطوة الأولى من الاتفاق الذي يتضمن بنودا أخرى تتعلق بتطوير النظام الانتخابي والحوار على اصلاحات سياسية ودستورية. والحال أن استعار الحرب بين السلطة ومكونات الحراك أربك أجندة الرئيس ومعارضيه التقليديين. وصباح السبت الماضي قرر الرئيس الالتقاء بكبار مساعديه وكوادر السلطة في المحافظات الجنوبية ملغيا لقاء مع أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي كان دعا إليه الخميس الماضي.

وكان لافتا في كلمة الرئيس في اللقاء التشاوري إشادته بوحدوية الحزب الاشتراكي في سياق نقده الحاد لمكونات الحراك الجنوبي وتلويحه بعقاب أصحاب المشاريع التجزيئية. وهذه إشادة لا تخدم الاشتراكي في هذه اللحظة التي يتعرض فيها لتهديد وجودي من أطراف عدة في الجنوب تتوسع على حساب قاعدته الشعبية هناك.

وكان الرئيس صالح عرض على الإصلاح والاشتراكي المشاركة في حكومة وحدة وطنية لمواجهة الأخطار التي تتهدد البلد. وفي كلمته في اللقاء التشاوري كرر في غير موضع دعوته إلى اصطفاف وطني.

ومعلوم أن الاتفاق على تأجيل الانتخابات بدد أية فرص للقاء بين المشترك ومكونات الحراك الجنوبي التي سارعت في فبراير الماضي إلى اتهام المشترك بالتواطؤ مع السلطة لوأد الحراك. وأكثر من ذلك فإن الاتفاق قلل من مصداقية دعوة المشترك إلى حوار وطني مع مختلف القوى والشرائح الاجتماعية وفي المقدمة مكونات الحراك.

وعلى الرغم من الجهود المستميتة للشيخ حميد الأحمر رئيس اللجنة التحضيرية للحوار لإبقاء فكرة الحوار متوهجة فإن التطورات في الجنوب والحياد الذي التزمه المشترك حيالها أصابت تلك الجهود في مقتل. والراهن أن خطوط المشترك تقطعت على جبهتي الشمال(صعدة) والجنوب، وبات المشترك محكوما بالسير في مسار واحد، هو بحث قضايا الحوار التي كان مفترضا أن تتصدر أجندة اللقاء الوطني مع طرف وحيد فقط هو الرئيس علي عبدالله صالح. لكن الرئيس على عجلة من أمره، ويطلب ماهو أكثر من الجلوس مع معارضيه العقلاء لحوار لا تلوح له نهاية بالنظر إلى تعقد وتنوع القضايا المطروحة من المشترك. ولذلك فقد بادر إلى عرض خيار حكومة وحدة وطنية تعزز الجبهة الداخلية التي يظهر للبعض في الخارج، وخصوصا في الجوار، أنها من الوهن بما يسمح لأي كان بفرض قواعد جديدة في علاقته باليمن.

وخلال الأيام الماضية تحركت السلطة باتجاه الجوار الاقليمي لاستباق أية تداعيات سلبية على الأمن القومي الذي يتراءى للجوار انكشافه. وفي هذا السياق يمكن فهم إعلان الحكومة اليمنية مساء الإثنين بأنها طلبت تسليم عناصر يمنية مقيمة في السعودية وعمان بسبب نشاطها المعادي للاستقرار في اليمن، في إشارة إلى حيدر العطاس وعلي سالم البيض. فضلا على موقف أمين عام الجامعة العربية بشأن حرص الجامعة على وحدة اليمن واستقراره.

على أن الجامعة العربية ليست الطرف الاقليمي الذي من شأنه تبديد هواجس القيادة اليمنية. فالشأن الوحدوي اليمني هو خليجي بامتياز. وخلال الأيام الماضية بلغ التوتر مداه، حتى أن أي تعليق أو تصريح أو حركة ما ترصد في الجوار صار مجلبة للقلق والصداع في صنعاء. وصباح اليوم تصدرت افتتاحية صحيفة الرياض السعودية أجندة اهتمام السياسيين اليمنيين بمختلف مواقعهم. وسبق لصحيفة الرياض أن خصصت مقالات افتتاحية للشأن اليمني تحمل مضامين إيجابية تجاه اليمن، لكن افتتاحيتها الأخيرة جاءت مطبوعة بالتشاؤم حيال ما يجري في اليمن من تطورات، محذرة من خطورة انفلات الأوضاع فيها بما يهدد جيرانها. وخلصت الافتتاحية إلى توصية مفادها أن يجتمع قادة دول الخليج بالرئيس علي عبدالله صالح وأطراف النزاع في اليمن إلى لقاء يمنع انزلاق الوضع في اليمن نحو الكارثة.

لم يصدر بعد رد فعل يمني رسمي على افتتاحية الرياض، لكن المؤكد أن الرئاسة اليمنية لن تقرأها إلا في سياق الحركة المتنامية لزعامات جنوبية تقيم في السعودية وبلدان خليجية أخرى. ومعلوم أن تناول الشؤون الداخلية لبلدان الخليج والجزيرة في الصحف الحكومية والأهلية لا يتم النظر إليه في الدوائر الرسمية لهذه البلدان على أنه سلوك يقع في صميم نشاط الصحافة، بل هو تعبير عن توجهات رسمية.

أيا ما كان، فإن الظاهر مما يجري في الجنوب والجوار أن الوضع في اليمن بلغ نقطة حرجة يصعب بعدها السيطرة عليه، ما يفرض على الحكم المسارعة إلى طرح أدواته وأساليبه العتيقة في مقاربة الأزمات الداخلية جانبا، والمسارعة إلى معالجات فورية لأزمتي صعدة والجنوب قبل أن تتحولان إلى شأن داخلي للجيران. وهذه المعالجات لا تستدعي بالضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية أو إرسال كبار المسؤولين الى المحافظات الجنوبية للتذكير بمحاسن الوحدة وفظائع ما قبلها، أو إطلاق الوعود بقرب إرسال لجان رفيعة من صنعاء إلى هذه المحافظات لرصد التجاوزات واقتراح المعالجات على القيادة السياسية الحكيمة.

على خلفية احداث الشغب في المكلا

الأمن يعتقل 80 شخصاً بينهم 3 اشقاء اصغرهم لا يتجاوز الـ13 عاماً

خرج ناصر من منزله مساء الاثنين الماضي لشراء خبز العشاء. بعد مضي قرابة 15 دقيقة لم يعد ناصر، بل خبر سيئ عن مصيره: «الشرطة أخذته فوق الطقم».

ساعتذاك كانت موجة غضب المتظاهرين في مدينة المكلا قد بدأت بالانحسار، لتبدأ قوات الأمن حملة اعتقالات لمن وصفتهم بمثيري أعمال الشغب. لكن أم ناصر لم يخطر ببالها أن اعتقال ابنها سيكون على خلفية أحداث الشغب، التي قام بها أنصار الحراك الجنوبي؛ إذ إن ناصر عبدالله بستم لا يتجاوز الـ13 عاماً.

«ما حناش داريين ليش شلوا ناصر... ما دخله بالحراك هو بصف رابع ابتدائي، يروحوا يشلوا قادة الحراك»، قالت الأم بغصة.

يقيم ناصر وأسرته في منطقة الشرج بمديرية المكلا. عقب تلقي الأسرة الخبر المشؤوم، توجه شقيقاه: صبري، 25 عاماً، شكري، 20 عاماً، إلى نيابة المكلا للاستفسار عن شقيقهما الأصغر. لكن رجال النيابة لم يكن لديهم ادنى فكرة عن عملية الاعتقال.

توجه الشقيقان إلى ادارة أمن المكلا عرفا بنفسيهما وسألا عن شقيقهما ناصر. لم يطول انتظار الشقيقان اذ قام 4 جنود بأخذهم إلى ناصر.

باتت الأم الهلعة ترقب النافذة اطلالة صبري وشكري من طرف الحي وتأمل أن يكون ناصر معهما.

● ناصر هادي

أشرقت شمس الثلاثاء، لكن المرتقبين لم يطلا من طرف الحي. توجهت الأم إلى ادارة أمن المديرية للبحث عن أبنائها الثلاثة. إلى أم ناصر كانت أربع أمهات أيضاً يبحثن عن أبنائهن.

إحداهن شقيقة أم ناصر، وكان ابنها محمد أحمد باهيج، 25 عاماً، لم يعد مساء الاثنين إلى المنزل، وصباح الثلاثاء علمت أن الأمن اخذه من منطقة الكود، المكان الذي قصده لحضور عرس أحد أصدقائه. «سألنا الشرطة: فين أولادي فين ناصر؟ ليش أخذتوهم؟» قالت أم ناصر مستذكرة كلامها لأمن المكلا.

● محمد باهيج

لم يتفضل أحد من الأشاوس بتطمين الأم القلقة على أولادها. وحين طال انتظارها في مبنى ادارة أمن المكلا، جاءها أحد الضباط وأبلغها أن تعود صباح اليوم التالي (الاربعاء) لرؤية ناصر فقط.

عادت الأم صباح الاربعاء رفقة الأمهات الباحثات عن أبنائهن المفقودين، لكن الضابط يف بوعده.

ظلت الأمهات ينحن في باحة مبنى ادارة الأمن، إلى ما قبل مغرب الاربعاء دون فائدة.

عادت أم ناصر إلى المنزل وقالت في اتصال هاتفي لـ«النداء»: «أني خائفة على ناصر كيف يدخلوا طفل الحبس؟ فين اللي يقولوا إنهم مهتمين بالأطفال؟ ليش ما يجوا يخرجوا ناصر من الحبس؟».

البكاء هو كل ما تملكه أم ناصر فالأجهزة الأمنية رفضت تفسير سبب اعتقال أبنائها بمن فيهم ناصر ذي الـ13 عاماً. لكن لأن أمن المكلا قام بحملة اعتقالات على خلفية الشغب الذي شهدته المدينة مساء الاثنين، فإن أم ناصر تستغرب: «ما يفكروا كيف يشلوا ناصر؟ ايش علاقته بالحراك؟».

هي أفادت بأن صبري يعمل في البناء، وشكري في محلات بن مخاشن، نافية أن يكون لهم علاقة بالحراك.

إلى صبري وشكري والطفل ناصر، فقد بلغ عدد المعتقلين حتى مساء اليوم 80 شخصاً خلفية أحداث الشغب التي قام بها المشاركون في المهرجان الذي نظمه المجلس الوطني وحركة «نجاح» في ساحة الشهداء بالمكلا.

وكان آلاف المتظاهرين قاموا عقب انتهاء المهرجان بمسيرات غاضبة احرقوا فيها الإطارات في الشوارع واحد المحلات التجارية التابعة لشخص خارج المحافظة، فضلاً عن إحراق بسطات الخضار وتحطيم اللوحات الاعلانية المنتشرة في أرصفة الشوارع.

ماسورة ستائر ترسل جوبان وطفله إلى السجن

● جوبان

لم تسقط الوحدة بل ماسورة ستارة جديدة، كان عمر رجب جوبان يحاول تثبيتها في نافذة منزله.

ظل عمر في النافذة وارسل محمد لاعادتها. هو الابن الثاني لجوبان، ويبلغ من العمر 13 عاماً.

التقط محمد ماسورة الستارة من الرصيف، لكن رجال الأمن تعاملوا مع ماسورة الستائر كسلاح كيماوي يهدد الوحدة الوطنية، فقرروا ضبطه متلبساً. قبضوا على محمد وحمله أحد الجنود ووضعه على الطقم رفقة ماسورة الستائر. كان ذلك مساء الاثنين الماضي في منطقة الشرج بمديرية المكلا.

كانت اللجنة الامنية في المحافظة أصدرت في ذلك المساء قراراً باعتقال كل من ثبت تورطه في احداث الشغب التي شهدتها المديرية عقب مهرجان لأنصار الحراك.

سارع الأب إلى دورية الأمن وابلغهم أن محمد ابنه وأنه يقيم هناك، واشار إلى منزله، ربما اعتقد جوبان أن الأمن فكر أن ابنه كان ضالاً عن أهله لكنه ادرك أن الأمر ليس كذلك.

لقد اعتقل طفله بسبب احداث الشغب التي حدثت مساء ذلك اليوم.

رفض رجال الأمن التحدث إلى جوبان، وحين حاول استجداءهم اعتقلوه ووضعوه بجوار ابنه وقادوهما رفقة الماسورة إلى السجن.

الراجح أن أجهزة الامن في مديرية المكلا تلقت توجيهات باعتقال كل من يصادفونه في طريقهم.

يعمل عمر جوبان نجاراً في تعاونية الشريط الساحلي بحضرموت، فيما طفله محمد يدرس في الصف السادس الأساسي.

توجه أحمد جوبان إلى ادارة أمن المديرية لمعرفة سبب اعتقال شقيقه عمر وابنه محمد، هناك ابلغ انهما متورطان في اعمال الشغب التي شهدتها المديرية.

معلوم أن أنصار الحراك الذين حضروا المهرجان في ساحة الشهداء تجاوزوا العشرة آلاف.

لكن قيادة أمن المديرية رفضت اطلاع احمد جوبان على أي تفاصيل أخرى، وابلغته أن الزيارة ممنوعة بتوجيهات عليا.

لم ييأس أحمد وعاود زيارة مبنى أمن المديرية صباح اليوم التالي وتمكن من زيارة شقيقه وابنه محمد، ولكن الزيارة حددت بـ5 دقائق «كان محمد شاحب الوجه وقال لي: روحني عند أمي».

قال أحمد جوبان لـ«النداء» خلال الزيارة كان الهم الأكبر لـ عمر هو تطمين أسرته الهلعة: زوجة وخمسة أطفال. محمد المعتقل معه في زنزانة أمن المديرية وولدان وبنتان قدر لهم ان يضلوا داخل المنزل فافلتوا من شراك الاعتقالات.

مواجهات...

تحذيراتـه من تشظي البلاد إلـى دويلات فـي حال تحقق الانفصال، وهـو اعتـراف ضمنـي بـأن أوضـاع البلـد باتت مهيأة لانقسـامات أعمق وأشـد خطرا من الانقسام إلى شمال وجنوب.

ومـع أن الرئيس صالح اعتـرف بحدوث أخطاء، وأن "هناك تداعيـات سـلبية لا أحـد ينكرهـا، قد تعيدنـا إلـى المربع رقم واحد"، فقد تعامل مع المشـكلة الناشـئة هنـاك باعتبارها أمرا جنوبيـا خالصـا، وحمل جميع القيـادات الجنوبية في الدولة المسؤولية عما يحدث في تلك المحافظات، وطالبهم بحلها، في محاولـة لوضع حلفائـه المفترضين من الجنـوب على محكات عمليـة مع تزايد المـزاج المتذمر في أوسـاط الجنوبيين، ولعله طال أيضا الفريق الحليف في السلطة.

اختـار الجنوبيـون يـوم الـ27 مـن ابريل موعدا لتدشـين طـور جديد من الاحتجاجـات، ضد ما يعتبرونها حربا شـنت علـى الجنـوب في اليوم نفسـه من عام 94، جابهتها السـلطة بفعاليـات احتفالية بما تسـميه يـوم الديمقراطيـة والوحدة. وبينمـا سـيطرت الأولى، ظهـرت الثانيـة باهتـة وأقيمت في أماكـن مقفلـة، وكان الأمر طبيعيا، إذ إن الديمقراطية التي يتم الاحتفاء بها، بدت عاجزة عن تأمين الحماية لبلد يقول رئيسه إنه مهدد بالانقسام إلى دويلات.

خلال مهرجان زنجبار حصدت الدعوة للانفصال واستقلال الجنـوب المزيـد مـن الأنصار. فقـد بعثت شـخصيات جنوبية رفيعـة فـي الخـارج، أبرزهـا حيدر العطـاس وعبدالله الاصنج وشعفل عمر علي ومحمد علي احمد وصالح عبيد احمد، برقية تأييد لمطالب الجنوبيين، من بينها "الاسـتقلال التام والناجز"، داعية إلى توحيد مكونات الحراك الجنوبي.

وعلى نحو مسـتفز للسلطة طالبت البرقية المجتمع الدولي بمسـاندة الجنـوب في اسـتعادة دولتـه، كما طالبـت محكمة العـدل الدوليـة بالتحقيـق في مـا وصفتها بـ"جرائم السـلطة ضـد المواطنيـن الجنوبيين"، وهو ما أثار انزعاج صنعاء حيال مـا يمكـن أن تقود إليـه تحركات قيادات الخـارج، فعمدت بعد سـاعات فقـط مـن نهاية المهرجـان إلى إعـلان تقديمهـا طلبا للسعودية وعمان بتسليمها مطلوبين "يقومون بأعمال عدائية ضد اليمن"، في إشـارة إلى نائب الرئيس السـابق علي سـالم البيض وحيدر العطاس.

ومـع أن تأكيـدات عمانيـة حملهـا وزير الدولة يوسـف بن علوي في زيارة لليمن قبل أسبوعين بعدم ممارسة البيض أي نشـاط سياسـي من أراضيها، طبق ما تحدثت في وقت سابق مصـادر لـ"النداء"، فإن الطلب الأخير يشـير إلى تجدد مخاوف السلطة من احتمال مغادرة البيض بياته الاختياري منذ يوليو 94، والانضمام إلى التحركات الجنوبية في الخارج.

ورغـم دخول اليمـن مرحلة حرجة قد تفضي إلى التشـظي الكبير، فإن السلطة مازالت تقامر بالانغماس في الطريقة ذاتها فـي معالجـة الأوضـاع المضطربـة التي تكاد تعصـف بالبلاد. وفيما تلوّح بالصومـلة، كنتيجة لأي محاولة لتغيير الأوضاع القائمة فإنها تعلن تشـكيل لجان جديدة لمعالجة الاضطرابات فـي المحافظات الجنوبية، وهي الآلية ذاتها التي سـلكتها منذ أكثر من عام: تشـكيل لجـان مختلفة انتهت تقاريرها في أدراج محكمة الإغلاق.

بحسـب نائـب رئيـس الجمهوريـة فـإن اللجنة الرئاسـية الجديـدة مكونـة مـن: رؤسـاء مجالـس النـواب والشـورى والوزراء، بالإضافة إلى المستشار السياسي لرئيس الجمهورية عبدالكريم الارياني، مهمتها النزول إلى المحافظات الجنوبية والاستماع إلى المواطنين في كل محافظة على حده.

كانـت لجنة سـابقة برئاسـة الدكتـور صالح باصـرة وزير التعليـم العالـي، بالإضافة إلى وزير الإدارة المحلية المسـتقيل عبدالقـادر هلال، كلفت في عملية مشـابهة، ورفعت تقريرا إلى رئيـس الجمهورية بعد نزول ميدانـي، وقد لخصت الأمر على هذا النحو: هناك 15 شخصا من كبار قيادات الدولة العسكرية والمدنيـة ينهبـون المحافظـات الجنوبيـة، وعلـى الرئيـس أن يختار: إما الوقوف مع الشـعب والوحدة وإما الناهبين الـ15. وقد مر وقت طويل.

27 ابريل...

شـركائه العسكريين في حركة 13 يونيو التصحيحية. وقد اعتبـر ذلـك اليـوم يوما للجيش، الذي تم تخليصـه من نفوذ مراكـز القوى العسـكرية والمشـيخية. ولأن الماضي هو وجهة اليمنيـين ورفيـق تيههم، فقد تم اسـتدعاء ذلك اليـوم بعد 17 عامـا إلـى مـداولات النخبـة السياسـية اليمنية حـول الموعد الجديد المفترض للانتخابـات البرلمانية الأولى لليمن الواحد. تقـول رواية الناصريين المحكومـين بالحنين للحمدي إن ممثل التنظيـم الناصـري فـي الحـوار حـول تحديـد موعـد جديـد للانتخابـات، نظرا لعـدم إمكانية إجرائها فـي نوفمبر 1992، حسبما كان مقررا، اقترح أن يتم إجراؤها في 27 أبريل 1993، فوافق المتحاورون على المقترح الطالع من بئر الحنين!

كذلـك تقاطعت تواريـخ اليمنيين عند هذا اليـوم. فهو يوم الجيـش والديمقراطيـة والحـرب فـي آن. وهـو بالتالـي يوم الشقاق والنفاق.

في يـوم الديمقراطية التأم البرلمـان للتصويت على تأجيل الانتخابـات عامـيـن كامليـن. لا غرابـة، فالانتخابـات الأولـى (1993) والثانيـة (1997) أطاحـت بشـريكي الوحدة والحرب علـى التوالي. وتحولت مراكـز الاقتراع في الانتخابات الثالثة (2003) إلى مناسبة لشن حروب تطهيرية ضد البقية الباقية من الجيوب المعارضة في المدن والأرياف. والحال أن السـلطة والمعارضـة تتطيران من الديمقراطية فـي يومها، الأولى لأنها تريـده يومـاً لتفقيـس شـركاء معدلـين جينيـا يكونـون بدلاء لشـركاء الاسـتحقاقات الوحدويـة والحربيـة، والثانيـة لأن يـوم الديمقراطيـة صـار الموعـد الـدوري لاجتـراح البطولات فـي مواجهـة الأخطـار الوجوديـة. وإلى هذه الأخطـار وذياك التفقيـس يـرد حمـاس سياسـيي اللحظـة الراهنـة لإدخـال الديمقراطية اليمنية ثلاجة التأجيل!

باعوم...

وقالـت فـي بيان لها إنهـا قامت باسـتعراض ومراجعة القضايـا التـي تم الحـوار حولهـا خـلال الفتـرة الماضية منـذ بدء الحوارعقب لقاء ردفان الـذي انعقد في 20 مارس الماضي واتفقت على "التحرير والاسـتقلال واسـتعادة دولة الجنـوب وناقشـت الضوابـط والأسـس وأهـداف ومبادئ الحـوار وصـولاً ألى الاتفـاق وأكـدت على إنشـاء الاتحاد الجبهوي".

الاتحاد مفتوح لكل مكونات النضال السلمي في الجنوب. وأثـار إعلان الجبهة تسـاؤلات حول مسـتقبل العلاقة بينها وبـين حركة هيئـات النضال السـلمي (نجاح) التـي تعد من ابـرز مكونـات الحـراك. محمـد مسـعد العقلـة القيـادي في المجلـس الوطنـي (أحـد مكونـات الجبهـة) أكد بـأن الحوار بـين مكونات الحراك الجنوبي هدف اسـتراتيجي من أهداف المجلـس الوطنـي وهناك لجنـة مشـكلة للحوار مـن قيادات المجلـس الوطنـي للحوار مـع كل مكونات الحـراك الجنوبي علـى أسـاس وحـدة الهـدف قبل وحـدة الكيان. وكشـف عن وجـود نقاط خـلاف مع "نجاح" أبرزهـا أن ممثليها في لجنة الحـوار لا يحملـون تفويضـا مـن رئيس "نجـاح" حتى يأخذ الحـوار طابعة الرسـمي الملزم لأطرافه، علامـة على الخلاف علـى مبـادئ الحـوار وضمانـات التنفيـذ لمـا يتفـق عليـه. وراى العقلة في تصريح لـ"النداء" أن تعدد الكيانات نعمة لكل أبنـاء الجنوب الذيـن عانوا الكثير من حكـم الحزب الواحد، وأبناء الجنوب ليسوا على قلب رجل واحد، لكل منهم قناعاته وتعدد الكيانات يستوعب تلك القناعات ويجنبنا الصراع في المستقبل ويقضي على وهم الوصاية على شعب الجنوب.

إمام...

يكافئهما على جهودهما ويسـتثمر حالتهمـا أمام البرلمان حـين يذهـب إليه خـلال الجلسـات القادمة ليقول للنـواب إنه أوقف المقصرين وأحالهم إلى التحقيق.

لا نعـرف لماذا اختار الوزير هذين الاثنين تحديداً. فالتقرير البرلماني لاحظ من خلال تحقيقاته أن قصوراً واضحاً ارتكبته أجهـزة الأمن بالأمانة والنيابة أدى إلى تداعيات كبيرة تمثلت فـي هجـوم المواطنين على منـزل المتهم بتمزيق القـرآن، الذي تقـول أسـرته وفق تقريـر مدير مركز شـرطة الشـهيد الأحمر عبدالكريم السامعي للنيابة إنه يعاني من حالة نفسية نتيجة إصابته بعيار ناري في رأسه.

ولا نعـرف أيضـاً كيـف أجـاز عقـال حـارة العنقـاء وإمام جامعهـم لأنفسـهم اغتصـاب واحتـلال أرضيـة المنـزل الذي هدموه تحت مسمى "وقف لتوسعة الجامع".

ولفـت خطيـب جامـع العنقـاء، نبيـل العنسـي، لموقـع "نيوزيمـن" إلـى أن قـرار تحويـل أرضيـة المنزل المدمـر لملكية المسـجد اتخذ بشـكل جماعي. مبرراً مصادرتهم للأرض بأنها "مغتصبة أصلاً من قبل الأسرة من زمان".

ووصف تدميرهم للمنزل واحراقه قائلاً: "أزلنا الظلم".

وإذ اسـتنتجت اللجنـة البرلمانيـة أخطاء الأمـن في تقدير التداعيات المتوقعة لمثل هذه الحوادث وعدم أخذها الاحتياطات الاحترازيـة التي من شـأنها إثناء الناس عـن التهور ومنعهم مـن الوصـول للمنزل. كشـف التقرير الذي رفعـه الضباط عن التراخـي الذي تعاملت به العمليات ومسـؤولين استبسـطوا غضب الناس ولم يعملوا بتحذيرات هؤلاء وعن تباطؤ النيابة في إصدار أوامر ضبط للمتهم.

وفيمـا أدان التقريـر البرلمانـي، الذي أعده 5 نـواب (احمد الرقيحـي، محمـد عبداللـه القاضـي، علـي العنسـي، عبدالله خيرات، غالب القرشـي) التصرف الذي قام به المواطنون بهدم وإحراق المنزل وإحراق سيارات إخوة المتهم، ووصفوه بالعمل المتهـور والخاطـئ الـذي يتدخل فـي مهام القضـاء والأجهزة المختصـة المناط بهـا تطبيق الأحكام الشـرعية؛ أوصى وزارة الداخليـة بسـرعة التحقيـق مـع المختصـين فـي أمـن الأمانة وإدارة البحـث وأمـن مديريـة الثورة وقسـم شـرطة الشـهيد الأحمر ومحاسـبة كل من يثبت تقصيرهـم في القضية، فضلا عـن معالجة قضية المنزل الذي هـدم وتعويض أصحاب المنزل عن الأضرار التي لحقت بهم.

وأفصح تقرير ضباط الأمن عن محرضين ذكروهم بالاسـم، وهم اسـماعيل السـنحاني وصالح الوادعي ومحمد الوادعي، وكانـوا يهتفـون بالمواطنين ليرددوا خلفهم: "اللـه أكبر ولله الحمـد... يـا دولـة اضبطـوا مكيـة (والـدة المتهـم) وأولادها الفاجرين"، مما يزيد من هيجان المواطنين.

وهنا نتساءل: ماذا اتخذت وزارة الداخلية حيالهم؟ هل هم ضمن المعتقلين؟

يذكـر أن نيابـة شـمال الأمانـة اسـتكملت التحقيقـات مع عبدالملـك البيضانـي، المتهـم بتمزيـق المصحـف الكـريم، وتم إحالته إلى محكمة شمال الأمانة بتهمة الردة عن الإسلام.

وقالت والدته مكية فـي تصريح لموقع "نيوزيمن" الأخباري إن التهم الموجهة لابنها ملفقة لا تمت للحقيقة بصلة.

طرد...

سياسـة طرد الشـهود الدوليـين العامليـن داخـل العاصمة وإغلاق البلاد أمام المنظمات والصحافة الدولية.

وفقـا لمعلومـات متطابقة، فإن القنصليـات اليمنية في كل من واشـنطن وباريس ولندن رفضـت مؤخرا طلبات عدد كبير من المنظمات (حقوقية وبحثية) إضافة الى الكثير من وسـائل الإعـلام للحصول على تأشـيرات دخول الـى اليمن. وأتى هذا الاهتمـام المكثـف بزيـارة اليمن بعـد تصاعد نبـرة تحذيرات التقاريـر الدوليـة، الصـادرة مؤخرا، مـن انزلاق البلـد الفقير والهامشـي الـى وحـول حـروب عديـدة واضطرابات شـتى. وتشـير حادثـة طرد أحـد الباحثـين الفرنسـيين العامليـن في اليمن منذ 8 أعوام أواخر الأسبوع الماضي الى ما قد يتعرض لـه الباحثـون والعاملون الأجانب داخـل البلاد من معاملة في الأيام القادمة.

فـي فجـر الخميس الماضـي، أقدمت السـلطات الأمنية في مطار صنعاء على طرد باحث فرنسـي من البلاد رغم حصوله على تأشـيرة من القنصلية اليمنية في باريس. وطرد الباحث لوران بونفوا، المقيم مع أسرته في صنعاء على خلفية مشاركته في إعداد تقرير حول حرب صعدة من المزمع أن تصدره منظمة "مجموعة الأزمات الدولية" (ICG) المرموقة بعد أسبوعين.

الموضوع الأساسي للتقرير، الذي أثار حفيظة الاستخبارات اليمنية، هو البحث عن إيجاد شروط أساسية لبناء سلام دائم فـي صعـدة. والتقرير، الـذي يصدر قريبا عـن منظمة معروفة بالشـفافية، تضمـن وجهـات النظـر المختلفة لكافـة الأطراف وانبنـى على مقابلات شـخصية أجريت مع مسـئولين رفيعي المسـتوى ومـع قيـادات حوثيـة بالإضافـة الـى مهتمـين مـن الساسة والصحفيين المعروفين.

قبـل أن تبـدأ العمـل فـي التقريـر، تقدمـت (ICG) بطلب ترخيـص من الحكومة اليمنية وحصلـت عليه. بناء على هذا، أوفدت مطلع العام أحد خبرائها الى اليمن حيث يعمل بونفوا الـذي كان قـد اختيـر للمشـاركة في العمـل علـى التقرير. بدأ الاثنان مقابلات شـخصية مع كافة الأطـراف المعنية والمتابعة للوضـع. قابلا عددا من مسـئولي الدولة ابتداء من المستشـار السياسـي لرئيـس الجمهوريـة عبدالكـريم الإرياني ومرورا بوزيـر الخارجيـة القربـي ورشـاد العليمي وصـولا الى مدير مكتـب الرئيـس ومديـر الأمـن القومي علـي الآنسـي. ويتذكر لـوران أنهمـا أخبرا الأخير خلال اللقـاء بأنهما أجريا اتصالا هاتفيا مع المتحدث باسـم الحوثيين صالح هبرة وأنه رد بأنه على علم بذلك دون أن يبدي موقفا سلبيا من الأمر. "التقينا كل المسـئولين ولم نواجه ردا سـلبيا من أي منهم. وجدنا تعاونا منهـم جميعـا وتعاملوا معنـا بانفتاح، وقد خرجـت بانطباع ايجابي".

بالمثل، حاول بونفوا مع الخبير الموفد من (ICG) الحصول علـى ترخيـص مـن وزارة الداخلية لزيارة صعدة كي يتسـنى لهمـا الالتقاء بالطـرف الآخر والاطلاع مباشـرة على الوضع. لكـن الـوزارة لـم ترد علـى طلبهمـا لا بالموافقـة ولا بالرفض. "وفهمنـا أن عدم ردهم علينا يعنـي الرفض، فاحترمنا رفضهم ولم نحاول الذهاب بأي طريقة. اكتفينا بالاتصالات الهاتفية".

تصرفـت (ICG)، التي حصل رئيـس مجلس أمنائها على جائـزة نوبل للسـلام العـام الماضـي، كمنظمـة محترمة توفد وتتعاقد مع خبراء وباحثين محترمين، وتنتظر بالتالي تعاملا محترمـا من الـدول التـي توافق علـى اسـتقبالها. "إذا كانوا رافضين لأن نجري البحث، ليش أعطونا ترخيص واستقبلونا في مكاتبهم. نحن قابلنا وزراء ومسئولين رفيعي المستوى في الدولة ولم نقابل سماسرة لا يمكن الوثوق بهم".

لـم تسـتطع الدولـة اليمنيـة أن تكون محترمـة، وكأن هذا فـوق إمكانياتهـا وطاقتها. فبعد أن انتهى بونفـوا من إعداد التقريـر في نسـخته الأولية، قرر التوجه الـى باريس لغرض إجـراء مقابلـة توظيـف فـي إحدى الجامعـات. فـي 17 أبريل الجـاري، وبينمـا كان في مطار صنعاء، قام أمن المطار بإيقافه وأجروا تفتيشا على كاميرته وموبايله وكمبيوتره الشخصي مع كل الوثائق والمسـتندات بحوزته. ثم قاموا بنسـخ كل شيء وصـادروا منـه كتابيـن. "الغريـب أن الكتابـين لا علاقـة لهما بالسياسـة ولا بالتاريخ ولا بأي شـيء قد يثير قلق أحد. كانا كتابين عن زبيد.. كتابين مصورين.. عبارة عن صور فقط".

"قلـت لهـم لماذا توقفوني وتفتشـوني بهـذه الطريقة؟ كان يمكنكـم اسـتدعائي في أي وقت قبل سـفري وسـأحضر فورا وأجيبكم عن كل الأسـئلة التي تطرحونها. أنا أعمل بشـفافية وكل مـا أكتبـه موجـود علـى الانترنـت بمـا في ذلك سـيرتي الذاتية". ويقول إنهم أجابوه بأنه لا توجد مشكلة وسمحوا له بالمغادرة دون أن يعرف سبب الإجراء الذي اتخذوه ضده.

بمجـرد خروجه من مكتب الأمن، اتصل بالمنظمة وأخبرهم بما حدث. في اليوم التالي، وجهت (ICG)، التي يتكون مجلس أمنائهـا من عدد من الشـخصيات المعروفة عالميا ككوفي عنان والأخضـر الابراهيمي، رسـالة الـى وزارة الخارجيـة اليمنية تستفسر عما حدث لبونفوا وتخبرها أنها حين اختارته للعمل علـى تقريرها اختارته بناء على معرفتهـا بأنه يحترم الثقافة اليمنية ومنفتح عليها ويتمتع بالحياد والتوازن. لكن الوزارة لم ترد حتى يوم عصر أمس، وقت إجراء هذا الحديث.

وصل بونفوا باريس وأجرى مقابلته للحصول على وظيفة مـن 3 يتنافـس عليها نحـو 160 باحثا. حصل علـى الوظيفة رقـم 3. وفـي 20 مـن الشـهر، توجـه الـى القنصليـة اليمنية بباريـس للتأكد من أن دخوله اليمن غير محظور. طلب تجديد تأشـيرة دخوله وأعطـوه على الفور: "خلال سـاعة فقط ودون أي مشاكل".

بعـد 3 أيـام، سـافر الى اليمـن ووصل مطـار صنعاء عند الثالثـة فجـر الخميـس الماضي. وهنـاك، تلقى صدمـة كبيرة: "منعني رجل بدا أنه من الأمن السياسي من دخول البلاد وقال إن علـي العودة. قلت له إن لدي تأشـيرة دخـول من القنصلية اليمنية في باريس وأننا حصلنا على ترخيص لإجراء البحث. قلـت لـه إنني قابلت أغلب المسـئولين وإنه يسـتطيع الاتصال بهم هاتفيا للاستفسار عني. طلبت منه الاتصال بعلي الآنسي أو رشـاد العليمي. لكنـه رفض وقال لي: نرحلـك أولاً وبعدين نسألهم ونستفسر عنك (يضحك). سألته ليش وما هو السبب فرد بأن هناك قراراً من فوق".

بعـد أن يئـس، طلب من رجل الأمن أن يسـمح له بالاتصال بزوجتـه التـي تنتظره مـع طفلته البالغة شـهرين في صنعاء كـي يخبرهـا بمـا حدث لـه وأنه لـن يتمكن من دخـول البلاد. لكـن طلبـه هذا أيضا قوبل برفض قاطـع. قال لي: "لا، غادر ولا تفكر بالاتصال بأحد. طردوني ورفضوا السـماح لي بالاتصال بالسـفارة الفرنسـية وزوجتي كـي أخبرها أيـش حصل لي.. أردت أن أعـرف سـبب هذا الاجراء لكنهم أيضـا رفضوا ذلك.. طردوني فقط مستخدمين القوة".

"بالنسـبة لـي، لـو سـجنوني كان أفضـل لـي. كنـت على الأقـل سـأعرف ما هي تهمتي. وكنت سـاتمكن مـن الدفاع عن نفسـي ويتمكن من الدفاع عني آخرون. السـفارة الفرنسية أو المنظمـات الحقوقيـة أو زملائي وأصدقائـي". يضيف بونفوا: "هذا انتهاك ضد الحقوق الأساسية".

وهـو انتهـاك صارخ أيضا للدسـتور اليمنـي. فهو يكفل حريـة البحث و"المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسـائل الاتصـال" والمعلومـات الشـخصية للأفراد أيـا كانوا ويحظـر مراقبتها أو تفتيشـها أو مصادرتهـا "إلا في الحالات التـي يبينها القانون وبأمر قضائـي". ووفقا للفقرة (ب– 48)، "لا يجوز القبض على أي شـخص أو تفتيشـه أو حجزه إلا في حالـة التلبـس وبأمـر (...) يصدره القاضـي أو النيابة العامة وفقـا لأحـكام القانون". وفـي الفقرة (د) من نفـس المادة، نقرأ: "عند إلقاء القبض على أي شـخص لأي سـبب يجب أن يخطر فـورا مـن يختاره المقبوض عليـه". وتختتم الفقـرة (هـ) المادة الدسـتورية قائلة: "يحدد القانون عقـاب من يخالف أحكام أي فقـرة من فقرات هـذه المادة كما يحدد التعويض المناسـب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة". لكن مثلا أميركيـا يقـول: "لا تنظر الى ما يقوله المرء بـل الى ما يفعله". والدستور اليمني لا يفعل شيئا.

لـم يتوقف الأمـر عند هذا الحد. فحين رحـل الأمن اليمني الباحـث بونفـوا رحله إلى مصر وليس الـى بلده، وترك هناك يتكفل بنفسـه مسـألة وصولـه الى فرنسـا. لم يحتـرم الأمن اليمنـي حتى مسـئوليته في ترحيل غيـر اليمنيين من أرضه. "إذا قامت فرنسا بطرد يمني من أرضها، فلن ترسله الى مصر أو الى الهند بل الى اليمن. هذا بديهي ومعروف".

"كانـت صدمـة"، قال. يعمل بونفوا فـي اليمن منذ 8 أعوام ويقـول إن هـذه هـي المرة الأولـى التي يتعرض فيهـا لصدمة بهـذا الحجم. لقد طرد من اليمن بطريقة غير محترمة. وانتظر وصـول زوجته وطفلته بعد 3 أيام كـي يدلي بهذا الحديث، إذ كان قلقـا عليهمـا. لقد غيرت هذه التجربة كل فكرته عن اليمن. "أنـا أحـترم اليمن كبلـد وثقافة ونـاس. وكنت أحـترم النظام أيضا لأنه يسـمح بهامـش ديمقراطي غير موجـود في الكثير مـن البلـدان المجاورة. ولهـذا رغبت دوما بالعمـل والبقاء في هـذا البلد الـذي أحبه وأحترمه. لكن الصدمة التي خرجت بها أوضحت لي صعوبة الاسـتمرار في اليمن. من الصعب العمل والحياة في بلد لا تشعر فيه بالثقة". يقول إنه يعمل على زيارة البلـد لفتـرة قصيرة كي ينهي بعض الأمور المادية الخاصة به التي تركها خلفه، لكنه لن يعود لغرض البقاء مطولا.

كان تصرف الأمن ضد بونفوا صادما. فالباحث الفرنسي كان محايـدا ومتوازنـا في تقريره: "لم نوجـه أي اتهامات الى أحـد. علـى العكس، نحن طلبنـا من المجتمع الدولي مسـاعدة الحكومـة اليمنية في إعـادة إعمار صعدة عبر تمويلها ماليا". لكن تصرف الأمن

اليمني ضده كان سـلوكا سـلبيا سـيؤثر على سمعة البلد كمـا يقول. ويرى أن هذا السـلوك أوضح لـه جيدا عدم وجود أي تعاون أو تواصل بين الجانب الأمني والجانب السياسـي داخل الدولة اليمنية وأن الأول مسـتقل ولديه الحرية بعمل ما يريد. وهذا لا يدعم ثقته بهذا البلد مجددا.

شيء عن لوران بونفوا

ينشر لوران بونفوا كتاباته حول اليمن في جريدة "لوموند ديبلوماتيك" وعدد من الوسـائل الفرنسية والأوروبية الأخرى، وقـد نشـرت الصحافـة اليمنيـة عددا مـن هذه الكتابـات بعد ترجمتهـا الى العربية. ولديه مشـاركات مختلفـة حول اليمن فـي عدد من الكتب التـي أصدرتها جامعـة "كولومبيا"، إحدى أهـم الجامعـات الأميركيـة وعلى مسـتوى العالـم ككل. وكان الباحث الشـاب، المولود عام 1980، قـد حصل على الدكتوراة في ديسمبر 2007 من "معهد الدراسات السياسية" في باريس، وهو أحد أرقى صروح الدراسات السياسية في أوروبا ويفوق درجة وأهمية الجامعات سيما في مجاله.

وقـد عالجت الرسـالة، التـي حصل بونفـوا بموجبها على الدكتـوراة، موضـوع السـلفية فـي اليمـن مقوضـة الفكـرة الراسـخة والسـائدة القائلـة بعدم وجـود فـروق وتمايز بين السـلفية هنا والسـلفية في السـعودية. بالنسـبة الـى لوران بونفـوا، ليس السـلفيون وفكرهم في اليمن مجرد نسـخة من السـلفيين وفكرهـم في السـعودية، وإنما هناك سـلفية يمنية خاصـة ومختلفة بمقدار خصوصية واختلاف طبيعة وظروف اليمن عنها في الجارة الكبرى.

خالص العزاء وعظيم المواساة
للزميل العزيز
بسام جميل السقاف
بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
والده
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة
«إنا لله وإنا اليه راجعون»
ياسر الميا‌سي، وسام البذيجي،
شاكر الهتار، ونصري السقاف

العدا
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامـي غالـب
سكرتير التحرير
بشيـر السيـد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

عن عارنا القومي.. الآن

محمد الحكيمي
hakimi.press@gmail.com

لا تعرف "فاتن" حتى الآن سوى شيء واحد في الحياة، هو: الشعور بالذل.

يبدو ذلك الشعور مريرا ومؤذيا بالنسبة لطفلة بريئة لم تتجاوز العاشرة من العمر، أُجبرت على العيش في الهامش.

لا شيء هنا يبعث على التفاؤل. فالحياة قاسية بالنسبة لـ"فاتن" (وهذا ليس اسمها الحقيقي)، فهي تعمل منذ 3 سنوات بائعة أقلام متجولة في شارع حدة بالعاصمة صنعاء.

إلى جانبها يعمل شقيقها، الذي يصغرها بعام، من أجل إعالة إخوتهم الخمسة: 3 إناث واثنان من الذكور، إلى جانب أمهم.

بدأت مشقة "فاتن"، كطفلة مضطرة للعمل في الشارع، منذ نهاية العام 2006، عندما ألقت السلطات السعودية القبض على والدها، حين كان يعمل في إحدى الشركات بالمملكة، نتيجة عدم تمكنه من دفع الديون المُقر عليه. هو حتى الآن ما يزال معتقلا في أحد سجون المملكة، وقد انقطعت أخباره عن أسرته الفقيرة التي لا تقوى على تسديد ما عليه. ومنذ ذلك الوقت اضطرت زوجة الرجل لإيجاد مصدر دخل لأولادها السبعة، لكنها فشلت، ولم تجد غير ابنتها الكبرى (فاتن) لتوكل لها مهمة إعالة 6 أطفال سيتوجب عليهم على الأرجح العمل في الشوارع اقتداءً بأختهم لتحمل المسؤولية، ومن ثم الحرمان من التعليم، دون العيش حياة هانئة.

كل ما تجنيه "فاتن" من دخل، لا يتعدى مبلغ 500 ريال في اليوم الواحد، وهو ما يعادل قرابة دولارين فقط. وستقول لك "فاتن" إن ذلك المبلغ هو الذي تعود به نهاية اليوم، بالرغم من مساندة شقيقها في وظيفة بيع الأقلام.

لعل "فاتن" واحدة من حوالي 30.000 طفلة وطفل من أطفال الشوارع في البلاد، وربما تأتي ضمن الأربعين بالمائة من الأطفال الذين يأوون كل يوم إلى مساكن أسرهم، باعتبار أن نسبة الـ60% المتبقية يعملون وينامون في الشوارع كونهم بعيدين عن أسرهم التي لا تكون مقيمة في المدينة التي يعملون بها، طبقاً لتلك الدراسة الحكومية التي أطلقها المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في مطلع يوليو من العام الفائت 2008.

مصدر الإحباط الكبير هو أن عدد الأطفال الذين يعيشون معاناة "فاتن" في ارتفاع مستمر تعلو مؤشراته بصورة متواصلة. والأكثر إحباطاً هو نسبة الفتيات اللواتي توكل لهن مشقة إعالة أسرهن تماماً.

يعود معظم الأسباب التي أدت إلى لجوء الفتيات إلى الشوارع -بحسب التقرير الحكومي- إلى انتشار الفقر وكثرة الإنجاب وانعدام الخدمات الاجتماعية، والأهم من ذلك تخلي الدولة عن دعم الفقراء.

الكارثة أن اليمن صادقت (بثقة) على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في 20 نوفمبر 1989، والتي ترى أنه ينبغي إعداد الطفل إعداداً كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً بروح السلم والكرامة والمساواة.

ما من كرامة يمكن لـ"فاتن" أن تشعر بها وهي تتألم كل لحظة تجاه نظرة الاحتقار والدونية التي تتلقاها من المارة باختلاف شرائحهم. وما من مساواة يمكن الاعتراف بها. ذلك أن "فاتن" لم ترتد المدرسة قط، أو لنقل لم تتمكن من ذلك، برغم الحديث الرسمي عن إلزامية التعليم الابتدائي للفتيات ومجانيته.

لننسَ الآن أمر التزام اليمن بالمادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل (حق الطفل في التعليم)، والمادة (16) (حقه في الانتفاع من الضمان الاجتماعي)، وكذا المادة (27) (حقه في مستوى معيشي ملائم)؛ فالحديث عن ذلك يعني ببساطة الحديث عن احترام اليمن لاتفاقياتها أمام العالم، وبعبارة ملائمة: استهتارها بحق الطفل قبل كل شيء.

أكثر ما يؤلم هو أن "فاتن" لا تحلم ككل الفتيات بارتداء فستان جديد، أو الحصول على دمية أنيقة، ولا تفكر حتى بتذوق قطعة حلوى أو التنزه برفقة أشقائها.

تصوروا أن كل ما تتمناه الطفلة هو فقط ألا يصادفها في عملها من يسيء إليها من المارة ممن يتعمدون إلقاء الشتائم، ولا ترجو التعرض للعنف والاعتداء بالضرب والتحرش، الذي تعرضت له 4 مرات طيلة عملها.

وأكثر من ذلك، لا تتمنى "فاتن" أن تقبض عليها الشرطة ذات يوم بتهمة التسول، كما حدث لطفلة قبض عليها قبل شهرين ولم تعد إلى شارعها حتى الآن.

أسوأ ما في الأمر، هو أن معظم هؤلاء الأطفال يعملون تحت دافع اضطراري من أجل إعالة أسرهم، وهو أمر لا يمنح المجتمع سوى قيمة خلاقة.

لكن الأسوأ من ذلك هو ذلك التشوه الاجتماعي الذي يتعرضون له، من استغلال وسرقة وضرب ومضايقات واعتداء جنسي يصل حد الاغتصاب.

علينا أن نعترف بأن ذلك عار قومي تجاه من يتطلعون الآن إلى المستقبل. ويبدو البلد برمته متواطئ في عملية تجاهل كبرى تجاه تلك الشريحة.

يبقى الواضح أن الحكومة التي لا تكترث للمستقبل، لا يعنيها الالتفات للجيل الذي سيكون فيه مهما كلف الأمر.

موقف قبائل الفضلي أضعف المهرجان وأبناء زنجبار تصدوا لمحاولات الاعتداء على الأبرياء من أبناء المحافظات الشمالية

■ أبين

كان المهرجان الذي دعا إليه طارق الفضلي المنظم للحراك مؤخرا قد رفع حالة الاستنفار الامني في مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين. اشتدت وتيرة التصعيد مع أقتراب موعد المهرجان الذي حدد موعد تنظيمه الاثنين الماضي.

مهرجان زنجبار كان محل اهتمام كافة فعاليات الحراك في المحافظات الجنوبية والشرقية، وحظي بزخم اعلامي رافق عملية التحضير لم يحظ به مهرجان قبله.

الخطوة جاءت ربما لأهمية موقع المهرجان (مدينة زنجبار) الذي كان يعول كثير من قيادات الحراك. إن مهرجان زنجبار قد يكون بداية لفتح جديد للحراك يفتح محافظة ابين التي ظلت تسير فيها فعاليات الحراك بخطى متثاقلة يرون أنها لم ترق إلى المستوى الذي يعول عليه. كما أن الرهان على انضمام أبين للحراك قد يضيف زخماً للحراك، لادراك باقي فعاليات الحراك في باقي المحافظات الاخرى أهمية هذه المحافظة وبدورها في ترجيح كفة الكثير من الصراعات السياسية في الماضي.

كثير من قيادات الحراك في الداخل والخارج وجدت في انضمام طارق الفضلي المفتاح الذي تستطيع من خلاله فتح محافظة أبين أمام فعاليات الحراك. ويمكن رد الاهتمام الذي حظي به انضمام طارق الفضلي للحراك اعلامياً لا إلى شخص طارق الفضلي، وإنما لأهمية الانتماء القبلي: آل فضل.

فقبائل آل فضل التي تمتد من مديرية مودية مروراً بالوضيع ولودر والمنطقة الساحلية وانتهاء بنقطة العلم على حدود عدن، تحتل ما نسبته 60٪ من مساحة أبين وتسطير على أخصب الاراضي الزراعية والمنطقة الساحلية.. وتعد العمق الاقتصادي لأبين.

الأهمية التي تحتلها المنطقة القبلية لآل فضل هي ما كان يعول عليه قيادات الحراك من انضمام طارق الفضلي.

لكن ما حصل أن معظم مشائخ آل فضل إن لم يكن جميعهم لهم موقف آخر، موقف اعلنوا عنه أثناء مهرجان نظمته السلطة المحلية بالمحافظة السبت الماضي دعت فيه مشائخ ووجهاء أبين كلمة المشائخ التي ألقاها الشيخ فضل الطريقي شيخ مشائخ آل بالليل الفضلية أكدت وقوف مشائخ آل فضل ومشائخ أبين في صف الدفاع عن الوحدة ورفض دعوة الشيخ طارق الفضلي. هذا الموقف لمشائخ آل فضل وضع الشيخ طارق الفضلي في موقف محرج، وكان أشبه بقرار عزله، بعد أن تخلى عن مشائخ قبائل آل فضل. وقال أحد مشائخ آل فضل في رده على سؤال عما اذا كان طارق الفضلي مازال شيخا لآل فضل، قال إن العقد بين مشائخ آل فضل والشيخ طارق الفضلي كان وقوفه في صف الوحدة.. وبما أنه قد تخلى عن هذا العقد.. فقد «فسخ العقد الذي بيننا وبينه.. ونحن في غنى عنه».

نائب رئيس الجمهورية، عبدربه منصور هادي، الذي ينتمي لقبائل آل فضل، لا شك أن دوره كان حافزا واسهم في تحفيز موقف قبائل آل فضل بعدم الانجرار خلف الدعوة التي دعا إليها طارق الفضلي.

المهرجان الذي اقر اقامته في الثانية بعد ظهر الاثنين كان منظمو المهرجان يعولون فيه على توافد الموظفين من أبناء مدينة زنجبار بعد انتهاء الدوام، وهو ما لم يحصل فقد لوحظ المقاطعة التي قوبل بها المهرجان من قبل سكان مدينة زنجبار.. ويرجع ذلك إلى موقف أبناء زنجبار من شخص الفضلي.

ولم يحضر المهرجان من أبين غير قاعدة الحراك.. ولم يضف وجوه جديدة وهذا اكد صحة توقعات البعض حين قالوا إن طارق الفضلي لن يضيف للحراك الا نفسه.

المخاوف التي سبقت انعقاد المهرجان من نشوب اعمال عنف بددتها المساعي التي بذلت عشية انعقاد المهرجان.. معلومات أكدت أن وليد الفضلي شقيق الشيخ طارق الفضلي كان وسيطاً بين قيادات في الدولة وطارق الفضلي.. انتهت بالاتفاق على التزام طارق الفضلي بتنظيم المهرجان في الساحة الواقعة امام منزله والتزامه الهدوء والتزام سلطة المحافظة ببقاء قوى الامن في المعسكرات ورفع النقاط الأمنية. محاولة بعض الشبان بعد انتهاء المهرجان القيام باعمال عنف والاعتداء على المحلات التجارية باءت بالفشل بعد أن تصدت لهم جماعات من مواطني زنجبار تطوعوا للدفاع عن المحلات التجارية التي ترجع ملكيتها لمواطنين من المحافظات الشمالية.

جنوبيو النظام.. مواجهات بالوكالة!

شفيع محمد العبد
Shfm733@hotmail.com

لا يختلف اثنان من أبناء الجنوب على أن الموجودين من إخوانهم في سلطة الحرب والفيد ليس لهم ناقة ولا بعير في صناعة القرار، وما هم إلا ديكور يزين بلاط الحاكم، الذي يتعامل معهم كموظفين من درجة دنيا حتى وإن تبوؤوا أعلى المناصب والمراتب.

ليس في ذلك تجنٍّ على أحد أو شماتة بقدر ما هو حقيقة ساطعة تصفع وجوه من يركب موجة المزايدة ويسوِّق التبريرات الهشة هشاشة الفكر الحامل لها.

هناك العديد من الحقائق المعاشة على أرض الجنوب منذ حرب صيف 94، والتي تؤكد تلك البديهية التي لا تحتاج إلى برهان أو دليل، ولكننا سنخالف المنطق الرياضي، وسنضطر إلى سرد عدد من الأدلة والبراهين، ولن نفتش في ملفات الحرب وما بعدها، ولكن سنأخذ من معطيات وتجليات الحراك السلمي الجنوبي الذي بات اليوم أكثر قوة وتأثيرا على مستوى الساحة، ووصل إلى كل قرى ووديان الجنوب. فما يحدث من قتل واعتقالات ومطاردات لأبناء الجنوب، وما تتعرض له القرى الآمنة في ردفان الثورة والتاريخ والتصالح والتسامح، من قصف بالدبابات والمدافع وعسكرة المدن واستحداث المواقع العسكرية في أعالي الجبال ومداخل المدن، واعتقال الأطفال وطلاب المدارس والزج بهم في السجون... كل ذلك يحدث بينما ممثلو الحاكم من أبناء الجنوب يقفون مكتوفي الأيدي يمارسون الصمت، يتملكهم العجز عن قول كلمة "لا" وإنكار المنكر. وليتهم يكتفون بذلك! بل إنهم يجدون أنفسهم ينتقلون (مرغمين) إلى مربع آخر للنيل من إخوانهم والوقوف إلى جانب الجلاد ويجتهدون لإعطاء أفعاله شرعية تتناسب مع منهجيته وثقافته تجاه الجنوب وأهله، وكأنهم يبيحون دماء أهلهم.

صفحاتهم مليئة ببطولات وعنتريات هم في غنى عنها، ولكن بسبب غياب الإرادة تجدهم يواجهون إخوانهم علانية وبدون خجل، مع إيماننا المطلق بأنهم يعلنون ما لا يخفون، مواجهات بالوكالة. فهذا عبدالقادر باجمال في مواجهة حسن باعوم، ولحسون صالح مصلح في مواجهة التصالح والتسامح، واحمد الميسري في مواجهة محمد علي احمد، وعارف الزوكا في مواجهة ناصر النوبة، واحمد عبيد بن دغر في مواجهة حيدر العطاس، ومحمد العيدروس في مواجهة محسن باصرة، واحمد الفضلي في مواجهة طارق الفضلي، وغيرهم الكثير وعاد المراجل طوال.

اقرؤوا الأسماء جيداً، وتمعنوا فيها، وتمعنوا في ما وراء ذلك من أهداف يرمي النظام إلى تحقيقها! فبدلاً من أن يقف هؤلاء المنافحين عن أخطاء السلطة تجاه إخوانهم المقهورين في الجنوب الذين فقدوا "الوطن" واستبيحت أرضهم، ونهبت ثرواتهم، يضعون أنفسهم بلا وعي في خصومة مع إخوان لهم!

لماذا لا يندفع أرباب النظام وعناصره من غير الجنوبيين لهذه المهمة؟

إنها محاولات بائسة لنظام يحتضر انتهج سياسة "فرق تحكم" ويسعى لإثارة أحقاد الماضي وضغائنه بين أبناء الجنوب، مستغلاً ضعف القيادات الجنوبية الموجودة لديه والتي يحركها كيفما يشاء، ويوجهها في الاتجاه الذي يريد، لكنه يبدو ناسياً أن أبناء الجنوب قد تعاهدوا على التصالح والتسامح وطي صفحة الماضي وإهالة تراب المحبة فوقها وعدم الالتفاف للوراء، والانطلاق صوب الأمام لتحقيق الأهداف التي انطلق من أجلها الحراك الجنوبي كاملة غير منقوصة، ونجدهم يلتمسون العذر لإخوانهم في بلاط الحاكم ويقدرون الوضعية التي يعيشونها.

لكن السؤال: إلى متى سيضع هؤلاء أنفسهم في مواجهة مع إخوانهم بالوكالة عن الآخرين؟ وكفى!

بسبب فضحه قضايا فساد...

إقالة الزميل يحيى هائل من عمله

أصدر رئيس المجلس المحلي بمديرية ذي السفال، عبدالعزيزالرباطي، والأمين العام، قحطان أبوراس، قراراً بتعيين رئيس قسم الرقابة والتفتيش بإدارة التربية بالمديرية، بدلاً من الزميل يحيى هائل، الذي يشغل هذا المنصب. وتعود الأسباب إلى نشر الزميل هائل تقريرين صحفيين في العدد 192 من صحيفة "النداء" بتاريخ 2009/4/19، حول وقائع فساد مالي وفوضى إدارية بمديرية ذي السفال، يقابلها تواطؤ من قبل رئيس المجلس المحلي بالمديرية عبدالعزيزالرباطي، والأمين العام قحطان أبوراس. وعلى هذا النحو فقد تصدر أحد التقريرين العنوان: "الرباطي وقحطان... مشروع اللادولة في ذي السفال!!".

من جهته قال الزميل يحيى هائل: "لم أتفاجأ برد فعلها الانتقامي، فتلك هي العقلية التي تدار بها كل اليمن". وأضاف: "أشفقت على رئيس المجلس المحلي وهو ينفي بإصرار حتى صباح أمس وجود مثل ذلك القرار، وبعد إلحاح اضطر إلى إحالتي للأمين العام، وبدوره وجه بإعطائي صورة من القرار، فعلها دون أن يخفي ابتسامته، ومثله فعلت".

وحول خياراته المتاحة لمواجهة ذلك التعسف، قال يحيى هائل: "ساقاضيهم، لا لأنني حريص على ذلك الموقع الوظيفي، ولكن لأنهم تجاوزوا صلاحياتهم، كما أساءوا استعمال سلطتهم الوظيفية، وحولوها إلى أداة للانتقام".

أسر المعتقلين على ذمة حرب صعدة

الجديد في اعتصامهم الـ13: نقلوا المطالبات إلى منظمات حقوق الإنسان الدولية بواسطة الأمم المتحدة

قرر عدد من أهالي المعتقلين على ذمة أحداث صعدة، ومعهم المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات وعدد من منظمات المجتمع المدني، تصعيد المطالبة ونقلها إلى خارج الملعب الضيق الذي طالما راهنوا على قدراته في تطبيق القانون. لقد اتجهوا صوب مكتب الأمم المتحدة بصنعاء، وأفصحوا له عن معاناتهم التي طالما حرصوا على أن يعالجوها دون اللجوء إلى الخارج، لكن الجهات المسؤولة في الدولة تجاهلت إعتصاماتهم المتواصلة والمستمرة.

صباح أمس تمكنت الأسر والمنظمات المشاركة في الاعتصام -والتي تنتظر من رئاسة الوزراء الرد على مطالبها المقدمة منذ نحو 3 أشهر- من اللقاء بالمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بارتيبا مونتها، وعرضوا لها معاناتهم ومحنتهم المتواصلة منذ 5 سنوات.

واستعرضوا الانتهاكات الجسيمة التي تلقاها ويتلقاها المعتقلون على ذمة أحداث صعدة، مثل حالات الانتهاكات ضد المعتقلين تعسفا لدى الأجهزة الأمنية والاستخبارية الذين مضى على بعضهم خمس سنوات دون إحالتهم إلى القضاء، وحالات الإخفاء القسري الذي طال عددا من المواطنين، وممارسة التعذيب المنهج واعتقال صغار السن... وغيرها من الانتهاكات التي تخالف التزامات اليمن الدولية.

وأشاروا إلى أن الأجهزة الأمنية مستمرة في احتجازهم رغم توجيهات وأوامر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والنائب العام، والتي تقضي بالإفراج عن جميع المعتقلين دون استثناء، لكن هذه التوجيهات لم تلق طريقا للتنفيذ. مضيفين أن ذلك يحدث في ظل مصادقة اليمن على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. كما تم الإشارة إلى أن كثيرا من هؤلاء المعتقلين هم من صغار السن وتشملهم الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها اليمن.

وأبلغوا المنسق المقيم "مونتها" بأنهم قد استنفدوا كافة الوسائل الوطنية للإفراج عن المعتقلين، مع أنهم لم يتورطوا في أي جرائم جنائية أو سياسية، وكان سبب اعتقالهم هو انتماءهم للمذهب الزيدي أو انتماءهم العرقي.

كما أطلع المندوبون عن المعتصمين، وهم البرلماني أحمد سيف حاشد رئيس منظمة التغيير، علي الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، ماجد المذحجي المسؤول الإعلامي بمنتدى الشقائق، وأمل الهادي من المنظمة اليمنية، وعن أهالي المعتقلين زوجة المعتقل العزي راجح وزوجة المعتقل ياسر الوزير، أطلعوا المسؤولة الأممية على معاناة أسر المعتقلين المعيشية والظروف الصعبة التي يتجرعونها هم وأطفالهم وذووهم جراء احتجاز أقربائهم الذي استمر منذ سنوات طويلة، وانعكاساته على أسرهم ومستقبل أطفالهم. وقد عبرت "مونتها" عن بالغ اهتمامها لما سمعته عن قضايا المعتقلين ووعدت بالتواصل والرفع للجهات المعنية العليا بما تم طرحه عليها من قبلهم.

يذكر أن هذا الاعتصام هو الثالث عشر أمام مجلس الوزراء، ويأتي ضمن الفعاليات المستمرة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين على ذمة أحداث صعدة.

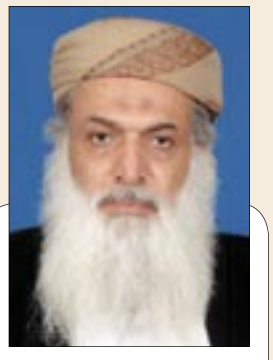

رؤية الشيخ/
علي عبدربه العواضي

(البديل للمركزية الفاشلة والانفصال البغيض)

مبادرة سياسية لحل الأزمة اليمنية الراهنة بتقسيم إداري جديد

إن الحكم المحلي بشكله الحالي مهما كانت صلاحياته ومهما تم توسيعها لا يشكل الحل الفعلي للخروج من الأزمة اليمنية القائمة التي لا يمكن تجاوزها إلا بقبول الإصلاحات الحقيقية التي ترتكز على كافة خلفيات الأزمة الراهنة وذلك للحفاظ على الوحدة الوطنية ومكاسب الثورة اليمنية والسلم الاجتماعي وتجنب الانزلاق إلى حروب أهلية طابعها مناطقي وفئوي ومذهبي وكوارث مختلفة. ودون ذلك فإن النتيجة الطبيعية ستكون حرباً أهلية تمزق اليمن نتيجة لشعور البعض بالغبن وعدم المواطنة المتساوية في ظل وضع سيطرت فيه المناطقية وغيرها من النعرات المقيتة وأصبح من الضروري شعور المواطن اليمني بوجوده وانتمائه ومشاركته في صنع القرار ولم يعد الوضع يحتمل سياسة الترقيع والحلول الجزئية، والمطلوب إرادة سياسية صادقة وأمينة من كل الأطراف لإيجاد توافق وقواعد أساسية شاملة وثابتة للأجيال القادمة، فالأخطاء والمظالم تاريخية وموغلة في القدم ومن غير المجدي صلاح نية رئيس أو أفراد تزول إصلاحاتهم بزوالهم وهذه الحالة وغيرها جربت وأثبتت فشلها وأصبح من المحتم اللجوء إلى المعالجات الجذرية التي تضع اليد على كامل الجرح من أقصى الوطن إلى أقصاه وفي هذه المبادرة رؤية يمكن مناقشتها والتأسيس عليها وعلى غيرها بما فيه مصلحة الوطن العليا وصلاح حاضرة وضمان مستقبله وصمام الأمان للوحدة اليمنية..

البديل 1

3 أقاليم وعاصمة سياسية جديدة

تقسم الجمهورية اليمنية تقسيماً إدارياً جديداً(جغرافياً وسياسياً)على النحو التالي:
يقوم على اساس الأقاليم والمخاليف والمحافظات.

■ أولاً:

تقسم الجمهورية اليمنية جغرافيا إلى ثلاثة اقاليم رئيسية وينقسم كل إقليم إلى عدد من المخاليف وكل مخلاف يضم عدداً من المحافظات.

● الإقليم الشمالي ويشمل المخاليف التالية:
1 – مخلاف صنعاء: ويتكون من المحافظات التالية:-
أ. امانة مدينة صنعاء. ب- محافظة صنعاء. ج. محافظة المحويت. د. محافظة ذمار.
2 – مخلاف همدان او(عمران) ويتكون من المحافظات التالية:-
أ. محافظة صعده. ب. محافظة حجه. ج. محافظة الجوف. د. محافظة عمران.
3 – مخلاف تهامه. ويتكون من المحافظات التالية:-
أ. محافظة الحديده. ب. محافظة ريمة. ج. محافظة وصابين وعتمه (إستحداث محافظه جديدة).

● الإقليم الأوسط ويشمل المخاليف التالية:-
4 – مخلاف تعز او (الجند) ويتكون من المحافظات التالية:-
أ. محافظة تعز. ب. محافظة إب.
5 – مخلاف سبأ ويتكون من المحافظات التالية:-
أ. محافظة مأرب. ب. محافظة البيضاء. ج. محافظة قتبان او (ريدان) (إنشاء محافظة جديدة تتكون من مديريات محافظات مأرب وشبوه والبيضاء.

● الإقليم الجنوبي:- ويشمل المخاليف التالية:-
6 – مخلاف عدن ويتكون من المحافظات التالية:-
أ. محافظة لحج. ب. محافظة الضالع. ج. محافظة أبين. د. محافظة عدن.
7 – مخلاف حضرموت:- ويتكون من المحافظات التالية:-
أ. محافظة حضرموت. ب. محافظة شبوه. ج. محافظة المهره.

■ ثانياً: الحكم المحلي:

أ. يتم انتخاب مجالس محلية على مستوى المحافظات والمخاليف وتمارس مهامها بموجب دستور الجمهورية اليمنية والقوانين النافذة.
ب. يتم انتخاب حاكم المخلاف والمحافظين من المجالس المحلية مباشرة من أبناء المخلاف حصراً وبدون تدخل السلطة المركزية في ذلك إلا بالإشراف والمراقبة وتسيير وتسهيل الانتخابات.
ج. يتم تعيين جميع الموظفين الإداريين ومدراء المديريات من أبناء المخلاف من قبل حاكم المخلاف والمجلس المحلي الأعلى للمخلاف.
د. يتم تشكيل شرطة محلية للمخلاف من أبناء المخلاف خاضعة لسلطات المخلاف.
هـ. درجة حاكم المخلاف الوظيفية (نائب رئيس الوزراء)

■ ثالثاً: العاصمة:

يتم تخطيط وإنشاء العاصمة السياسية لليمن الموحد في منطقة الجند من محافظة تعز على ان تبقى صنعاء عاصمة اليمن التاريخية وعدن العاصمة التجارية

■ رابعاً: الحكم المركزي:

توزع الوظائف القيادية والسيادية في الحكم المركزي على الأقاليم الثلاثة في اليمن على النحو الآتي:-
أ. رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب تتداول بشكل دوري بين الاقاليم الثلاثة على ان تبدأ رئاسة الجمهورية في اول دورة لها من الإقليم الجنوبي ويكون رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب من الإقليم الشمالي والإقليم الاوسط.
ب. رئيس مجلس القضاء الاعلى ونائب رئيس الجمهورية وقائد الجيش: توزع هذه المناصب الثلاثة على الاقاليم الثلاثة بطريقة دورية.
ج. وزارة المخابرات العامة ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية توزع على الاقاليم الثلاثة بطريقة دورية.
د. وزارة النفط ووزارة الإعلام ووزارة المالية توزع على الاقاليم الثلاثة بطريقة دورية.
هـ. بقية الوزارات والمصالح والسفارات ومقاعد الكليات العسكرية والمنح الخارجية وغيرها توزع بالعدالة على الاقاليم الثلاثة.

■ خامساً – الدفاع والأمن:

1 – يتكون الجيش اليمني من سبعة فيالق أو سبع فرق أو اقل أو أكثر حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للوطن. يتبع كل مخلاف فيلق أو فرقة من أبنائه جنود وقيادات وتتبع هذه القوى جميعها قيادة الجيش مباشرة في الحكم المركزي.
2 – يتم تشكيل سبعة ألوية أو أكثر امن مركزي يتبع كل مخلاف لواء من أبنائه جنود وقيادات وتتبع هذه القوى جميعها وزارة الداخلية في الحكم المركزي وتخضع لأوامرها.

■ سادساً: طبيعة نظام الحكم:

يكون إما رئاسي او برلماني او مختلط بحسب ماتقتضيه مصلحة الوطن وما يتم الإتفاق عليه.

■ سابعاً:

1 – تحدد فترة الرئاسة ومجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية بأربع سنوات.
2 – السياسة الخارجية موحدة – الجيش والأمن موحد.
3 – الدخل القومي موحد ومركزي مع تخصيص نسبة محددة للمخلاف الذي ينتج النفط او المعادن او له دخل مركزي مشابه ويحدد هذه النسبة ويقرها مجلس النواب.
4 – تقسم الجمهورية اليمنية إلى دوائر انتخابية بموجب عدد السكان ولكل مخلاف دوائره المستقلة أي لا يجوز دمج دائرة انتخابية بين مخلافين.
5 – يتم توزيع أعضاء مجلس الشورى على المخاليف السبعة بالتساوي.
6 – يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية من جميع القوى والأحزاب والشخصيات المستقلة لتنفيذ هذه المبادرة أو ما يتم الاتفاق عليه من خلال قرارات وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني.
وأخيرا فإننا نطرح هذه المبادرة السياسية وندعو إلى حوار وطني شامل لمناقشتها وغيرها والخروج بتصورات متكاملة للخروج من الأزمة اليمنية التي تستحق من الجميع الإسهام في حلها ولا يتم ذلك الا بتضافر الجهود والشعور بروح المسؤولية تجاه الوطن وقضاياه المصيرية.

البديل 2

7 أقاليم يتداول ممثلوها موقع الرئاسة

تقسم الجمهورية اليمنية تقسيماً إدارياً جديداً(جغرافياً وسياسياً)على النحو التالي:-

■ أولاً-

تقسم الجمهورية اليمنية جغرافيا إلى سبع ولايات او(مناطق) وكل ولايه تنقسم إلى عدد من المحافظات على النحو التالي:-
1 – ولاية حضرموت:- وعاصمتها مدينة المكلا،،وتضم المحافظات التالية:-
أ. محافظة حضرموت. ب. محافظة المهره. ج. محافظة سقطرى. (إنشاء محافظه جديده).
2 – ولاية سبأ وعاصمتها مدينة مأرب او(بيحان)،، وتضم المحافظات التاليه:-
أ. محافظة مأرب. ب. محافظة شبوه. ج. محافظة البيضاء.
3 – ولاية تهامه وعاصمتها مدينة الحديده،، وتضم المحافظات التاليه:-
أ. محافظة الحديدة. ب. محافظة حجة. ج. محافضة ريمه. د. محافظة وصابين وعتمه(إنشاء محافظه جديده).
4 – ولاية صنعاء وعاصمتها مدينة صنعاء،، وتضم المحافظات التاليه:-
أ. محافظة صنعاء. ب. محافظة ذمار. ج. محافظة المحويت. د. محافظة أمانة صنعاء.
5 – ولاية عمران او(همدان) وعاصمتها مدينة عمران " وتضم المحافظات التالية:
أ. محافظة الجوف ب. محافظة صعده ج. محافظة عمران.
6 – ولاية الجند او(تعز) وعاصمتها مدينة تعز" وتضم المحافظات التاليه:-
أ. محافظة تعز. ب. محافظة إب.
7 – ولاية عدن وعاصمتها مدينة عدن" وتضم المحافظات التالية:-
أ. محافظة أبين. ب. محافظة لحج. ج. محافظة الضالع. د. محافظة عدن.
وبالإمكان إنشاء محافظات جديده داخل كل ولايه إذا تقتضي المصلحة العامة لذلك بعد الإنتهاء من التقسيم الإداري المقترح...

■ ثانياً: الحكم المحلي:

أ. يتم انتخاب مجالس محلية على مستوى المحافظات والولايات وتمارس مهامها بموجب دستور الجمهورية اليمنية والقوانين النافذة.
ب. يتم انتخاب حاكم الولايه والمحافظين من المجالس المحلية مباشرة من أبناء الولايه حصراً وبدون تدخل السلطة المركزية في ذلك إلا بالإشراف والمراقبة وتسيير وتسهيل الانتخابات
ج. يتم تعيين جميع الموظفين الإداريين ومدراء المديريات من أبناء الولايه من قبل حاكم الولايه والمجلس المحلي الأعلى للولايه
د. يتم تشكيل شرطة محلية للولايه من أبناء الولايه خاضعة لسلطات الولايه
هـ. درجة حاكم الولايه الوظيفية (نائب رئيس الوزراء)

■ ثالثاً: العاصمة:

يتم تخطيط وإنشاء العاصمة السياسية لليمن الموحد في منطقة الجند من محافظة تعز على ان تبقى صنعاء عاصمة اليمن التاريخية وعدن العاصمة التجارية

■ رابعاً: الحكم المركزي:

أ. يشكل مجلس رئاسه من سبعة اعضاء على النحو التالي:-
يتم إنتخاب اعضائه السبعه من السبع الولايات كلاً في ولايته ويشكلو مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية على ان يقومو باختيار رئيس من بينهم ونائبين وتكون الرئاسة والنيابة دورية بين الولايات السبع وعلى ان يكون الرئيس في اول دوره رئاسية من المناطق الجنوبية.
ب. توزع الوظائف القيادية والسيادية التالية في الحكم المركزي على السبع الولايات في اليمن بشكل دوري على النحو الآتي:-
1 – رئيس مجلس القضاء الاعلى. 2 – رئيس المحكمة العليا. 3 – رئيس مجلس النواب. 4 – رئيس مجلس الوزراء. 5 – رئيس مجلس الشورى. 6 – قائد الجيش. 7 – رئيس الجهاز المركزي للأمن الوطني.
ج. توزع الوزارات التالية على السبع الولايات بشكل دوري:-
1 – وزارة الداخلية. 2 – وزارة الخارجية. 3 – وزارة الإعلام. 4 – وزارة المالية. 5 – النائب العام. 6 – وزارة النفط والمعادن. 7 – وزارة التخطيط والتنمية.
د. بقية الوزارات والمصالح والسفارات ومقاعد الكليات العسكرية والمنح الخارجية وغيرها توزع بالعدالة على الولايات السبع.

■ خامساً – الدفاع والأمن:

1 – يتكون الجيش اليمني من سبعة فيالق أو سبع فرق أو اقل أو أكثر حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للوطن. يتبع كل ولايه فيلق أو فرقة من أبنائه جنود وقيادات وتتبع هذه القوى جميعها قيادة الجيش مباشرة في الحكم المركزي.
2 – يتم تشكيل سبعة ألوية أو أكثر امن مركزي يتبع كل ولايه لواء من أبنائه جنود وقيادات وتتبع هذه القوى جميعها وزارة الداخلية في الحكم المركزي وتخضع لأوامرها.
سادساً:
1 – تحدد فترة الرئاسة ومجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية بأربع سنوات.
2 – السياسة الخارجية موحدة – الجيش والأمن موحد.
3 – الدخل القومي موحد ومركزي مع تخصيص نسبة محددة للولايه التي تنتج النفط او المعادن او لها دخل مركزي مشابه ويحدد هذه النسبة ويقرها مجلس النواب.
4 – تقسم الجمهورية اليمنية إلى دوائر انتخابية بموجب عدد السكان ولكل ولايه دوائرها المستقلة أي لا يجوز دمج دائرة انتخابية بين ولايتين.
5 – يتم توزيع أعضاء مجلس الشورى على الولايات السبع بالتساوي.
6 – يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية من جميع القوى والأحزاب والشخصيات المستقلة لتنفيذ هذه المبادرة أو ما يتم الاتفاق عليه من خلال قرارات وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني.
وأخيرا فإننا نطرح هذه المبادرة السياسية وندعو إلى حوار وطني شامل لمناقشتها وغيرها والخروج بتصورات متكاملة للخروج من الأزمة اليمنية التي تستحق من الجميع الإسهام في حلها ولا يتم ذلك الا بتضافر الجهود والشعور بروح المسؤولية تجاه الوطن وقضاياه المصيرية.

البديل 3

5 مناطق بحكم محلي واسع الصلاحيات

تقسم الجمهورية اليمنية تقسيماً إدارياً جديداً (جغرافياً وسياسياً) على النحو التالي:

■ أولا:

تقسم الجمهورية اليمنية جغرافيا إلى خمس مناطق وكل منطقه تنقسم إلى عدد من المحافظات على النحو التالي:-

ا- المنطقة الشمالية:- وعاصمتها مدينة صنعاء،وتتكون من المحافظات التالية:-

أ. امانة مدينة صنعاء. ب. محافظة صعده. ج. محافظة المحويت. د. محافظة الجوف. هـ. مخافظة عمران. و. محافظة ذمار. ز. مخافظة صنعاء.

2 - المنطقه الغربية وعاصمتها مدينة الحديدة،، وتتكون من المحافظات التاليه:-

أ. محافظة الحديده. ب. محافظة ريمه. ج. محافظة حجة. د. محافظة وصابين وعتمه (محافظه جديده)

3 - المنطقه الوسطى وعاصمتها مدينة تعز،، وتتكون من المحافظات التاليه:-

أ. محافظة تعز. ب. محافظة إب. ج. محافظة البيضاء. د.- محافظة مأرب.

4 - المنطقة الجنوبية وعاصمتها مدينة عدن،، وتتكون من المحافظات التاليه:-

أ. محافظة عدن. ب. محافظة لحج. ج. محافظة الضالع. د. محافظة أبين.

5 - المنطقة الشرقية وعاصمتها مدينة المكلا " وتتكون من المحافظات التالية:

أ. محافظة المهرة ب. محافظة حضرموت ج. محافظة شبوة د. محافظة قنبان أو (ريدان (محافظة جديدة) وتتكون مديرياتها من محافظات: مأرب - شبوة - البيضاء.

■ ثانياً: الحكم المحلي:

أ. يتم انتخاب مجالس محلية على مستوى المحافظات والمناطق وتمارس مهامها بموجب دستور الجمهورية اليمنية والقوانين النافذة.

ب- يتم انتخاب حاكم المنطقة والمحافظين من المجالس المحلية مباشرة من أبناء المنطقة حصراً وبدون تدخل السلطة المركزية في ذلك إلا بالإشراف والمراقبة وتسيير وتسهيل الانتخابات

ج. يتم تعيين جميع الموظفين الإداريين ومدراء المديريات من أبناء المنطقة من قبل حاكم المنطقة والمجلس المحلي الأعلى للمنطقة

د. يتم تشكيل شرطة محلية بالمنطقة من أبناء المنطقة خاضعة لسلطات المنطقة

هـ. درجة حاكم المنطقة الوظيفية (نائب رئيس الوزراء)

■ ثالثاً: العاصمة:

يتم تخطيط وإنشاء العاصمة السياسية لليمن الموحد في منطقة الجند من محافظة تعز على ان تبقى صنعاء عاصمة اليمن التاريخية وعدن العاصمة التجارية

■ رابعاً: الحكم المركزي:

توزع الوظائف القيادية والسيادية في الحكم المركزي على الخمس المناطق في اليمن وعلى النحو التالي:

أ. رئاسة الجمهورية - رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب - رئاسة مجلس القضاء - نائب رئيس الجمهورية. هذه الوظائف الخمس تتداول بشكل دوري بين المناطق الخمس المذكورة آنفاً على أن تبدأ رئاسة الجمهورية في أول دورة لها من المنطقة الجنوبية.

ب. وزارة الدفاع - وزارة الخارجية - وزارة الداخلية - وزارة الاستخبارات العامة - وزارة المالية. توزع هذه الوزارات الخمس على مناطق الجمهورية الخمس بطريقة دورية.

ج. وزارة النفط - وزارة الإعلام - وزارة التعليم - وزارة الخدمة المدنية - وزارة التخطيط والتنمية. توزع هذه الوزارات الخمس على مناطق الجمهورية الخمس بطريقة دورية.

د. بقية الوزارات والمصالح والسفارات ومقاعد الكليات العسكرية والمنح الخارجية وغيرها توزع بالعدالة على مناطق الجمهورية الخمس

■ خامساً - الدفاع والأمن:

1 - يتكون الجيش اليمني من خمسة فيالق أو خمس فرق أو اقل أو أكثر حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للوطن. يتبع كل منطقة فيلق أو فرقة من أبنائه جنود وقيادات وتتبع هذه القوى جميعها وزارة الدفاع مباشرة في الحكم المركزي.

2 - يتم تشكيل خمسة ألوية أو أكثر امن مركزي يتبع كل منطقة لواء من أبنائه جنود وقيادات وتتبع هذه القوى جميعها وزارة الداخلية في الحكم المركزي وتخضع لأوامرها.

■ سادسا - طبيعة نظام الحكم:

يكون إما رئاسي أو برلماني أو مختلط حسب ما تقتضيه مصلحة الوطن أو ما يتم الاتفاق عليه.

■ سابعاً:

1 - تحدد فترة الرئاسة ومجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية بأربع سنوات.

2 - السياسة الخارجية موحدة - الجيش والأمن موحد.

3 - الدخل القومي موحد ومركزي مع تخصيص نسبة محددة للمنطقة التي تنتج النفط او المعادن او لهم دخل مركزي مشابه ويحدد هذه النسبة ويقرها مجلس النواب.

4 - تقسم الجمهورية اليمنية إلى دوائر انتخابية بموجب عدد السكان ولكل منطقة دوائرها المستقلة أي لا يجوز دمج دائرة انتخابية بين منطقتين.

5 - يتم توزيع أعضاء مجلس الشورى على المناطق الخمسة بالتساوي.

6 - يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية من جميع القوى والأحزاب والشخصيات المستقلة لتنفيذ هذه المبادرة أو ما يتم الاتفاق عليه من خلال قرارات وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني.

وأخيرا فإننا نطرح هذه المبادرة السياسية وندعو إلى حوار وطني شامل لمناقشتها وغيرها والخروج بتصورات متكاملة للخروج من الأزمة اليمنية التي تستحق من الجميع الإسهام في حلها ولا يتم ذلك الا بتضافر الجهود والشعور بروح المسؤولية تجاه الوطن وقضاياه المصيرية.

هدية دسمة لسائقي «الماز»

عندما يحل الأول من مايو ويصادف الجمعة ستتضاعف مشاعر الاسى لدى عبدالله المحضار وثلاثة من زملائه. إن عمال العالم سيبتهجون بعيدهم السنوي تخليداً لكفاحهم المرير وتضحياتهم الدامية في مواجهة أرباب الاعمال.

لكن المحضار الذي يرأس لجنة نقابية لسائقي شركة «الماز» المملوكة للعميد يحيى محمد عبدالله صالح سيكون وقتها يبتهج بطريقة مختلفة: احصاء الفترة التي قضوها منذ قررت الشركة طرده من العمل، وستكون قد اقتربت من منتصف الشهر الثاني. بينما سيكون زملاؤه الثلاثة ينهون أسبوعهم الأول في الشكوى من قرار مماثل عزز بقرار حكومي بالغاء اللجنة النقابية.

«نحن في اللجنة النقابية نشكر وزيرة الشؤون الاجتماعية على الهدية التي قدمتها لنا بمناسبة عيد العمال ومباركتها فصل أعضاء النقابة من العمل» قال المحضار متهكماً على القرار الذي أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية قبل أسبوعين بإلغاء اللجنة النقابية.

يعمل عبدالله المحضار بالاضافة إلى آخرين سائقين لدى شركة «الماز»، وهذه الأخيرة تعمل لحساب شركة «توتال» النفطية الفرنسية كمتعهد لهذه الخدمة من الباطن.

مطلع مارس الفائت طالبت اللجنة النقابية التي يرأسها المحضار شركة «الماز» بمستحقات مالية عن أعمال إضافية، ونفذوا عدداً من الاعتصامات. وبعد ضغوط استجابت الشركة للأمر، لكنها قررت التخلص ممن عتبر محرك الاحتجاجات فاستغنت عن خدمات المحضار الذي يقول إنه يعمل لدى «توتال» منذ عشر سنوات أي قبل أن تستقر المقاولة شركة لـ«الماز» منذ قرابة سنة ونصف.

لقد قرر السائقون مساندة زميلهم ونفذوا سلسلة احتجاجات بدأت من رفع الشارات الحمراء إلى الإضراب الجزئي عن العمل لمدة ساعتين احتجاجاً على قرار الفصل). لكن ذلك لم يفلح في كسر تعسف الشركة التي استمرت في مجابهتهم باتخاذ قرارات يصفونها بالظالمة.

تجاهلت «الماز» مطالبات الاتحاد العام لعمال اليمن ووزارة النفط بحل مشاكل السائقين واعادة رئيس النقابة إلى عمله.

لا بد أن المواجهة بين سائقين بسطاء وشركة مملوكة لقائد عسكري يشغل موقع أركان حرب الأمن المركزي لن تفضي إلى تسوية عادلة لمصلحة العمال.

بحسب رئيس النقابة فإن زملاءه السائقين واجهوا ضغوطا شديدة من الشركة من بينها التوقيع على بيان وزع عليهم يدين نشاط اللجنة ويتبرأ مما نشر في الصحف عن القضية.

خلا ذلك أوقفت الشركة 3 أعضاء في قيادة اللجنة عن العمل وخضعوا للتحقيق لفترة أكثر من اسبوعين. والسبت الفائت قررت الشركة إلحاقهم بزميلهم المحضار، وبات الأربعة بلا عمل، وممنوعين من دخول الشركة وفقاً لرئيس اللجنة النقابية.

وقبل أسبوعين تلقى السائقون ضربة موجعة، لكن طرفها المباشر لم يكن «الماز» بل وزارة الشؤون الاجتماعية.

فقد أعلنت عبر الصحف الرسمية إلغاء الاطار المدني الذي شكله السائقون للدفاع عن حقوقهم أمام شركة «الماز»: اللجنة النقابية؛ بمبرر مخالفة التسمية للقانون، لعله القرار الذي شجع الشركة لاحقاً بفصل: ماهر الخليدي أمين عام النقابة، وسيم الهمداني المسؤول الاعلامي، واحمد الخليدي مسؤول المنازعات باللجنة النقابية.

وقد أرجع المحاضر القرار إلى تعاون الوزارة مع «الماز» ضد العمال ونجاح اللجنة في تنشيط احتجاجات السائقين ضد الشركة. وقد حدث كل ذلك بينما ظلت شركة «توتال» تلتزم الصمت.

«أبلغتنا الماز أن شركة توتال موافقة على اجراءاتها، وسمعنا من الاتحاد العام لعمال اليمن كلاماً يؤكد ذلك». قال المحضار لـ«النداء» مبدياً استغرابه حيال موقف الشركة، وطالبها بتفسير واضح.

من اجمالي 100 سائق يعملون لدى «الماز» هناك 87 منهم أمضوا فترات خدمة لدى توتال ما بين 5 إلى 10 سنوات بحسب النقابة.

قبل أن تحوز «الماز» قبل قرابة عام ونصف المقاولة من الباطن كمزود لخدمة نقل موظفي ومهندسي توتال، كانت شركة جريفن المملوكة لهيثم العيني نجل رئيس الوزراء الاسبق هي متعهد الخدمة، وكان هؤلاء العمال يعملون معها.

وقال المحضار مخاطباً «الماز»: «نحن الثابتين في توتال منذ عشر سنوات وشركتكم هي الطارئة». مع ذلك فإن النقابي المتحمس حاول الاطمئنان بشأن رواتبه وزملائه لدى البنك الذي يتولى صرفها فتأكد أن مرتبات الاربعة مقطوعة تماماً.

«لدينا بيوت مفتوحة، ولدينا أولاد في المدارس ماذا نفعل من نناشد الرئيس شافيز؟».

والثلاثاء الفائت طالب الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن وزارة الشؤون الاجتماعية باعادة النظر في الاجراءات المتخذة بشأن إلغاء اللجنة واعادة المفصولين إلى أعمالهم. وقد دلت مذكرة الاتحاد التي حصلت «النداء» على نسخة منها على نفي صلة الاتحاد بقرار الوزارة، المعلن في الصحف.

وقالت المذكرة إن قرار الغاء اللجنة «مخالف لاحكام قانون النقابات رقم 35 لسنة 2002» موردة عدداً من المواد المفندة للإجراء.

حتى الآن تفضل اللجنة النقابية الاحتفاظ بشيء من الأمل في تدخل العميد يحيى محمد عبدالله صالح «لإنصافنا ورفع الظلم عنا واعادة حقوقنا الينا» كما يقول المحضار.

بطريقة أو بأخرى سيحتفل العالم بعماله الجمعة، أردف بصوت مخفوق وساخط. سيحتفل المحضار ورفاقه؛ صياغة المزيد من الشكاوى.

يتساءل موجها خطابه لرئيس الجمهورية: «هل يرضيك أن نحتفل بعيد العمال بهذا الشكل الذي حصل معنا؟».

إن المحضار وزملاءه لا يأملون شيئاً سوى «اعاد نقابتنا والعودة إلى العمل وتحسين أوضاعنا ورفع الظلم عنا».

شعارهم: "المواجهة مع الباسطين" أرادوا استرداد ما فقدوه في الماضي
فبادرهم المسؤولون بقرار مصادرة ما لم يصادره قرار التأميم

القصة المفصلة لأراضي قبيلة قرو العدنية وما تبقى منها والمصير الذي ينتظرها

■ هلال الجمرة

لم يرضخ أبناء قبيلة قرو، القاطنون في مدينة البريقة بعدن، للمخطط الرسمي الجديد الذي يقضي بتقسيم أراضيهم المعترف بها من الأنظمة الماضية على مر السنوات للعسكريين وبعض المتضررين من حرب 94.

وفي كل مرة يبدي هؤلاء رفضهم الشديد لأي قرار يتخذ بشأن الإطاحة بالأرض، ويدافعون بشراسة عن أراضيهم، الواقعة بين جبلين والتي تثبتها الوثائق منذ 1960.

وإذ توالت تأكيدات وشهادات الحكومات والأنظمة المختلفة التي حكمت جنوب اليمن، من الاستعمار البريطاني إلى "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" إلى حكومة الفترة الانتقالية بعد الوحدة، إلى بأحقية أفراد القبيلة للأرض؛ رفع الورثة عدة شكاوى إلى رئيس الجمهورية ليحصلوا على 3 توجيهات رئاسية إلى المحافظ تأمر "بالإطلاع والتوجيه باتخاذ اللازم".

مطلع العام 2000 قامت المنطقة الحرة بعدن وشركة "سي. سي" بالاستيلاء على أجزاء من أراضي قرو في "بندر شيخ" بجانب نادي شركة مصافي عدن. رفض أبناء القبيلة هذا الإجراء وقاوموه بكل ما أمكن، ومنعوا المقاول محمد اليافعي من استغلال محافرهم الداخلة ضمن أملاك القبيلة، فشكاهم إلى قيادة الأمن. تحركت حملة عسكرية مسلحة ضدهم قتل فيها الشيخ نبيل أحمد سالم قرو، وتكبدوا فيها الكثير من الخسائر.

صدر قرار من محكمة البريقة يقضي بإيقاف شركة "سي. سي" والمنطقة الحرة عن التصرف في الأراضي المجاورة لشركة المصافي، وتم إحالة الشركة إلى المحافظ للاستملاك بالتراضي وفقا لقانون الاستملاك، لكن لم يحدث شيء.

دخلت الأرض نقطة الصراع. احتكم الطرفان (أولياء دم الشيخ نبيل قرو وأهالي قبيلة قرو – طرف أول، وقائد المنطقة العسكرية الجنوبية العميد مهدي مقولة – طرف ثان) إلى الشيخ صالح بن فريد العولقي، عضو مجلس النواب.

يقول وكلاء أهالي قبيلة قرو: الشيخ عادل قرو، عضو المجلس المحلي بالبريقة، والشيخ صالح قرو والشيخ محمد قرو، إن المحكم غاب بعد ذلك التحكيم في سفر طويل خارج البلاد.

● صالح قرو

● عادل قرو

● محمد قرو

عاد بن فريد (المحكم)؛ ولكنه "ظل متحفظاً على الحكم الذي حكم به، ثم حصلنا على نسخة منه بطريقة خاصة"، قال الشيخ صالح.

الحكم الذي حكم به بن فريد ووثقه بختمه يعكس معاناة القبيلة وحرمانها من أبسط الخدمات الضرورية، مقارنة بالمناطق المجاورة. ويذكر الحكم –الذي حصلت "النداء" على نسخة منه– أن قيادة الأمن شنت على قبيلة قرو حملة عسكرية مسلحة غير مسبوقة دمرت البيوت وبددت الثروة الحيوانية وشردت الأهالي وهتكت أعراضهم ونهبت ممتلكاتهم. وأضاف أن الحملة العسكرية "أحدثت جرحاً دامياً في جسد القبيلة وأصابتها بأضرار مادية ومعنوية كبيرة".

كما أشار الحكم إلى أن تبادل إطلاق النار مع الحملة، والذي قتل فيه أحد جنود الأمن المركزي، ما زال الجاني فيه مجهولا، لتعدد اتجاهات إطلاق النار. الحكم حمّل المقاول المسؤولية، لأنه لم يلجأ للقانون بل للقوة.

ولخص بن فريد حكمه الصادر في 3 نوفمبر 2001 بـ8 نقاط، قضت النقطة الأولى منه بتمكين قبيلة قرو من محافرهم الكائنة في منطقتهم الجغرافية، ومن الأرض التي يعيشون عليها والأرض المجاورة في "الوادي الصامت"، باستثناء المواقع العسكرية في "رأس عباس" و"صلاح الدين" فالتزم محافظ عدن (طه غانم، آنذاك) بتنفيذها ودعمها من مهدي مقولة. وإلى هذا الالتزام وعد ببناء مدرسة من 6 فصول وإيصال التيار الكهربائي للقرية. الحكم اعتبر ذلك بمثابة قرار يكلف الطرف الأول بتنفيذه.

وقضت بقية بنود الحكم بإلزام الطرف الأول (مهدي مقولة) بدفع 18 مليون ريال دية الشيخ نبيل قرو ومقابل الأضرار البالغة التي ألحقتها الحملة العسكرية بالقبيلة. وعلى هذا الطرف أيضا إلزام المقاول بأن يدفع للقبيلة ثمن المواد المسحوبة من المحافر، وإسقاط كافة التهم المنسوبة ضد القبيلة. وإلزام الطرف الثاني (القبيلة) بدفع مليوني ريال لقيادة الأمن المركزي، بسبب قتل أحد أفرادها. واعتبر الشيخ صالح بن فريد العولقي الحكم نافذاً من تاريخ النطق به وغير قابل للطعن ويلزم كل الأطراف تنفيذه.

لم يتم العمل بالحكم، وظلت المشكلة قائمة، رغم توجيهات محافظ عدن الأسبق والمحافظ السابق ورئيس الجمهورية.

في 1960 شهد الشيخ مهدي العقربي لصالح سالم قرو بملكيته للأرض المغدر الواقعة بين جبلين، وأنه يملكها وأسلافه منذ ما يزيد على 80 عاما تقريبا.

وتأكد من سلامة الوثائق التي تثبت ملكية قبيلة قرو للأرض القاضي مختار حمود الصنعاني، بناء على طلب من عضو مجلس النواب عن المنطقة عبدالخالق البركاني. وخلص الصنعاني في تقريره إلى أن ورثة صالح سالم دباشي قرو هم الملاك الشرعيون للأرض المغدر الواقعة بين الجبلين وبحدودها المحددة في تقرير اللجنة الفرعية لمعالجة قضايا الأرض بمحافظة عدن في 21 فبراير 95: شمالا معسكر صلاح الدين، وجنوباً جبل الكعبين، وشرقا جبال المزلقم المجاورة للمصفاة، وغرباً مسيفة – "رأس عباس".

رغم تلك الوثائق لم يستطع أهالي قرو استرداد أراضيهم منذ تأميمها في عهد "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية". لكن ذلك النظام كان يعترف لها بـ30 فداناً في وادي الصامت، والذي يحاولون السيطرة عليه وإنزال مخططات للتعويض فيها.

حتى مطلع الشهر الجاري كان أهالي قرو يجرون لاسترداد حقهم المسلوب منذ سنين. لكن الوضع تغير بداية الشهر الحالي. لقد أرسلت الدولة مجموعة مهندسين لمسح مخطط لـ300 قطعة أرض مخصصة لأهالي قرو. فيما يقول وكلاء الأهالي إن المخطط الخاص بالأراضي المخصصة للتعويضات يقع خارج قرية قرو.

وكلاء الأهالي قدموا إلى العاصمة مطلع الأسبوع للحاق باللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق حول المشاكل الحاصلة في قرو لمقابلتها قبل تسليم تقريرها. وأفاد صالح قرو لـ"النداء" بأن شكواهم لم تعد بشأن استرداد أرضهم التي أُخذت في فترة التأميم، بل لحماية أرضهم التي تدخل ضمن الـ30 فدانا المعترف بها حتى في وقت التأميم.

وكانت اللجنة البرلمانية قد عادت من البريقة، لكن "قبل أن تلتقي بأبناء قبيلة قرو. واكتفت بمقابلة النائب صالح بن فريد العولقي الذي أصبح طرفاً في المشكلة"، أوضح صالح قرو سبب لحاقهم باللجنة البرلمانية. وأضاف: "مشكلتنا الآن مع المساحة العسكرية وعقارات الدولة والمنطقة الحرة، لصرفهم مخططات في أملاكنا". وأمل من اللجنة البرلمانية أن تتحرى الحقيقة وأن تنصفهم.

ونفى وكلاء أهالي قرو شائعة تدمير منازلهم، وقالوا إنها سليمة، لكن نزول المخطط في أراضيهم ورفضهم له ومقاومتهم للظلم هو الدمار والمشكلة التي سجن بسببها 30 شخصاً منهم لمدة 7 أيام. ولفتوا إلى أن مطالبتهم حقوقية وليست سياسية، رافضين أي محاولة لتسييسها من قبل البعض.

وفيما نشرت صحيفة "الأيام"، مطلع الشهر، إعلاناً يحذر من التعامل مع عادل قرو وصالح قرو ومحمد وعبدالله قرو، والاثنان الأولان هما وكيلان شرعيان بوثيقة رسمية بصم عليها الأهالي، وعمّدت في قلم التوثيق بعدن في 12 سبتمبر 2001، ويفوضان فيه الشيخ صالح بن فريد للتفاوض باسميهما؛ نفى عادل وصالح قرو، صحة ما نشر، ولفتا –في ردهما الذي قالا إن "الأيام" رفضت نشره– إلى أن الأسماء المنشورة ليست لورثة صالح سالم قرو الحقيقيين. وقالا إنه يريد استثمار قضيتهما وإنه يستثمر ثلث من أرضهما في مناطق علاّقة وكعبين ومسيفة رأس عيسى.

وناشدا رئيس الجمهورية والعوالق العليا والسفلى أن منع النائب البرلماني صالح بن فريد العولقي من التدخل في شؤونهما. واتهماه باستغلال قضيتهم لأغراضه الشخصية.

وأكدا أن مطالبتهما لن تنتهي إلا بتحقيقها واستعادة أراضيهم. "وكما طالبنا في أيام حكومة الاحتلال البريطاني وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية اليمنية، سنظل نطالب اليوم وغدا".

القضية منظورة لدى النيابة والجاني هارب

أب يكسر يدي طفلته ورِجْليها كي "يشحت" بها

لا تعلم الزوجة مبرراً للأفعال الشنيعة والوحشية التي يقوم بها زوجها (م. المنتصر) سوى أن تصدق ما بلغها عنه من إجراء فحوص وكشافات لطفلته "سبأ" حينما كانت في شهرها السابع، شوهد بعد أيام يعرضها على تجار طلبا للمساعدة.

قبل 3 سنوات تزوج والدا "سبأ". قبل 8 أشهر فقط أنجباها، في قريتهم في "بني الضبيبي" – ريمة.

قبل شهر (بعد بلوغها الشهر السابع) باشر الأب تنفيذ مخططه. كان ينتظر مغادرة الأم للغرفة، ليبدأ بتعذيب الطفلة: يرميها على الأرض ويلوي يديها الطريتين. وكلما سمعت الأم صراخ طفلتها –يوميا– تعود مسرعة لتجدتها. تفيد: "قبل شهر كسّر ايديها وارجلها".

لم تكن "سبأ" تهدأ من الألم، "ما كانتش تستقر" تقول والدتها. وبعد إلحاحها عليه أسعف طفلتها إلى المستشفى، وهناك أجروا لها الفحوص والكشافات اللازمة، وتم ربط الكسور وقُرر لها العلاج. لكن تلك الكشافات والفحوص –بحسب الزوجة– تحولت إلى وسيلة وضيعة يسترزق بها زوجها.

حين كاشفته زوجته بنواياه، وبدأ الكلام يشيع في قريته، قرر الانتقال بأسرته إلى صنعاء. وهناك لم يكف عن محاولة تعذيب الطفلة. الزوجة أفادت "النداء" بأنها عندما تحاول منعه من التعرض لطفلتهما "كان يقول لي: ما دخلش! ما هيش بنتش ولا بنت أبوش"! لكنها لم تسكت. لجأت إلى عمها "منصور"، الذي ساعدها في تقديم شكوى إلى قسم شرطة الحميري وإلى نيابة غرب الأمانة.

يقول "منصور احمد" إن والد الطفلة خاف من الشكوى وغادر صنعاء إلى قريته ريمة.

في القرية بدأ الزوج يطارد عمه (والد زوجته) للبحث عن ابنته وإرجاعها. أرسل له عساكر من الأمن يهددونه وينكلون به. والد الزوجة "محمد ناصر" قال لـ"النداء" إنه قدم من ريمة "أشوف المسألة"، موضحا أنه لم يعرف القصة إلا من ابنته. وصفت الأم حالة "سبأ" بأنها "بين الحياة والموت، ونشتي ابوها يجي يعالجها".

حاليا، منظمة "سياج" لحماية الطفولة تتابع القضية مع الأسرة لدى نيابة غرب الأمانة، وطالبت الجهات المختصة بأن توجه بإلقاء القبض على والد الطفلة قهرياً.

إمرأة يمنية تواجه الإعدام إثر تدخل سياسي في قضيتها

تواجه امرأة يمنية إعداماً وشيكاً بتهمة قتل زوجها. لقد أُدينت فاطمة حسين بادي بارتكابها جريمة قتل في 2001. وعلى الرغم من حكم أصدرته إحدى المحاكم في 2003، يقضي بأنها لم تشترك في عملية القتل، إلا أن عقوبة الإعدام ما زالت تطاردها هذه الأيام؛ لاسيما بعد إعدام امرأة أخرى، يوم الأحد، بتهمة مماثلة.

وكانت عائشة غالب الحمزي قد حُكم عليها بالإعدام بتهمة قتل زوجها في أكتوبر/ تشرين الأول 2003، وتم تأييد الحكم من الاستئناف في عام 2007، وأيدته المحكمة العليا في صنعاء في ديسمبر 2008، وصادق عليه رئيس الجمهورية. وتم تنفيذ الحكم بعد رفض أقرباء زوجها، بمن فيهم أبناؤها السبعة، العفو عنها.

وبموجب أحكام الشريعة الإسلامية، يستطيع أقرباء ضحايا قتلٍ معينة من القتل العفو عن المذنب، مقابل الدية أو مجاناً، أو طلب القصاص.

وقد استنكرت منظمة العفو الدولية إعدام عائشة غالب الحمزي، ودعت السلطات اليمنية إلى عدم إعدام فاطمة حسين بادي ووقف جميع أحكام الإعدام الأخرى فوراً. إذ إن المنظمة تعارض عقوبة الإعدام مطلقا وفي جميع الظروف، وتعتبرها انتهاكاً للحق في الحياة وعقوبة قاسية ولا إنسانية، ومهينة.

وقد قبض على فاطمة حسين بادي مع شقيقها بتهمة قتل زوجها حمود علي الجلال في 13 يوليو 2000. وخلال عمليات الاستجواب زُعم أن الشرطة حاولت حملها على الاعتراف عندما أحضرت شقيقها عبدالله إليها وقد غطى الدم وجهه.

بعد ذلك تم تهديدها بالاغتصاب في حضرة شقيقها، الذي اعترف بالقتل من أجل إنقاذها على ما يبدو.

ووفقاً لمعلومات منظمة العفو الدولية، لم يتم توكيل محام لها أثناء عمليات الاستجواب، ولم يُسمح لها بتوكيل محام إلا بعد توجيه تهمة القتل لها. وخلال عدد من جلسات المحاكمة، لم يحظ عبدالله وفاطمة بتمثيل قانوني، وكانا يُرغمان على التزام الصمت عندما يحاولان التحدث في المحكمة.

وفي فبراير 2001، حكمت المحكمة الابتدائية عليهما بالإعدام، وأيدت محكمة الاستئناف ذلك الحكم في أغسطس 2002.

وفي سبتمبر 2003، وجدت المحكمة العليا أن فاطمة حسين بادي لم تشترك في قتل زوجها، ولكنها اشتركت في إخفاء جثته، وتم تخفيف حكمها إلى السجن أربع سنوات.

بيد أنه بعد تدخل رئيس البرلمان، رفض رئيس الجمهورية المصادقة على الحكم، فتم إعادة النظر فيه، وأعيدت القضية إلى المحكمة العليا كي تنظر فيها مرة أخرى. وقد أعيد فرض حكم الإعدام، وصادق عليه الرئيس في النهاية.

في مايو 2005 أعدم شقيقها، بينما لا تزال هي تحت طائلة الإعدام وعُرضة لخطر تنفيذه. وقبل إن ابنها، وهو الأكبر بين أبنائها الأربعة، يرفض منحها العفو بموجب القصاص، ويطالب بإعدامها فوراً.

وقال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، فيليب لوثر: "في حالة فاطمة حسين بادي، فإن السلطتين، التنفيذية والتشريعية، تدخلتا بشكل سافر في شأن ينبغي أن يكون شأناً قضائياً بحتاً. إن مثل هذا التدخل، إلى جانب المخالفات الصارخة التي شابت التحقيق والمحاكمة، يجعل خطر الإعدام مثيراً للقلق الشديد".

واليمن تطبق عقوبة الإعدام في مجموعة واسعة من الجرائم، تتراوح بين القتل والجرائم غير العنيفة، من قبيل الردة. وإذا أُضيف إلى ذلك حقيقة أن إجراءات المحاكمة غالباً ما تقصر عن الوفاء بالمعايير الدولية، فإن ذلك يجعل اليمن واحدة من أكثر الدول استخداماً لعقوبة الإعدام في العالم بأسره.

الطلاب بحاجة إلى قرار أقوى من أوامر الوزير والمحافظ العاجزة عن إيقافه

قيادي مؤتمري يبسط على مدرسة بسيئون ويضمها الى منزله

لم يعد البسط –المتفشي– مقتصرا على الأراضي والمساحات الفارغة فقط، ففي محافظة حضرموت ظهرت حالة من النهب عجيبة وغريبة: المدارس وساحاتها.

في صباح الرابع من ديسمبر الماضي استيقظ ساكنو حي السحيل في مدينة سيئون على ركام سور ومستودع ومسرح "مدرسة التعاون".

اتضح أن ذلك كان آثار اعتداء نفذه أحد قيادات المؤتمر الشعبي العام في المحافظة على تلك الأرض المدرسية بغرض ضمها والشارع الشمالي المجاور لها إلى منزله.

وتفيد المعلومات أن المساحة التي تم البسط عليها تقدر بـ1000 متر مربع، وأن الاعتداء تم بذريعة أنها تقع في نطاق ملكيته، وهو يرفض التنازل عنها رغم التزام وزارة التربية والتعليم بتعويضه.

وتفيد المعلومات بأن أهالي المنطقة كانوا قد تبرعوا بالأرض لغرض توسعة المدرسة التي يدرس فيها ما يزيد على 1600 طالب.

وزير التربية والتعليم وجميع المسؤولين في محافظة حضرموت يعرفون المشكلة، ويعلمون أيضاً [إيقاف المقاول عن تنفيذ المشروع المخصص لبناء صفوف إضافية، والذي تم اعتماده ضمن البرنامج الاستثماري للمديرية لعام 2008، وقد أصدروا عدة توجيهات لم تفد بشيء. بيد أن الأهالي أرادوا من شكواهم أن يطلعوا الرأي العام بالقضية وبالدور الذي يقوم به المسؤولون.

في 26 فبراير الفائت شكا أولياء أمور الطلاب النيابة العامة، التي أفادوا بأنهم لم يلمسوا منها تحركا بشأن بلاغ بالحادث قدمته إليها إدارة التربية بسيئون. وفي شكواهم التي قدموها إلى محامي عام الأموال العامة، القاضي علي الأعوش، طالبوا بتوجيه النيابة العامة للإسراع باتخاذ الإجراءات القانونية حيال الاعتداء لتمكين المقاول من بدء تنفيذ المشروع.

حتى كتابة الخبر مازالت أعمال البناء متوقفة بسبب اعتراض المدعي ملكية الأرض، التي يقول الأهالي إنها من حرم المدرسة وداخل سورها. وأضافوا –في إفادتهم إلى "النداء"– أنه (المدعي) رفض الحلول المقترحة لاستكمال العمل، وأن الأجهزة الأمنية عجزت عن ردعه.

طلاب المدرسة بحاجة إلى قرار: صريح، واقعي، وقوي، لحل مشكلتهم وإعادة أرض المدرسة والبدء بتنفيذ المشروع.

الموت ينتظر الفقراء على أبواب المستشفيات!

يحيى سعيد السادة
y.alsadah@yahoo.com

إذا ما تهيأ فقير لإسعاف أخ له أو صديق أو جار، عليه أن يتحسس جيوبه أولاً، علها تذكره بفقره، حتى وإن همَّ بالتوجه إلى مستشفى حكومي؛ إذ لا فرق حالياً بين سلوك أي مرفق من المرافق الصحية الحكومية وبين القطاع الخاص، فكل منهما لا يبحث إلا عن مصلحته، ومن ثم لا ينظر إلى هذه المهنة إلا على أنها ميدان من ميادين الكسب؛ الأمر الذي جعلهما معاً أبعد ما يكونان عن أخلاقيات هذه المهنة وعن رسالتها الإنسانية النبيلة والسامية.

من يرى الناس وهم يتدافعون كالطوفان باتجاه المستشفيات الحكومية يهيأ له أن هذه المستشفيات مازالت تعمل مجاناً، شأنها شأن نظيراتها في أي دولة نامية، كالصومال مثلاً أو أفغانستان أو السودان، بينما حقيقة الأمر أن هذا الدخول السهل إليها هو مجرد استدراج كمن يستدرج فأراً إلى "محنب" (مصيدة) ليلقى حتفه بعد عذاب ومعاناة.

كثير من الفقراء يتوجهون إلى هذه المرافق اعتقاداً منهم أنها ملزمة بتقديم خدماتها بتمويل من عائدات بترولهم وغازهم، ومن القروض الدولية التي هي في الأساس دين عليهم وعلى أبنائهم وأحفادهم، ومن الضرائب المستقطعة عليهم من خلال أكثر من وعاء ضريبي، ومن زكواتهم، فضلاً عما يدفعونه يومياً لصناديق النظافة والتحسين بعد كل شيء يبتاعونه أو يشترونه، وما يضاف عليهم من مبالغ في فواتير الكهرباء والمياه والتلفون...

إذا ما قدر لأحدنا أن يرافق مريضاً أو مصاباً، بحيث يقترب من غرفتي الطوارئ والعمليات في أي مستشفى حكومي، سيشاهد العجب العجاب: أناساً يأتون بمصاب جراء حادث تستدعي حالته سرعة إنقاذه بغض النظر عن لقبه وعن خلفيته الاجتماعية وعن وضعه المادي، فإذا بهم يعاقون عن إنقاذ مصابهم، بحجة ضرورة دفع الرسوم أولاً، الأمر الذي يضطر البعض منهم إلى محاولة رهن ما يجده متاحاً للرهن، وأغلبها تلفونات؛ ليفاجئوا برفض المختص، لأن التلفون قديم ولا يساوي مبلغ الرهن! النقاش في هذا الأمر يأخذ وقتاً قد يمتد طويلا يكون عنده المصاب قد فقد جزءاً كبيرا من دمه وربما شارف على مفارقة الحياة.

مشهد آخر نجد فيه امرأة تحاول إنقاذ ابنها بوضع خاتم جارتها رهناً مقابل الإفراج عن الأشعة المحورية بغية عرضها على الطبيب المختص بعد عناء بحث عن مثل هذا الرهن، في حين أن الثانية والدقيقة التي تمر من حياة هذا المصاب ربما هي الفيصل بين بقائه أو انتقاله إلى العالم الآخر، الأمر الذي يجعل المتابع لهذه التعقيدات اليومية يجزم بأن حاجة المستشفيات لخبراء متخصصين في فحص الأدوات والأشياء القابلة للرهن لها الأولوية على حاجتها لبروفسورات وجراحين متخصصين وأكثر من غرفة طوارئ ومعدات حديثة وعلاجات مجانية لمواجهة الحالات التي تلجأ إليها والتي هي في الغالب حالات فقراء ومعدمين يعانون جميعهم من صعوبات في معيشتهم اليومية، إذ تعجز كثير من الأسر التي ترافق مرضاها عن توفير عقار مسكن لا يتجاوز ثمنه مئات الريالات، بينما إذا ما حاول جميع أفراد أي أسرة فقيرة جمع ما يقابل رسوم إجراء كشافة محورية فإنهم لا يقدرون على ذلك، كون الفقر قد أجهز عليهم ولم يبق لهم غير التسليم بقضاء الله وقدره.

كثير من الفقراء الذين يلجؤون إلى هذه المستشفيات اضطرارا، والذين يعانون من إصابات معظمها ناجم عن حوادث ويحتاج إلى سرعة معاينة وفحوص وأشعة وإجراء عمليات مستعجلة وتوفير العلاج اللازم؛ كثير منهم يفارقون الحياة، كون كل تلك المتطلبات يلزمها أناس قادرون على تغطية تكاليفها أو وساطات نافذة تعفيهم منها.

مأساة الطالب حمزة عبد اللطيف ارحبي، الذي لا يتجاوز عُمره سبعة عشر ربيعا، والذي فارق الحياة في مستشفى الثورة بإب يوم الأحد 2009/4/12 بعد رحلة عذاب استمرت يوما كاملا بدأت الساعة السابعة صباحا، لحظة سقوطه من على دراجته الهوائية التي اعتاد ركوبها بعد صلاة فجر كل يوم طمعا في خلو الشوارع من المارة، والذي تم إسعافه على الفور إلى المستشفى المذكور، لتبدأ معاناته هناك يوما كاملا، ولتنتهي بموته، نتيجة تعقيدات المادة التي حالت بين إنقاذه وبين موته الذي أبكى البشر والشجر والحجر؛ من رهن تلفون زميله وعدم قبوله شكًا في صلاحيته أو لرُخص ثمنه مقابل إجراء الأشعة المحورية لرأسه، إلى حجز نتيجة الأشعة حتى تدبير الرسوم ما يقابلها، إلى رهن خاتم إحدى قريباته لشراء العلاج من الصيدليات الخارجية مرهونة حياة أي مصاب بنزيف الدماغ بهذا العلاج وبمدى توفر ثمنه لدى أسرة المصاب، وبتواجد الطبيب المختص الوحيد القادر على مصل المصاب بكمية من العلاج المشترى، إلى رهن حياة العديد من المصابين في حوادث يومية بتواجد الطبيب المختص...

موت هذا الطالب في جزء من أسبابه يندرج في إطار العبث والاستهتار بأرواح الآخرين، وبالذات الفقراء منهم؛ ليس من قبل القائمين والمختصين في هذه المرافق فحسب، بل من قبل الدولة ذاتها، التي أفرغت هذه المرافق الخدمية من مضمون رسالاتها الإنسانية حين كانت تقدم خدماتها مجاناً، لتحولها إلى قنوات إيرادية في سابقة لم تعهدها ولم تسلكها حتى الآن كثير من الدول النامية، بالذات التي تعاني من مشاكل اقتصادية ومعيشية ربما تفوق مشاكلنا بكثير.

هذا الموت الذي أبكى الناس جميعاً أبكاني أيضا، كونه يتعلق بموت إنسان لم تسعفه المادة أو الجاه أو النفوذ ليحول دون تدهور حالته بالشكل المريع والمخيف الذي بدا عليه وعجل بموته، بينما إذا عطس غيره من أبناء المسؤولين وجد نفسه نزيل كبريات مستشفيات أوروبا. هكذا يموت أبناء الفقراء أمام أعين آبائهم وأمهاتهم وأقاربهم، دون أن يقدر أحدهم على مد يد العون بغية إنقاذهم، إذ لا يملكون عند هذا المشهد المبكي والمدمي للعين والقلب غير الدموع وتوسل الخالق أن يشفيه أو يسهل عليه سكرات الموت، وأن يرحمه ويشمله بعفوه ومغفرته ورضوانه.

● حمزة الرحبي

السقاطرة في حقل التجارب الإدارية

الوضوح أولا

■ فهد كفاين

التقت اللجنة الفنية المكلفة بدراسة وضعية سقطرى الإدارية، برئاسة وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن الإرياني، وعضوية ثلاثة من وكلاء الوزارات المختصة (الإدارة المحلية، السياحة، والأشغال العامة)، يومي السبت والأحد الأسبوع الماضي، أعضاء المجلس المحلي ومدراء المكاتب وعددا من المشايخ في مديريتي "حديبو" و"قلنسية" وذلك للاستماع إلى آرائهم في الموضوع.

إلا أن اللقاء كان مرتجلا، والأفكار المقدمة من اللجنة كانت ضبابية وغير واضحة، مما جعل النقاش غير هادف، والأفكار غير مرتبة. كنت أتمنى أن تأتي تلك اللقاءات الأخيرة لمناقشة الوضع الإداري الجديد لأرخبيل سقطرى بعد وضوح الأفكار والمقترحات وبعد وجود مشروع متكامل عن كل مقترح، بحيث تتضح إيجابيات كل مقترح وسلبياته ومدى تلبيته لتطلعات ومطالبات المواطنين في جزر: سقطرى، عبدالكوري، وسمحة؛ وعن تركيبة الإدارة القادمة بوضوح وكيفية اختيارها ومدى صلاحياتها وطبيعة مؤشرات النجاح أو الإخفاق. أي أن تكون هناك حزمة من المشاريع الواضحة تماما والقابلة للنقاش والأخذ والعطاء؛ عندئذ فقط يكون للنقاش جدوى وللآراء منفعة. أما أن يكون هناك نقاش حول مقترح غامض، وفكرة غير واضحة، ويحتد الجدل حول مسميات دون معرفة ما تتضمنها وما بعدها، وما لنا وما علينا منها، فهذا أمر غير مجد، ومضيعة للوقت ليس إلا، في حين تكون نظرتنا إلى مكاسب بسيطة، من قبيل منصب المحافظ أو الوكيل أو رئيس الهيئة وأعضائه، بداية الزلة وإرهاصا لصراع جديد لا يأتي بخير كما جرت العادة.

أتمنى أن نتعامل مع موضوع واحد بنضج ووعي ولو لمرة واحدة، خاصة ما هو مهم، مثل موضوع الترتيبات الإدارية الجديدة للأرخبيل، وأن ننظر إليه نظرة استراتيجية نرجح فيها مصلحة أبنائنا وأجيالنا القادمة، ونرتفع عن مصالحنا الشخصية أيًا كانت.

مسؤولية الجميع

كنت ولا أزال أتوقع من السلطة المحلية في جزيرة سقطرى أن تتعامل مع القضية باعتبارها قضية وطنية أكثر منها قضية السلطة، وأن تشارك منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والمشايخ والأعيان وجميع المواطنين، وتتيح الفرصة للجميع لإبداء رأيه، ومن ثم جمع تلك الآراء وبلورتها، وتقديمها للجهات المختصة، حتى يتحمل الجميع مسؤوليته أمام الله أولا ثم أمام مواطني الأرخبيل ثانيا.

بين خيارين

غير واضح إلى الآن ما الذي تعتمده اللجنة الفنية المكلفة بدراسة الموضوع! هل سيكون اعتمادها على الدراسة الميدانية وتحليل أوضاع الأرخبيل واحتياجاته فقط؟ أم أن لأبناء سقطرى رأياً في الموضوع نفسه؟

إذا كان الاعتماد على الخيار الأول، وهو الدراسة الميدانية، فللجنة الحق في اختيار الآلية المناسبة للوصول إلى النتيجة. أما إذا كان الخيار الآخر وهو الاعتماد على رأي السقاطرة أنفسهم، وهذا ما نطالب به، فباعتقادي أن اللقاءات التي تمت غير كافية، والآلية التي اعتمدت غير مجدية، حيث وقد انحصرت اللقاءات في أعداد قليلة دون الأخذ بعين الاعتبار شرائح مهمة في المجتمع، وعلى رأسها طلاب الجامعة والموظفون وأعضاء منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وعمال القطاع الخاص (صيادين، رعاة) وعدد كبير من مقادمة القبائل والمشايخ والأعيان.

إن كان الأمر يتعلق برأي الجهات العليا وحدها فلا داعي لما سبق، ولتتخذ قرارها بشفافية ووضوح، ولتتحمل مسؤوليتها فيه، ويكون مؤشر صوابه أو خطئه في كونه حل مشكلات الأرخبيل، ولبى مطالب المواطنين فيه، أو عكس ذلك، وهذا ما سيحدده المواطنون أنفسهم. أما إذا كان هناك مكان فعلا لآراء السقاطرة -وهذ هو الأساس- فالأصل أن تنزل مقترحات واضحة ومحددة تتم على إثرها لقاءات موسعة مع مختلف شرائح المجتمع: مشايخ، موظفين، رجالا، نساء، طلابا، أحزابا... الخ، وتبقى السلطة ملزمة بعد ذلك بتوصيات المواطنين في سقطرى وعبدالكوري وسمحة؛ حيث أنهم المستفيدون أو الخاسرون من الأمر، وإلا فإنه وفي عهد الديمقراطية واللامركزية فأي قرار يتعلق بالمواطنين ولم يشاركوا فيه ولم يتوافق مع قناعاتهم ويتعلق بنمط وطريقة إدارتهم فهم غير ملزمين بقبوله، ولهم الحق في المراجعة والمناقشة والمطالبة بإلغائه أو تعديله أو رفضه إذا لزم الأمر وبالطرق التي كفلها لهم الدستور.

وأخيرا، إذا ما تم التوافق على نمط إداري معين، محافظة أو هيئة أو أي وضع آخر، ليس هذا هو المهم بقدر أهمية أن تكون هناك حلول جذرية تصاحب ذلك الوضع الإداري الجديد لمشكلات الأرخبيل المزمنة والمتمثلة بنقص المواد الغذائية ومواد الوقود وتردي الخدمات بشكل عام، وألا يكون هناك انتقاص من حرية المواطن في اختيار طريقة إدارته ومن يديره، وألا تشهد سقطرى تراجعا عن الديمقراطية واللامركزية تحت أي مبرر. نريد سقطرى خالية تماما من شيء اسمه اختفاء الغاز ونفاد الديزل وانعدام الدقيق. نريد سقطرى يتعلم أبناؤنا فيها مثل بقية خلق الله، نريد مستشفى للعلاج لا للتسفير! نريد كهرباء وماء غير منقطعين، نريد وظائف بالمطلوب لا بالتقطير، وكل اثنين بواحدة وإلى المحكمة.

التوتر المتزايد في الضالع أضر بالتجارة وعطل حركة النقل والبناء

مطعم سياحي ضحية مؤامرة استخبارية والدراجات النارية تتصدر قائمة المطلوبين أمنياً

■ الضالع - فؤاد مسعد

تصاعدت فعاليات الحراك الجنوبي وتزايدت جماهيره كما ارتفع سقف المطالب متجاوزا سقف الوحدة مما جعل أجهزة الأمن تقرر مواجهة ذلك بحملة مضادة تهدف لقمع الحراك ومطاردة ناشطيه وسجن قياداته.

تطور الموقف وتأزم الوضع اثر توتر العلاقة بين الفعاليات من جهة وعناصر الأمن والجيش من جهة ثانية، وتبعا لذلك وقعت الحياة العامة في أماكن كثيرة فريسة سهلة للطارئ الذي بدا يستجد على الساحة باسطا نفوذه على المدن والطرقات ليصيب حركة الناس في الصميم، وأوقفت في معظم الأحيان – أو كادت أن تتوقف- مظاهر الحركة العامة وأصيبت بما يشبه الشلل التام.

يقول علي حجر الذي يعمل في احد المحال التجارية بمدينة الضالع انه كثيرا ما أغلقت المحال أبوابها عند ظهور أول مؤشر لقيام مظاهرة أو مهرجان لأنه صار بحكم المتعارف عليه توقع أعمال فوضى قد تطال المحلات التجارية وغيرها، وهذا ما يبعث على القلق في أوساط التجار الذين يساورهم الخوف على أموالهم ومصادر رزقهم.

وقد جرت العادة في سياق مواجهة الفعاليات اعتقال بعض المشاركين فيها، وهو الإجراء الذي غالبا ما يتبعه إقدام المواطنين على قطع الطريق كرد فعل صار متوقعا، لتبدأ بعد ذلك المساومة التي مضمونها في الغالب الإفراج عن المعتقلين مقابل فتح الطريق.

مصدر في الغرفة التجارية والصناعية في الضالع قال إن التوتر المستمر في المحافظة ألحق ضمورا بالحركة التجارية خصوصا جراء قطع الطريق العام الذي أثر حركة النقل سلبا والتجارة بدرجة أساسية تعتمد على حركة النقل والمواصلات،وبدونها تتعطل الحركة ناهيك عن إغلاق المحال التجارية، وفي حال قرر احدهم أن يفتح محله فانه لن يجد زبائن، حيث يخلو السوق من الناس لفترة طويلة تمتد بامتداد وقت الاحتقان والتصعيد.

بائعو مواد البناء يشكون أيضا من تراجع الإقبال على تلك المواد في الوقت الذي تشهد إقبالا متزايدا في مناطق أخرى بسبب انخفاض أسعار الحديد مما شجع المستهلكين على الشراء وهو ما يعد ضئيلا في الضالع التي تتحكم في أسواقها عوامل أخرى.

ويؤكد المهندس محمد عبدالله في إدارة أشغال الضالع أن الفترة الأخيرة شهدت تراجعا في مجال البناء والتعمير بسبب الاحتقانات التي أثرت سلبا على النشاط المعماري، ويستدرك قائلا: هناك نشاط في هذا الجانب لكنه لا يزال دون المأمول خصوصا والمحافظة لا تزال في مرحلة البناء والتأسيس.

مطاعم الضالع تأثرت بشدة أيضاً. ويحل مطعم أوسان السياحي في طليعة المتضررين لسببين: الأول بحكم موقعه في قلب سوق مدينة الضالع حيث تنطلق المسيرات والمظاهرات، والثاني أن بعض العناصر المشاركة في الفعاليات يعتبره مركزاً تابعاً لاستخبارات السلطة، وهو ما يجعله عرضة للاعتداء كلما توتر الموقف.

صاحب المطعم قال أنه تكبد في إحدى المسيرات التي تخللها عنف خسارة تقدر بأربعمائة ألف ريال جراء اعتداء متظاهرين غاضبين على الواجهة الأمامية للمطعم وإتلاف بعض المحتويات. يشار إلى أن مواقع إخبارية موالية للحراك تبث من الخارج قامت أحياناً بنشر أخبارعن عمليات تصفها بالناجحة لأنها ألحقت أضراراً فادحة بمطعم تصفه بأنه وكر للاستخبارات.

الدراجات النارية.. ضحية أخرى

الدراجات النارية هي الوسيلة المثلى للمواصلات في الضالع عددها يتجاوز المئات. في العام 2007 مع تنامي الحراك كان سائقو الدراجات مثار حد سائقي الباصات والسيارات الذين يؤثرون السلامة عند اندلاع الاحتجاجات في المدينة. في تلك الأيام الخوالي خلت الساحة للدراجات وأصواتها التي صارت ملازمة للشارع الضالعي لدرجة لا يمكن معها تصور شوارع المدينة بدون تلك الأصوات. وما شجع سائقي الدراجات على مواصلة تقديم خدماتهم في الأوقات الحرجة هو أن الدراجات مستثناة من الأحكام الطارئة عند قطع الطريق من قبل المحتجين وكذلك الحال بالنسبة للنقاط العسكرية والأمنية التي يتعاطف القائمون عليها مع سائقيها.

في نوفمبر 2008م تغير الوضع في غير صالحهم إذ مع تنامي أعمال التفجيرات وإطلاق الرصاص على مراكز القيد والتسجيل للانتخابات النيابية وأماكن تواجد عناصر الأمن والجيش، توجهت أصابع الاتهام إلى أشخاص يستقلون دراجات نارية.

ومن حينها صارت الدراجات المطلوب رقم (1)، وفرض عليها خطر تجول يومي بدءاً من الساعة الثامنة مساءً. وكلما لاحت مؤشرات توترتسارع عناصر الأمن ودورياتها في مطاردة الدراجات التي يظطر أصحابها للتواري بعيداً عن شوارع المدينة.

خالد السيد يقود دراجته منذ سنوات، وقبل يومين تم احتجازه مع دراجته بتهمة ممارسة المهنة بدراجة لا تحمل لوحات، وسارع لأخذ لوحات إلا انه قوبل بالرفض، وقال لـ"النداء" إن دراجته لا تزال قيد الحجز رغم امتلاكه للوحات المعدنية المطلوبة، ويضيف قائلا: تم إطلاق دراجات أخرى بسبب علاقة الشرطة بأصحاب الدراجات الذين قال إن معظمهم شماليون بينما نحن أبناء الضالع يواجهونا بالتعسف دون مبرر.

حاليا منذ الساعة الثامنة ليلا يبدأ حظر التجول على الدراجات التي يتعين عليها استغلال بقية الوقت لتحقيق أغراضها قبل أن يحين موعد الحظر القابل للزيادة في حال وقوع تفجير أو نشوب أي أمر طارئ.

هل يستشعر اليمنيون خطر انهيار اقتصادهم؟

البنك الدولي يحذر من هيمنة النفط على الاقتصاد وأزمة أسعار الغذاء وارتفاع البطالة

■ المحرر

حالة الاقتصاد اليمني في تقرير البنك الدولي الذي صدر موخراً لم تكن جيدة؛ فالتقرير ينذر بمخاطر وصعوبات متعددة. فهو يشخص واقع الاقتصاد اليمني الذي يتراجع لأسباب متعددة تكبر بحجم الجغرافيا والسكان.

افتتح التقرير بسرد انجازاته ومشاريعه، حيث أعلن البنك الدولي أن عدد المشاريع التي يجري تنفيذها حالياً في اليمن تبلغ 19 مشروعاً بكلفة 866 مليون دولار، وأن الحافظة التمويلية الحالية للبنك تبقى فيها حوالي 465 مليون دولار.

وأضاف أنه اعتمد لليمن 141 مشروعاً بمبلغ 2.6 مليار دولار، فضلا عن المنح والإلغاءات، دفع منها مليارا دولار حتى سبتمبر 2008.

وأشار التقرير إلى أن البنك الدولي منح اليمن 10 ملايين دولار في يونيو الماضي، في إطار استجابته العالمية لأزمة الغذاء. كما زاد إجمالي حافظة اليمن لدى مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك حتى بلغت 150 مليون دولار مصحوبة بخدمات استشارية مقابل 16 مليون دولار في السنة المالية 2005.

وأوضح أن 50% من قيمة الحافظة الحالية تذهب للبنية التحتية (أكثر من نصف هذه النسبة لمشروعات البنية الأساسية الخاصة بالمياه"، و17% للزراعة، و23% للتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، و10% لتحسين حوكمة القطاع العام.

وكشف التقرير أن القضايا المتعلقة بأزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وقدرة المالية العامة على الاستمرار، والحوكمة، واستهلاك القات، تشكل بعضا من أكثر العوائق أمام النمو الذي يشكل هدفا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر.

ولفت إلى أن اليمن -بشكل خاص- تأثرت بأزمة الغذاء العالمية، بسبب ندرة مواردها المائية والأراضي الزراعية. ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في ارتفاع متوسط معدل التضخم الذي وصل إلى 20% عام 2008، وهو ما يزيد على مستوياته خلال عامي 2006 و2007، فضلاً عن ظروف الطقس المحلي الحالية التي تتسم بالجفاف وأيضاً ارتفاع أسعار النفط.

وخلص التقرير إلى أنه ورغم أن اليمن تعكف منذ عام 2006 على تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات الهيكلية، إلا أن الطريق ما يزال طويلاً أمامها فيما يتعلق بتحسين العديد من الجوانب الهامة في الحوكمة. وأخيراً، يشكل القات الذي يستهلك كمية مفرطة من المياه ويلتهم 10% من ميزانية الأسرة المعيشية، أحد التحديات الأساسية أمام التنمية.

وبحسب التقرير الدولي فإن اليمن تحتاج لتسريع جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول عام 2015. ورغم التقدم الذي شهدته معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، التي وصلت إلى 75% عام 2007، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال بنسبة 28% لمن هم دون سن الخامسة من العمر، و23% للرضع، في الفترة 1990 – 2007، إلا أن اليمن بقيت قابعة في الترتيب 153 على مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007 من بين 177 بلداً. وستكون هناك حاجة لتسريع التقدم أيضاً على صعيد الحد من معدلات سوء التغذية بين الأطفال (46%)، ومعدلات الوفيات بين الأمهات(366 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية)، وتقليص معدلات الفقر (حوالي 35%)، وانعدام المساواة بين الجنسين؛ وذلك ضماناً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

كما تطرح خطة التنمية من أجل تخفيض أعداد الفقراء، التي وضعتها اليمن، الإجراءات الكفيلة بتحسين إمدادات المياه والحفاظ عليها. واليمن من أقل البلدان من حيث نصيب الفرد من المياه العذبة (لا يزيد على 150 متراً مكعباً سنوياً). وقد بلغ استخراج المياه الجوفية 130% من إعادة تغذية الخزانات، فيما لا تتسق تغطية إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي في مناطق الريف والحضر مع النمو السكاني. كما أن قضية الزيادة السكانية تفاقم من هذا التحدي الذي يواجه قدرة الموارد على الاستمرار.

وحذر البنك الدولي في تقريره من التحديات الراهنة التي تواجه اليمن، حيث يهيمن قطاع النفط على اقتصاد اليمن (27% من إجمالي الناتج المحلي و90% من السلع المصدّرة)، فضلاً عن النشاط البارز في قطاع الخدمات (45% من إجمالي الناتج المحلي)، والزراعة (14%)، والصناعات غير النفطية (14%). وظلت معدلات البطالة في ارتفاع مطرد (من 12% عام 1999 إلى 16.5% عام 2006)، فيما زاد معدل نمو القوى العاملة عن معدل خلق المزيد من فرص العمل.

ومنذ تبنيها خطة التنمية للتخفيف من الفقر، صعّدت الحكومة اليمنية جهودها لدفع النمو في القطاعات غير النفطية وخلق فرص عمل في مجالات مثل الزراعة، وصيد الأسماك، والغاز الطبيعي، والصناعات التحويلية في المناطق الحضرية، والخدمات، وقطاع المال. ويتطلب ذلك التعامل مع عدد من القيود والمعوقات الشاملة التي تواجه تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المسائل التنظيمية، والبنية الأساسية (ولا تغطي شبكة الكهرباء أو إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة أكثر من 30% و36% فقط من السكان على التوالي)، فضلاً عن عدم اتساق المهارات المتاحة مع احتياجات السوق. وقد تصدّرت اليمن قائمة بلدان العالم من حيث إجراء الإصلاحات المتعلقة بسهولة بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، إلا أنها تظل في الترتيب الثامن والتسعين بين 182 بلداً شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2009.

وقال التقرير إن "اليمن بلد يتمتع بتقاليد عتيقة ضاربة في جذور الزمن، إلا أن ما حبته به الطبيعة من موارد يظل محدوداً، إذ إنه يعاني ندرة في المياه، ونقصاً في الأراضي القابلة للزراعة، واحتياطيات متناقصة من النفط. وأغلب شرائح سكانه، التي يشكل الريفيون 73% منها، هم في سن الشباب وفي زيادة سريعة. كما أن ما يقارب 50% من السكان هم دون سن الخامسة عشرة، فيما تظل معدلات الخصوبة الإجمالية من بين أعلى المعدلات في العالم. وبهذه الوتيرة، يمكن أن ينمو سكان اليمن من 22 مليون نسمة في الوقت الحالي إلى 50 مليوناً بحلول عام 2035. وقد وصل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في اليمن إلى 770 دولاراً عام 2006. ورغم تحقيق بعض المكاسب المتواضعة على صعيد الحد من الفقر في المناطق الحضرية، فما يزال زهاء 35% من السكان من الفقراء. ومازال الفقر أحد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وتحدّث التقرير عن مساعدات البنك الدولي، حيث تبنى البنك في 15 يونيو من عام 2006 استراتيجية المساعدة القطرية للسنوات المالية 2006 – 2009 بالنسبة لليمن، لمساعدة الحكومة على إحراز تقدم في أربعة جوانب رئيسية من خطتها الإنمائية لتخفيض أعداد الفقراء 2006 – 2010.

وتتمثل تلك الجوانب في تنويع النمو من خلال تحسين أسلوب الحوكمة وتقديم الخدمات العامة. وتنصب هذه الركيزة على تحسين بيئة أنشطة الأعمال والبيئة التنظيمية، وتدعيم قوة البنية الأساسية للطرق والكهرباء، وتحسين المهارات من خلال التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي، وتحسين الأطر التنظيمية والاستثمارات المناسبة في القطاعات الرئيسية: الزراعة، صيد الأسماك، الصناعات التحويلية، وقطاع الغاز.

الجانب الثاني: تحسين التنمية البشرية، عبر نظام تقديم الخدمات بفاعلية أكثر، وتحسين شبكات الضمان. وينصب ذلك على إتاحة التعليم الأساسي وتحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق وتحسين نوعيته، وإتاحة الخدمات الصحية وجودتها، وبرامج شبكات الأمان، وشبكات إمداد المياه والصرف الصحي.

أما الجانب الثالث فيتمثل في: تعزيز قدرة المالية العامة على الاستمرار، من خلال تحسين إدارة الإنفاق العام. ويتركز على تحسين شفافية الإيرادات وإدارة الإنفاق، "ومن ذلك تخفيض الدعم المقدم لأسعار الوقود"، وإصلاح القطاع العام والمشتريات العامة وإدارة الشؤون المالية العامة.

في حين يتعلق الجانب الرابع بزيادة قدرة الموارد على التحمّل من خلال تحسين إدارة موارد المياه وتخفيف الضغط السكاني. وتقوم هذه الركيزة على إدارة موارد المياه والنمو السكاني.

●● ملخص التقرير

الأرقام والنسب

866 مليون دولار تكلفة 19 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل البنك.
465 مليون دولار ما تبقى من الحافظة التمويلية الحالية للبنك.
10 ملايين دولار دعم البنك الدولي لمواجهة أزمة الغذاء.
50 % من قيمة الحافظة الحالية تذهب لمشروعات المياه.
35 % من السكان ما يزالون فقراء.
150 مليون دولار إجمالي حافظة اليمن لدى مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك.
90 % مساهمة قطاع النفط في إرادات الاقتصاد اليمني من السلع المصدرة، و27٪ من إجمالي الناتج المحلي.
30 % نسبة تغطية شبكة الكهرباء من إجمالي السكان.
36 % نسبة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة.

العوائق الأكثر أمام النمو

– ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
– قدرة المالية العامة على الاستمرار.
– الحوكمة.
– استهلاك القات.
– ارتفاع معدلات البطالة.
– ازدياد معدل نمو القوى العاملة.
– عدم خلق فرص العمل.
– عدم اتساق المهارات المتاحة.

ما تحتاجه اليمن لتحقيق الأهداف الإنمائية:

– الحد من معدلات سوء التغذية بين الأطفال.
– الحد من معدلات الوفيات بين الأمهات.
– تقليص معدلات الفقر.
– المساواة بين الجنسين.
– تحسين إمدادات المياه والحفاظ عليها.
– تحسين البنية التحتية.

التحذيرات:

– هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد.
– ازدياد معدل نمو القوى العاملة.
– تراجع أو توقف خلق المزيد من فرص العمل.
– توقف العمل على تذليل الصعوبات التي توجه القطاع الخاص.
– توقف العمل على توسيع البنية التحتية.
– عدم اتساق المهارات المتاحة مع احتياجات السوق.
– محدودية الموارد.
– استمرار ارتفاع معدل الخصوبة.

مساعدات البنك الدولي تهدف إلى تحقيق:

1 – توسيع النمو.
2 – تحسين التنمية البشرية.
3 – تعزيز قدرة المالية العامة على الاستمرار.
4 – زيادة قدرة الموارد على التحمل.

"سبأفون" تمدد عرض إرسال الجمعة

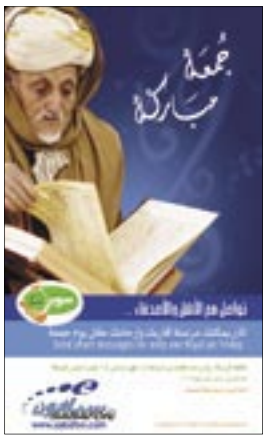

أعلنت الشركة اليمنية للهاتف النقال "سبأفون" تمديد عرض رسائل الجمعة حتى إشعار آخر.

التمديد -حسب بيان الشركة، والذي حصلت "النداء" على نسخة منه- جاء للإقبال الكبير على عرض رسائل الجمعة، وأن الشركة نزلت عند رغبة المشتركين الذين أظهروا استحسانهم وإعجابهم بالعرض الذي يشمل نظامي الفوترة والدفع المسبق على حد سواء، من إرسال الرسائل القصيرة ضمن الشبكة يوم الجمعة من الساعة 1 ظهراً وحتى 3 عصراً بسعر ريال يمني واحد فقط للرسالة الواحدة.

وأكدت الشركة أنها تفخر بما حضي به هذا العرض من إعجاب مشتركيها وإقبالهم، والذي يؤكد صدق منهجية الشركة في توفير الخدمات والعروض الأكثر فاعلية والتي تخاطب الاحتياجات والتطلعات الفعلية لمشتركيها.

مليون ومائتا ألف طن استيراد اليمن من القمح خلال 2008

أكد تقرير إحصائي أن كميات القمح المستوردة لليمن في العام المنصرم انخفضت بنسبة 49%، وبمقدار مليون ومائتي ألف طن، حيث وصل مستوى انخفاض الاستيراد في العام 2008 إلى النصف مقارنة بالعام 2007 الذي استوردت فيه اليمن ما يزيد على مليونين و363 ألف طن.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول الـ17 التي استوردت اليمن القمح منها، بكمية 228 ألف طن، تلتها كازاخستان بـ218 ألف طن، ثم روسيا الاتحادية بـ211 ألف طن، فألمانيا بـ144 ألف طن، والسوق الأوربية بـ94 ألف طن، وفرنسا بـ93 ألف طن، ثم الأرجنتين بـ68 ألف طن. وشهدت كل من استراليا والإمارات تراجعا كبيرا في التصدير لليمن، حيث تراجعت استراليا من 274 ألف طن في عام 2007 إلى 55 ألف طن في 2008. أما الإمارات فقد جاءت في المرتبة العاشرة.

وأكدت مصادر اقتصادية أن سورية في عام 2008 صدرت لليمن 23 ألف طن، ثم بلغاريا 7 آلاف طن، وأخيرا الصين 15 طن فقط.

ويسهم الإنتاج المحلي بنسبة 10% من الاستهلاك السنوي. وكان القمح شهد زيادة في الأسعار خلال عام 2008 بنسبة 70%، إلا أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تراجع أسعاره عالمياً.

موجز

■ قررت الحكومة الهولندية إبقاء اليمن في تصنيفها كإحدى الدول ذات الرعاية والأولوية في تلقي المساعدات والدعم التنموي الهولندي، بعد استبعاد عدد من الدول من قائمتها.

وأعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي، عبد الكريم الارحبي، عن تقدير الحكومة اليمنية لقرار الحكومة الهولندية بمواصلة تقديم الدعم التنموي لليمن.

■ وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه الأسبوعي أمس، على مشروع لائحة تنظيم شؤون الموانئ البرية، بعد مراجعتها من قبل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار اللائحة.

وتهدف اللائحة إلى تسهيل الإجراءات وتأكيد التنسيق في أعمال ومهام الجهات العاملة في الموانئ البرية، بما يحول دون حدوث أي تعارض أو تداخل في المهام والمسؤوليات.

■ وقع، أمس الثلاثاء، في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مذكرة التفاهم الخاصة بمشروع التنمية المستدامة والتنوع البيئي في أرخبيل سقطرى، بين الحكومتين اليمنية والايطالية.

وتقضي مذكرة التفاهم بتخصيص ثلاثة ملايين دولار من الحكومة الايطالية، وستمائة ألف دولار من الحكومة اليمنية، لتمويل مشروع التنمية المستدامة والتنوع البيئي في أرخبيل سقطرى.

ويهدف المشروع إلى تعزيز البناء المؤسسي ومشاركة اليمن في مبادرة الشراكة العالمية للجزر، إلى جانب تنفيذ استراتيجية الخطط المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة في أرخبيل سقطرى.

■ أظهر تقرير برلماني أعدته لجنة الزراعة والثروة السمكية بمجلس النواب أن إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في اليمن بلغت مليونا و490 ألفا و32 هكتارا في عام 2007 وبزيادة 13.8% عن عام 2006، منها 141 ألفا و163 هكتارا أراض مزروعة بالقات.

■ ضبطت وزارة الصناعة والتجارة ومكاتبها في كافة محافظات الجمهورية خلال الربع الأول من العام الجاري، ألفين و120 مخالفة تموينية وسعرية، أحيل منها 888 إلى النيابات المختصة.

وأظهر تقرير صادر عن الإدارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة أن أمانة العاصمة سجلت المرتبة الأولى من حيث عدد المخالفات.

■ حث نائب وزير النفط والمعادن، احمد عبدالله دارس، المسؤولين بالشركات والمؤسسات النفطية العاملة في قطاع النفط والمعادن، على مواصلة تطوير أعمال الصناعة النفطية في اليمن.

وأكد، خلال لقائه، أمس الثلاثاء، مدراء ومسؤولي السلامة المهنية في الشركات والمؤسسات النفطية العاملة في اليمن، أهمية إيجاد لائحة إدارية وتنظيمية لتعزيز السلامة المهنية في هذا المجال.

■ وافقت لجنة تسيير مشروع الأسماك الخامس، في اجتماعها، أمس، بصنعاء، على مسودة التصاميم الهندسية لإعادة تأهيل ميناءي الحديدة والخوبة بمحافظة الحديدة، وميناء نشطون بالمهرة، المقدمة من شركة "آيجس بسيوم".

وأقرت إعلان بدء تنفيذ مشروع إعادة تأهيل تلك الموانئ في منتصف مايو القادم.

ووافقت على المواصفات الفنية للمناقصة الخاصة بإقامة 12 مصنع ثلج بمليونين و659 ألف دولار، ومناقصة توريد محركات للديزل وخزانات الوقود بمليون و997 ألف دولار، تمهيدا لرفعها إلى اللجنة العليا للمناقصات.

■ وقعت بصنعاء الاتفاقية الملحقة بين كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، والتي تتضمن تقديم "إيفاد" مبلغا إضافيا يقدر بـ3.5 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الطرق الريفية، على أن تكون 50% من هذا المبلغ على هيئة قرض، والـ50% الأخرى تقدم كمنحة من الصندوق.

■ استعرض وزير النفط والمعادن، أمير العيدروس، بصنعاء، أمس، مع وفد جمعية الأخوة والصداقة البرلمانية العمانية اليمنية برئاسة مسلم بن علي بن محمد المعشني، مجالات الاستثمار المشترك بين اليمن وعمان في قطاع النفط. وتناول اللقاء مهام اللجنة الفنية اليمنية العمانية المشتركة والأعمال التي قامت بها لإنشاء شركة مشتركة في مجال الاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز.

■ تشارك وزارة السياحة في ملتقى سوق الاستثمار الدولي الخامس، والملتقى العربي الأول للاستثمار السياحي، في دمشق خلال الفترة 28 – 30 ابريل الجاري. وأوضح مدير عام الاستثمار وتنمية المناطق السياحية، عبده مهدي صلاح، أن بلادنا ستقدم ورقة عمل عن المقومات وفرص الاستثمار السياحي في الجمهورية اليمنية، معززة بالخرائط والدراسات والتصاميم التي أعدتها الوزارة للمشاريع السياحية المعتمدة في خطة التنمية السياحية 2008 – 2015 والمطروحة كفرص استثمارية أمام القطاع الخاص والخارجي وفي ظل قاعدة التسهيلات التي تقدمها الدولة كامتيازات لتشجيع الاستثمار.

«كن صديقي حياً وميتاً»!!

ذلك هو عنوان مرثية كتبها المغفور له بإذن الله تعالى، عادل الأعسم، في صديق طفولته وحياته صالح الصائلي، الذي وافته المنية صباح الأربعاء 28 أغسطس 2002.

وأنا أرثي "عادل" لم أجد أصدق من رثائه لصديقه لأرثيه به: "كانت قدراته هائلة، وطموحاته كبيرة، لكن الموت (حق) أكبر من الجميع". هكذا كتب في مرثيته. وأضاف: "وعسى أن تجد زوجته وبناته الصغار الرعاية والاهتمام المستحق من الوطن ومن جامعة عدن!".

"أنا ابن محمد ما انطرفشي لحد إلا المقادير جابتني لبوكم هدية!

لا داعي للاعتذار للشاعر، لأنه قد مات من القهر". تلك كلمات تزينت بها الصفحة الثانية التي ارتدت اللون الأسود من صحيفة "الفرسان" ذات يوم. وها هو فارسها وفارس القلم الشجاع، عادل الأعسم، يترجل عن جواده، ويغادرنا وفي قلبه شيء من القهر نتاج للزمن الرديء الذي تغير فيه كثير من القيم وضاعت الحقوق وانتهكت الحريات وطغت المادة على أخلاق ومواقف الرجال؛ إلا من رحم ربي.

خطأ طبي حرمنا ابتسامة وصوت ونصائح ومواقف "عادل"، الذي كان بالنسبة لكثيرين –والعبد لله واحد منهم– بمثابة الأستاذ والصديق والموجه، ليس في بلاط صاحبة الجلالة فقط، وإنما في مدرسة الحياة بمختلف فصولها ومراحلها.

نصحه بعض محبيه بعدم إجراء العملية في مستشفياتنا، خوفاً من "الخطأ الطبي" الذي ينتشر في أروقتها وأقسامها وبات يهدد أرواح الناس وقد ذهب ضحيته أعداد كبيرة ووريت أجسادهم الثرى دون أن يفتح ملف التحقيق، وإن فتح فإنه يقيد ضد "خطأ طبي"!

استجاب "أبو محمد" –بنفس مؤمنة بقضاء الله وقدره– لنصائح محبيه وحمل حقائبه وأخذ معه شريكة عمره، بعد أن أنهى إجراءات سفره التي أخذت وقتاً أطول من اللازم بسبب المماطلة والتسويف ومحاولة العرقلة، كون هناك جهات لم يرُق لها أن يتم تعيينه مديراً للمركز الإعلامي بسفارتنا في القاهرة، وما لا يعلمه الكثير أنه كان مرشحاً لمنصب الملحق الإعلامي هناك، إلا أن بعض النافذين وقفوا أمام القرار وسارعوا للتجديد عاما واحدا فقط للملحق الحالي الذي انتهت فترته!

سافر "عادل" ولم يكن يعلم أن "الخطأ الطبي" قد اندس بين حقائبه ورافقه في رحلته ليمارس هوايته، وإن كانت هذه المرة في مشافي الآخرين. في لحظة اللاوعي أدخلوه في مرحلة غيبوبة طويلة لم يفق منها. لقد مات الأعسم! ياااااااه!! كم هي الدنيا رخيصة! وكم هي الجراح التي خلفها رحيل "عادل" في قلوب محبيه ومن عرفوه عن قرب! لعمري إن رحيله ترك ثغرة في جدار الصحافة اليمنية لن تنسد ما تعاقب الكتاب والصحفيون في بلاط صاحبة الجلالة!

لم يكن يوماً من أولئك المتلونين أو المتاجرين بأقلامهم ومواقفهم. وقد تعرض في حياته لمتاعب شتى كثمن لمواقفه؛ وما إيقاف صحيفته "الفرسان" إلا قطرة في بحر متاعبه وتهميشه وتجاهله. هدفوا إلى إيصاله إلى مرحلة "الانحناء"، لكنه ظل واقفاً ومات واقفاً!

»وما تدري نفسٌ بأي أرض تموت». لم يكن يخطر على بال أحد أن "عادل" سيغادرنا بهذه السرعة، وأنه سيلفظ أنفاسه الأخيرة في بلاد "الغُربة"؛ لكنها في النهاية مشيئة الله، ولا راد لأمره. كما أنه يصعب على المرء أن يتخيل أنه لن يشاهده بعد اليوم، لكنه الموت، الذي يشترك فيه الناس ولا يفرق بين أحد منهم.

أتذكر آخر عهدي به قبل سفره بثلاثة أيام. التقيته، وكعادته سلم عليَّ بابتسامته المعهودة والمنعكسة من قلبه النقي، ومازالت كلماته حاضرة في وجداني!

رحمك الله، أخي وصديقي وأستاذي أبا محمد! وغفر لك وتجاوز عنك سيئاتك وأبدلها حسنات وجعل قبرك روضة من رياض الجنة وأسكنك فسيح جناته! إنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم!

هل ستجد أسرته الاهتمام والرعاية؟ أم أن الإهمال سيكون عنواناً لسلطة ضلت طريق الوفاء لأبناء الوطن؟!!

ثم هل سيفتح تحقيق جدي في ملابسات الحادث ويكشف للرأي العام السبب المؤدي إلى "الخطأ الطبي" الذي أودى بحياة الاعسم، مع إيماننا المطلق بالقضاء والقدر؟

علاقات يسودها الود

كان يحرص على أن يبقى الود سيد علاقاته، والدينامو المحرك لها. حتى خلافاته مع الآخرين لا يسمح لها أن تفسد للود قضية. وما أكثر الذين اختلفوا معه في الرأي ووجدوه يبتسم لهم! وما أكثر الذين وجهوا ضرباتهم صوبه بهدف إسقاطه وإخراجه من الساحة، لكنه بقي ثابتاً يوزع لهم الإبتسامة مجاناً، ووجدوه عند المصائب يقف إلى جانبهم متناسياً آفعالهم وسامياً فوقها!!

كان يتمثل قول الشاعر:

لا يحمل الحقد من تعلو به الرتبُ
ولا ينال العُلا من طبعه الغضبُ

■ شفيع العبد

سيرة لم تكتمل!

عادل محمد سالم الأعسم:

- من مواليد1962 – محافظة عدن.
- تلقى تعليمه الابتدائي في "مدرسة بدر" سابقاً، "مدرسة خالد بن الوليد" حالياً. وواصل تعليمه الإعدادي في "إعدادية الجلاء"، وحصل على الثانوية العامة في "ثانوية الجلاء" بخورمكسر.
- التحق بكلية التربية – جامعة عدن في 86/ 85، وبسبب أحداث 13 يناير 86 أخذ أجازة أكاديمية لمدة عام واحد، ثم أكمل دراسته الجامعية ليتخرج في عام 90 بمؤهل بكالوريوس لغة عربية.
- عقب التخرج عمل معيداً في جامعة عدن – كلية التربية صبر.
- تقلد عددا من المواقع الصحفية في عدد من الصحف، منها صحيفة "الأيام" حيث عمل سكرتيرا للتحرير.
- أسس صحيفة "الفرسان" ورأس تحريرها في عام 2000.
- عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للإعلاميين الرياضيين، ورئيس لجنة المنازعات في الاتحاد.
- عضو نقابة الصحفيين اليمنيين.
- رئيس اتحاد الإعلام الرياضي بمحافظة عدن.
- نائب رئيس الاتحاد اليمني العام للإعلام الرياضي.
- عمل مراسلاً لعدد من وسائل الإعلام العربية، منها قناة "الجزيرة" الفضائية، وجريدة "الخليج" الإماراتية.
- رئيس مؤسسة "الفرسان" للصحافة والطباعة والنشر.
- عين مديراً للمركز الإعلامي بسفارتنا بالقاهرة أواخر عام 2008.
- متزوج وأب لثلاثة أولاد وبنت: محمد 17 عاما، حسن 14 عاما، عايدة 4 سنوات، أدهم سنة وستة أشهر.
- ينحدر من قبيلة "آل سليمان – المطهاف" التي ترجع لقبائل حمير بمديرية رضوم – محافظة شبوة.
- وافته المنية عصر الأحد الموافق 26 ابريل 2009 بمستشفى القوات المسلحة بالعاصمة المصرية القاهرة والذي نقل إليه بعد تعرضه لخطأ طبي إثر إجراء عملية جراحية لإزالة زوائد لحمية في الجيوب الأنفية في مستشفى "انت كلينك" بمدينة نصر.
- ووري جثمانه الطاهر إلى مثواه الأخير في مقبرة الرحمن بمديرية المنصورة بعد الصلاة عليه في مسجد الرحمن ظهر الاثنين الموافق27 ابريل 2009.

إلى جنة الخلد أيها

العـــــادل!

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة الأخ العزيز والصديق الصدوق والأستاذ الفاضل عادل الأعسم، رحمه الله رحمة الأبرار وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه وأحبابه الصبر والسلوان.

كم كان الخبر مؤلما! وكم كانت الصدمة موجعة! ولكنه قضاء الله وقدره، وعلينا الامتثال لأوامره، والحمد لله على كل حال!

بدأت علاقتي بالأعسم مع البدايات الأولى لفجر الوحدة، وكنت حينها ما أزال في مقاعد الدرس الإعدادي. وبدأت في خوض تجربة الكتابة الصحفية، واحتضنني وشجعني كثيرا. وعند انضمامه لأسرة تحرير "الأيام" فتح المجال رحبا واسعا، ولقيت تشجيعا حارا منه ومن أساتذتي هشام وتمام، ومن بعدهم العزيز مشتاق عبد الرزاق، حتى أنه ذات مرة كان مفتخرا بي ومزهوا في حضرة الفاضل د. عبد العزيز بن حبتور نائب رئيس جامعة عدن آنذاك، وقال: "ظهر من سيكون أفضل من عادل الأعسم"! رحماك ربي أيها العادل!

للأعسم تقاسيم مهمة في حياتي، فقد دخلت قسم الصحافة والإعلام بجامعة عدن عن طريقه، لأنني التحقت متأخراً بعد بدء الدراسة بفترة، وناضل معي كثيراً حتى يتم قبولي، ورهانه أمام أساتذتي أنني سأكون من الأوائل. وعندما فكر في إصدار صحيفة "الفرسان" كنت أول من جال في خاطره للعمل معه، ولظروف الدراسة لم أستطع الالتحاق بهيئة التحرير. وعند إجراء أول انتخابات لفرع الإعلام الرياضي بالمحافظة، والتي فزت بها، كان أول المهنئين، وتم اختياره كمستشار للفرع. أما النقطة الأهم التي تندرج ضمن الأوائل ومن العلامات التاريخية بالنسبة لي كان اختياره لشخصي المتواضع للسفر والتحليق عالياً وركوب الطائرة لأول مرة خارج الحدود وتحديداً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للمشاركة ضمن الوفد الإعلامي اليمني المشارك في بطولة خليجي 18، وهي المرة الأولى لصحفي رياضي من المحافظة يسافر للتغطية الإعلامية مع المنتخب، رغم إنني كنت بعيداً عن دهاليز البرزات والوساطات، وكنت أعتقد أنني خارج التغطية من نصيب السفريات، إلا أنه فاجأني باتصال طالبا جواز السفر، وتمت السفرية وحملت له ذلك الجميل الموزع عطاياه على الجميع دون منٍّ أو تفاضل أو تفاخر.

كنت وزميلي العزيز شفيع العبد كلما نزلنا إلى العاصمة صنعاء فلا بد من زيارة "أبو محمد" في محرابه. وكم نكون سعداء عندما نسمع صوته يزلزل المكان وهدير "عنتر"! تحس فعلاً أنك أمام رجل بمعنى الكلمة، شكلاً وصوتاً وموقفاً... وكم تكون سعادتنا أكثر عندما نصطحب المشاكس التلالي الشبواني عبد العزيز مسعد ويدخل معه في عراك حقيقي بين الصد والرد هجوماً ودفاعاً.

واختلف مع كثيرين، ولكن كان في خلافه عادلاً، لا يحمل الحقد لأحد، ويحب الخير للجميع. إلى جنة الخلد أيها العادل النبيل!

■ علي سالم بن يحيى

عـــادل!

غاب.. عنا في لحظة مفصلية
غاب عنا وربما ساحتنا الصحفية
في حاجة ماسة لكل قلم يكتب للأرض.. وللإنسان.
غاب عادل
وترك في القلب حسرة.. وفي العين دمعة.. وفي النفس حزنا وألما...
غاب عادل بسبب جرعة
أي جرعة هذه القاتلة!؟
هكذا قدرة قادر!
غاب عادل ولما يجف حبر أسطره الأخيرة
التي تجسد حب الناس وعشق الأرض والغوص في هموم البسطاء...
غاب العمود الصحفي.. وسقطت الأعمدة الأسبوعية سياسية ورياضية...
وأفل نجم أحرف تماوجت.. وتموجت بألوان وخطوط تتواصل حينا وتتقاطع أحيانا.. تقترب مرة وتفترق مرات، لكنها في لحظة حب تجد أنها صدرت عن قلب محب.. ووجدان نابض.. وشعور دافق...
من "الأيام" إلى "الفرسان" تقاطع الحروف وتلاقح الأفكار.. وتناسق التعابير.. وتمازج الرؤى...
في حضرتها عاش.. ومن أجلها ضحى بالكثير.. وعلى صفحاتها نتذكره!!

■ احمد زين
2009/4/27

محاذير ومخاطر تتهدد اليمن

عبدالباري طاهر

كانت حرب 94 الكارثية في قاع تفكير القائمين بها ثأراً تمتد عروقه إلى الجهوية: شمال – جنوب، كثار لحربي 72 و79، وتحمل بصمات ثار لجرائم يناير 86 بين «الطغمة» و«الزمرة»، وقد تمتد العروق إلى هزائم الثورة المضادة من أبناء السلاطين وممن فقدوا مواقعهم في صراع الاخوة الاعداء، وتيار الاسلام السياسي.

الثارات القبلية لا تنسى، ولكنها وإن ارتدت أثواباً وطنية أو قومية أو حتى أممية فإن الجذر يبقى حاضراً.

مظاهر الثار الداحسي تجلى في الفيد والنهب وإقصاء وإلغاء الطرف الجنوبي من المنتصر الشمالي أو هكذا أراد رافعو شعارات الدم والاحقاد والضغائن أن يعمدوا المشهد الراعب، فهل يكون الرد «الجنوبي» موفقا.

خلال نصف القرن الماضي، تاريخ بروز الحركة الوطنية الحديثة، كانت الاحداث اليمنية مترابطة وعميقة، فالكتيبة: كتيبة الشباب الاولى 38 في القاهرة، صاغها طلاب الازهر من الجنوب والشمال: محمد علي الجفري، والصافي، والبيحاني، والزبيري، والنعمان، وخطها قلم محمد علي الجفري.

في 1944 أعلن الاحرار حزبهم السياسي في مدينة عدن. وكان التنسيق قوياً بين رابطة أبناء الجنوب العربي وحزب الأحرار، خصوصا في نشاطهما الخارجي وازاء العديد من القضايا.

أما الاحزاب اليسارية والقومية فقد نشأت موحدة: البعث، حركة القوميين العرب، والماركسيين. ولم تنتصر ثورة سبتمبر 62 إلا بجحافل الحرس الوطني الآتي معظمهم من الجنوب. وكانت قيادة ثورة الرابع عشر من اكتوبر 63 من اليمن الواحد حقاً.

الآتون من مضارب القبيلة والمتراجعون عن الخط الوطني اليوم هم من يرتدّون بالصراع إلى مستنقع الجهوية والطائفية وما قبل الوحدة.

الفاجع أن المتقاتلين بأسلحة القبيلة والطائفية والجهوية، وهم من آفاق سياسية مختلفة، تحكمهم مرجعية واحدة؛ مرجعية لا هم لها غير تفكيك عرى الوحدة اليمنية، وتمزيق اليمن. والاغرب أن يكون الحكم باسم الوحدة هو الطرف الاكثر تسابقاً لتنفيذ مآرب المرجعية، والاقل وفاء للوحدة.

كان الحراك الجنوبي احتجاجاً مدنياً مطلبياً وحقوقياً ضد حرب إجرامية لا تستطيع دعاوى الوطنية والوحدوية إخفاء طابعها الثاري: القبلي والجهوي. وكان رداً عملياً على همجية الحرب وإلغاء شراكة الجنوب.

كانت استجابة الأحزاب السياسية المعارضة بطيئة ومتذبذبة، ولعل صيغة وتركيبة المشترك قد فرضت هذا التلكؤ. فالاشتراكي، الذي تلقى ضربة حرب 94، مازالت جراحه تنز. و«الاصلاح» مثقل بجرائر الاشتراك في حرب «مقدسة» خرج منها مذموماً من قبل حليف حولهُ إلى كرت. أما البعث والناصريون فيندسون بين حلم أيديولوجية زمن مضى أو انقضى وبين واقع جاهم لا يرحم، ولا يقبل بوحدة حاشد وبكيل أو حتى حاشد وحدها، ولكنه يقتل باسم الوحدة.

أفلح الحراك في فضح طبيعة الحرب الانفصالية بامتياز، والتي لم تكن موجهة بالاساس إلا ضد طبيعة الوحدة السلمية الديمقراطية، وفرضت وحدة فخذ القبيلة القائم على الدم، والذي يلغي أي تنوع أو تعدد أو اختلاف في الرأي.

والله يا من بيخرج من الصف بايذوق السم يشرب نقيعه.

في حرب 94 انتصر الطرف الذي لا يؤمن بالوحدة، ولم تكن الوحدة برنامجاً سياسياً أو هدفاً وغاية، وكان قتاله ضدها هو الهدف الرئيسي والأول.

رفع الطرف المعادي حقاً وصدقاً للوحدة شعارها كمدخل لكسب الحرب وكبوابة للنهب والاقصاء والتفرد. وكانت قيادة الاشتراكي حينها قد أدارت ظهرها لماضي الحزب والجماهير، وراهنت على الشيطان. عدم اخلاص قيادة الحزب الاشتراكي لوثيقة العهد والاتفاق، وانسياقها وراء أوهام العودة إلى ما قبل الـ22 من مايو 90، وعدم الرهان على خيار الوحدة، قد أوقعها في مستنقع الهزيمة بصورة مفجعة.

أما تحالف الحرب الواسع فقد أدرك للوهلة الاولى أن الاشتراكي يتخلى عن أهم سلاح من أسلحته.

نشأ الحراك مفككاً وموزعاً بين أكثر من قيادة، وبعض قياداته إما ينتمون إلى الحزب الاشتراكي وإما من القيادات العسكرية التي وجدت نفسها خارج الجيش وبدون مرتبات.

لا شك أن لإقصاء العشرات والمئات والآلاف من أبناء الجنوب من الجيش والأمن والوظيفة العامة، والنموذج الناهب للارض، وتحويل أرض الجنوب إلى ما يشبه الاستباحة، قد دفع بأبناء الجنوب إلى الالتحاق بالحراك.

غياب القيادة الموحدة يترك أثره البالغ والعميق. كما أن الخطر الداهم هو الانجرار إلى العنف والاستجابة غير الواعية للسلطة واستفزازها بالاتجاه للعنف وعسكرة الانتفاضة.

إن عسكرة الانتفاضة، والجنوح للعنف، والعداء اللامبرر ضد أبناء الشمال الهاربين من الجوع والمعاناة والقهر، والمراهنة على العودة بالأوضاع إلى ما قبل اتحاد أبناء الجنوب العربي، هو ما يتهدد الاحتجاج السلمي.

تدرك السلطة أن الاحتجاج السلمي هو الخطر الداهم، وأن عسكرة الانتفاضة وجرها للقتال هو الميدان المناسب لسلطة لا تجيد غير العنف ولا تنتصر بغير الحرب.

إن العداوة بالمطلق بين الشعب الجائع والمحروم في الشمال والجنوب هو أقرب الطرق وأسهلها لتفجير الحرب الاهلية، وهي حرب لا يجد الحكم مخرجاً من أزمته الشاملة غير تسعيرها وركوب متونها. وإذا ما انفجرت هذه الحرب فإنها ستزري بالصومال والعراق وافغانستان، ولن نجد من يحاول مجرد محاولة إطفائها.

حرب الفقراء لا تهم أحداً، والذين يشجعون الاطراف كلها على الاقتتال ينتظرون أن تسقط التفاحة في أيديهم.

التصالح الجنوبي الجنوبي أمر حسن، ولكن أن يتخذ التصالح شكل مواجهة قادمة فهو المفجع. إن المواجهة القادمة لن تكون بين شمال وجنوب، كما يتوقع بعض قادة الحراك أو الحاكمون؛ المواجهة القادمة –لا سمح الله– ستكون حرب الكل، ضد الكل والمنتظرون كثيرون، ولن تكون نتائجها إلا خراب الكيان على رؤوس الجميع.. والاساطيل والبوارج في خليج عدن والقرن الافريقي لم تأت للاصطياف أو الفرجة.

دبابة الجنوبيين!

تيسير محمد

رق "نوبتشية" بوابة قاعدة العند لحال فوج يُقدر بألف مقاتل، وهاتفوا قيادتهم العسكرية ليخرج إليهم ضابط برتبة رفيعة ويبلغهم بصوت حازم: "لا حاجة لنا بكم، الجلوس في بوابة المعسكر ممنوع؛ انصرافا!".

نهض المتطوعون بتململ وانكسار، أدوا التحية العسكرية، ورفعوا مخلاتهم إلى ظهورهم، ونفضوا الغبار عن بزاتهم الموهة، وقفلوا عائدين إلى الشمال، مجتازين حدودا تعيش مخاض حرب صيف 94.

بروح انتقامية مغايرة يبدي "عثمان" نهما قتاليا لاحتراب وشيك يتوق إليه، يثأر لتهشيم سيارته التاكسي المعيلة، ووجه احتقرته بصقات حراك جنوبي علق به في المكان ذاته، يحاذي غير بعيد عن بوابة قاعدة العند.

ولنا أن نخال قذارة حرب يلتحم بها "عثمان" الذي احتُقرت كرامته مرتين... صيف 94 ارتيب فيه كجاسوس شمالي يتوارى خلف أيديولوجيا ماركسية ويسعى للتسلل كمتطوع مليشي إلى معسكرات الجنوب، وظهيرة يوم مارسي اختلط قتر أدخنة إطارات مشتعلة بنتانة نفس عرقي بصق عثمان وهشم سيارته.

من حيث لا يحتسبون يسدي الجنوبيون للرئيس صالح دعما عسكريا استراتيجيا كافيا لحسم أي معركة يتململ فيها الجنوب من نظامه. صيف 94 أرتال متطوعين شماليين وجنوبيين نفخ الرئيس صالح أوار صدورهم بلواعج وحدوية ارتد عنها البيض وعَجّل يوم الحسم في طبق من ذهب تلقفه صالح بامتنان، واجتاحت عدن دبابات الحرس الجمهوري، حادها بتفان جنوبيون انتهوا بها إلى مخدع البيض في قصر معاشيق.

خمسة عشر عاما لا توحي باتعاظ الجنوبيين، ويبدون فتورا في تلبية دعوة تَاح ومواءمة من معارضي الشمال: فإذن، عليهم فَقط أن يديروا معاركهم في محيط قلاع الحاكم، وليجذلوا ما شاءوا بمأزق النظام، وينتشوا بنفورهم في وجهه ضداً لموالاة صيف 94.

اثنان لا ثالث لهما اختطفا الجنوب: نظام مكابر حاضن قبائل جنجويد نزاعة فيد، وزعامات حراك متفانون في خدمة الرئيس ويُعلونه فوق صهوة دبابتهم، بالمضي بمشروع تحرير يختزل أوجاع الجنوبيين، بإعادة تصدير "دحابشة" تسللت في 22 مايو 90 كأغنام سائبة براميل كرش، وسناح، ومكيراس... يلحق بهم جنوبيون منحدرون من الشمال ما برحَهم رجسهم وقد تعمدوا في بحر عدن آلاف المرات!

ناكش الدبابير أخرق أحمق، ونازع صمام أمان القنبلة الديموغرافية ماذا يمكن أن يكون غير مجنون فاشي سادي، لديه متسع من الوقت لمغادرة وطن يشتعل على قهقهة حاكم لا حاجة له هذه المرة بتحريك الدبابات!؟

حتى لا تكون كالطاقة النووية.. بشراك يا أبين بـ9 مليارات يورو!

عبدالله عبدالاله

بشراك يا أبين..

وأبين في القلب.. بشراً وأرضاً وحجراً.

لي ذكريات وصداقات مع أبنائها أكثر من أي محافظة أخرى، وتعززت أكثر عندما كنت مديراً لإعلام رئيسي الأسبق علي ناصر محمد، الصديق قبل الرئيس، وما أجملها ذكريات فيها المحبة والبساطة، والصدق والاخلاص، والآمال والآلام.

فلماذا اكتب عن أبين؟

2009/4/16 نشرت صحيفة «الأيام»، ولكن في صفحتها الـ12 خبراً هاماً هذا عنوانه:

«توقيع عقد لإنشاء مشاريع عملاقة بمحافظة أبين بتكلفة 9 مليار يورو».

اقرؤوا جيداً بمليارات اليورو وليس الريال!!

فمن وقعها؟

محافظ المحافظة مع رئيس صندوق تنمية الصحة العالمية! وتشمل بناء:

– مدينة صحية بثلاثة مليارات و700 مليون يورو.

– مدينة سكنية لذوي الدخل المحدود بمليارين و700 مليون يورو.

– إنشاء ميناء تجاري عالمي بين مجموعة العيسائي والصندوق (أعلاه) بمليارين و700 مليون يورو.

– مصنع للاسمنت بـ500 مليون يورو (بين مجموعة العيسي وباهارون).

وأن السكن سيكون بأسعار "زهيدة"..!

وأن الميناء سيستقبل سفنا (عملاقة).. وأن.. وأن... فيا ليلة القدر حلي على أبين.. واهْ أبُوْيْ بالهجة الأبينية المحببة، وصلوا على النبي.. وامسكوا الخشب.

حقيقة ذهلت من ليلة القدر التي نزلت على أبين بدون مقدمات. تساءلت في نفسي:

– كيف بحثت؟ ومتى وأين تلك المشاريع ودراساتها؟

– أين وزير التخطيط.. أو حتى فخامة الرئيس من توقيع هكذا مليارات؟

سألت أصدقاء، وقراء طوالع النجوم.. فقال لي أحدهم سراً: إنَّ اكبر حقل نفطي في العالم اكتشف في أبين ولذلك جاءتها المليارات، وحذرني من كتابة ذلك أو إعلانه!

قلت له إني غدوت أخاف أن تكون مجرد مهدئات فضائحية لأبناء أبين لايقاف ما يجري فيها، كالكهرباء النووية التي غدت أكبر كذبة إبريلية ونحن لازلنا في شهر إبريل!

المهم أن صاحبي العزيز قال لي: "باتشوف، بانعزمك تتعالج في مدينتنا الصحية، ولا داعي أن تتنازل للآخرين، لأننا لن ننسى إنك صاحب صاحبنا (أبو جمال)". وسلام على أبوجمال.. يا ثريا.

مر أسبوع عليَّ وأنا أفكر بالمليارات، وأشهد لله إن تحقق ذلك لكانت معجزة تاسعة، محافظ يحقق ويوقع على ما لم تحققه حكومة عاجزة شحاته في مؤتمر لندن 2006، ولم تنفذ مما تقرر تقديمه لبلادنا سوى 1٪ فقط.

وأسأل: ما هو موقف وزير التخطيط الذي يفجع الجيران بالصومولة بعد فشله في تنفيذ مشاريع المانحين؟!

أعمالنا وذواتنا تقيمها... "خبابير الحريم"

المحامية/ عفراء الحريري

بعلو حسي، أريد أن أصرخ..
بكل الغضب، أن ألعن..
فاحتج وأعلن ثورة، لأقتل تاريخا من نميمة النساء
وما أنا بقاتل.
أريد أن أصرخ في وجه القهر ووجه الظلم
في وجه تاريخ الإماء والسبايا
أريد أن أهرب من الزمن القبيح، حيث تضيع النضالات النسائية
في رطوبة ألسن الحريم،
فتتهم وتظلم باطلا، زورا، بحسن النوايا
أريد أن أهرب منهن إذ حللوا دمايا.

لأول مرة سأكتب خفايا عمل النساء وأنشطتهن. وليسمح لي القارئ أن أتناول موضوعا ربما لا يكون بتلك الأهمية العالية للقراءة، لكن من وجهة نظر خاصة وربما يتفق/ تتفق معي البعض والبعض الآخر يختلف، إذ إن هذا النشاط حجم كل تطور للمرأة، وجعل الفجوة بينهن وبين أي تقدم أو فرصة للحصول على الحقوق تتسع، رغم النضال الطويل، فالأمر لا يتعلق فقط بالمجتمع الذكوري الذي تعيش فيه هؤلاء النساء، بل إن المرآة تطمس غيرها وتعتبر ذلك حقا شرعيا لها، دون أن تنتبه إلى أنها كانت ومازالت الأضعف تاريخيا، بمنأى عن بعض الاستثناءات. وقد أشرت في العديد من المقالات إلى ذلك الصراع بين النساء بعضهن والبعض، وعدم اتفاقهن واتحادهن لمصلحة الآخر. سأتعرض لشيء تميزت به معظم النساء، ألا وهو النميمة، "خبابير الحريم"، وتعتبر مصدرا للاتهامات والإشاعات، فإن أرادت إحداهن أن تدمر الأخرى أو تفرق بين علاقات حميمة قائمة على الود والاحترام، عليها أن تلجأ إلى "الخبابير". المحزن في الأمر أن الكثيرات يصدقنها دون دليل أو مواجهة ودون أن يكلفن أنفسهن قبل الاتهام وسوء الظن وفقدان الثقة أن يسألن "المتهمة" التي جاءت "الخبارة" على لسانها: "هل ما نقل بلسانك صحيح؟"، ليتحن لها الدفاع عن حقها في زمن لا يستطيع أن يعيش فيه سوى الكذابين/ الكاذبات، المنافقين/ المنافقات. الأسوأ أن تتراكم تلك "الخبابير" في نفوس البعض منهن إلى مستوى يجعل منها مرجعية مطلقة دون مبادر للسؤال لتقوم بعملية تنقية وفرز الحق من الكذب، فالمتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، فهذه القاعدة لا تنطبق حين يرتبط الموضوع بالخبابير، ترى هل تعرفون/ تعرفن أن من يظلم بهذه الخبابير والاتهامات ماذا يحدث له/ لها؟ إنه/ إنها كثيرا ما يفقد/ تفقد احترامه/ احترامها للآخرين/ الأخريات. إن الحكم المطلق في إصدار الأحكام دون دليل مأساة! فإذا وضعنا فرضية مسبقة أن "الخبارة" صحيحة، هل يستدعي هذا الإطلاق لفقدان الثقة وبقاء التهمة مع وجود الاعتذار والاعتراف بالخطأ؟ أليس الاعتراف بالخطأ بمعناه العميق فضيلة؟! أم أن النكران هو الأفضل؟! وهل الرسالة التي انتقلت بواسطة الخبابير من "س" إلى "ص" إلى... الخ ستنقل بمحتواها نفسه ومضمونها وصيغتها ووضعيتها وظروفها؟ لا يمكن، والمستحيل أن يحدث، خاصة الرسائل التي تنقل شفاهة، فلا بد أن تضاف بعض البهارات. كم من الظلم يقع بسبب الخبابير! أين نحن من درء الحدود بالشبهات؟ أين نحن من "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"؟ أين نحن من التمعن بالأسباب ومراجعة الأدلة ومعرفة مصدر الخبابير من هو وما هي صفاته وطباعه؟ فالإنسان يخطئ ويصيب، ليس ملاكا لتصبح "خبارته" سليمة وخالية من الشوائب والأوبئة؟ سيقول البعض إنه لا دخان من غير نار. ربما! لكن العديد من الحرائق تحدث بفعل فاعل! خاصة في مجتمع يملؤه الفراغ ويعشش فيه الجهل ولا هم له سوى نقل الخبابير. وحين يبلغ السيل الزبى، فنصدق الخبابير، نحطم علاقاتنا وأهداف نشاطاتنا ونبدد طاقاتنا فيه. وحين نحاول مرة إثبات براءتنا نجد الآخر بعد أن أقام تهمة وأصدر حكمه وأطلقه ونطق به، ببساطة يقول: "إن الله موجود". نعم، الله موجود خالدا أبدا، فلماذا لم نتذكر قدرة الله قبل أن نصدر أحكامنا، ونطلقها استنادا إلى الخبابير التي تشكل على أساسها سوء الظن وإنعدام الثقة، لنفسد كل علاقاتنا الإنسانية ونفتقد عطف الكبير على الصغير واحترام الصغير للكبير؟ للأسف جميعنا نعيش في هذا الوضع، مرافق العمل (الخاص والعام)، منظمات المجتمع المدني، دواوين لقاء النساء في جلسات القات، منتديات لقاء الرجال... وغيرها. والأخطر أن الخبابير لها توأمة في مجتمع الرجال، حتى الشباب منهم. هذا هو المجتمع المدني الذي نفاخر به في اليمن، مع بعض الاستثناءات من مكان لآخر، ومن نساء لنساء ومن رجال لرجال. كل ما أخشاه أن تندرج هذه الآفة الاجتماعية، التي تميزت بها النساء وانتقلت عدواها للرجال، ضمن أدلة إثبات النيابة العامة في إسناد تهمة ما على إنسان اتهم ظلما! أن تقوم عليها تقارير الأمن العام والأمن السياسي! وأن تكون مصدرا رئيسيا لخبراء الأمن القومي في تقاريرهم المرفوعة للقيادة، نكاية بأي إنسان وفقا لإفصاحه عن رأيه بالوضع، دون انتمائه لأحد! وأن تعتمد عليها استمارات التقييم للدرجة الوظيفية والترقية والترفيع للرتب العسكرية والأمنية، وما تبقى في أجهزة الدولة وفي القطاع الخاص، والطرد من الوظيفة والإحالة إلى البيت والتقاعد والحبس الاحتياطي والسجن المركزي والسجون المخفية، وأن تجعل منها الأحزاب السياسية أسسا في برامج العضوية من عضو عادي إلى العضوية التي أرفع منها، كما يحدث في منظمات المجتمع المدني حين أصبحت الخبابير مصدرا من مصادر تعطيل العلاقات، ليس العملية وإنما الإنسانية، فالأولى (العملية) أمرها سهل وهين، لكن الإنسانية هي الأصعب والأشد خطرا، فمعظم النشاط المدني المتعلق بالحقوق والتمكين يعتمد على علاقتنا الإنسانية التي تنبع منها قوة الإبداع والتميز والنجاح لتسيير مجمل الأنشطة الإنسانية. ولا تقتصر على الأنشطة المتميزة فحسب، بل تتعداها للتآلف، لكونها تطوعية أساسا، والتطوع قناعة وإرادة وإيمان، وهذا مجملا إطار للعلاقات الإنسانية التي تخلو من التمييز بين شخص وآخر، وتسمو على الخبابير التي تجعل من التهم مطلقة وليست نسبية، لأنه وحده هذا النشاط يرتبط ارتباطا مباشرا مع المجتمع، بمختلف فئاته وشرائحه وطبقاته ومشاربه، ولا أعني بذلك أننا ملائكة، لا، فجميعنا نخطئ، مخطئون/ مخطئات، وليس منا أحد معصوم من الخطأ مرة ومرتين وثلاث، نتعلم من أخطائنا. لكن أن يظل الخطأ وشما على جبين المرء منا حتى مماته –رغم الاعتراف والاعتذار والوعد القاطع، وقد يصل الأمر إلى قسم اليمين على مصحف كريم ومن تم تنفيذ الوعود، ثم فجأة يبزغ التأويل وسوء الظن الذي سبق وإن كان موجودا وقائما ومزق ما مزق وقطع ما قطع من أعمدة الثقة وأواصر المحبة نتيجة للخبابير السابقة– فذلك ماذا يعني؟ أفتوني! فمن منا الذي خلق خارقا/ خارقة، ليعلم/ تعلم النوايا وخفايا الأنفس مهما بلغ/ بلغت درجات حاسته/ حاستها السادسة فهو/ هي لن يبلغ/ تبلغ علم خفايا الخلجات وحشاشات الأرواح ومكامن الأنفس.

إننا نتبنى صفة سيئة دون إدراك أو تحليل لمخاطرها على نضالات كبيرة تحققت، إذ إن التحدي الأكبر الذي يظهر من خلال العمل الاجتماعي المدني ظل تحديا نظريا، معرفيا، لأنه لم يغير الواقع، فمخاطره تكمن في استمرار الخبابير المتنفذة، وتبني بعض المجموعات النسائية لها دون تحليل وتفكير، مثلما تتبنى البعض الخطاب الذكوري لشق صفوف النساء. وفي الحالتين نجد البهيمنة المعرفية داخل هذه المنظمات النسائية، خاصة وقد طغى عليها جانب كبير من الاكليشات والشعارات لا غيرها. ولأنني ضمن هؤلاء النساء، ولا أستثني نفسي، فإنني أدعو النساء جميعا إلى تجاوز الخبابير، والبحث عن مفردات وأفكار تستجيب لتغيير الواقع المؤلم. فعلى رغم بروز أسماء البعض منا وتحقيق حفنة من المكتسبات، لكننا مازلنا نجد ثقافة الخبابير هي السائدة، وهي التي جعلتنا نحصر في عنق الزجاجة التي لن نستطيع –نحن المثقفات– في داخلها أن نتعاطى مع قضايا النساء الأخريات، حتى وإن توسع العنق إلى أقصى حد، إذ إننا سنجد الخبابير هي التي تحدد من التي... وما الذي يصبح حقيقيا وقانونيا وشرعيا ومقبولا... الخ في المجتمع. إن "الخبابير" هي القاسم المشترك في جميع المنظمات النسائية. وللأسف أن تصبح منظمات المجتمع المدني هي المكان الوحيد الذي تتهم فيه النساء بلفظة واحدة: "قالت فلانة"، ودون دليل، دون بينة، دون سؤال مباشر للمتهمة، دون مواجهة، دون منحها حق الدفاع عن نفسها، دون أي مستند شرعي أو قانوني أو أخلاقي أو إنساني، ثم نقول بعلو حسّنا: "هذه حقيقتها لا تحتمر الكبار". قال عز وجل في كتابه الكريم: "يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين".

حادثة الحصبة حين تصبح تأكيداً لتفاقم العنف وتلاشي الدولة

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

يتيح تبرير العنف بفكرة دينية إيقاظ طاقته القصوى، حيث يصبح ضماناً لخلود الجماعة وتعريفاً لهويتها التي تتأكد بإلغاء النقيض و"شيطنته". في حادثة "الحصبة" يحضر ذلك: جموع غاضبة ترى في عبدالملك البيضاني، المتهم بتمزيق القرآن الكريم، نقيضها الشيطاني، الذي يجب إلغاؤه لتؤكد ذاتها، ويصبح تدمير منزله على رأسه، وعلى رؤوس أفراد عائلته، بالنساء والأطفال الذين فيه، هو "المطهر" الذي يتم عبره التخلص من كل الخطايا الشخصية لكل فرد شارك في الهدم، وتصبح كل التفاصيل اللاحقة عن سيرته السيئة أو وجود سيديهات وصور وغيره تأكيداً إضافياً لـ"نقاء" الفعل الذي قاموا به، واكتمال "شيطنة" عبدالملك في المقابل!

إن حضور العنف بتلك الطريقة في "الحصبة" هو تأكيد لغياب السلطة. ذلك تأكيد جوهري، حيث العنف بطبيعته نقيض للسلطة، باعتبارها جهة تنظيم ورعاية على الأقل. وحين لا تستطيع السلطة، أي سلطة، وقف العنف، فهي تحاول تبريره. وإذا تفاقم فهي تتلاشى بالمقابل. حين حصلت حادثة هدم منزل عبدالملك كان أفراد الأمن موجودين، شهود محايدين على تفلت العنف وعجز السلطة أمامه. وحين تحركوا لإنقاذ عبدالملك من هدم المنزل على رأسه هو وعائلته، لم يكن ذلك انطلاقاً من واجبهم، بل لإدراكهم أنه يجب تبرير ما حدث. مقتل عبدالملك، أو أي آخرين في المنزل الذي هدم، لو حدث حينها كان سيلغي إمكانية تبرير الواقعة، وستتفاقم مسؤولية انفلات العنف على السلطة. إن أفراد الأمن بإخراجهم عبدالملك من تحت أيدي الحشود الغاضبة كانوا يحمون فشل السلطة في وقف العنف، ويحمون "الأضحية" التي ستقدم لتبريره، و"شرعنة" كل ذلك التمزيق العلني للقانون ووجود الدولة وكافة مظاهر الوحشية المتفلتة وغير العاقلة جهاراً نهاراً.

تم رعاية كل ذلك دينياً، حيث احتاج المحرضون والجمهور لمباركة ما سيقومون به. كان هناك لذلك خطيب الجامع، الذي قام وآخرون بالتحريض على عبدالملك، ولاحقاً الترويج لسوء سمعته هو وأمه "مكية"، والإشراف أيضاً على الهدم. ولكن هناك أيضاً روايتان عن دور الشيخ عبدالمجيد الزنداني في الواقعة من البدء. يقول من قاموا بهدم منزل عبدالملك والشروع في قتله إنهم استفتوه (الزنداني) في دم الأخير فأباح لهم دمه، وكما يبدو بيته وأرض البيت الخالية بعد الهدم أيضاً، والتي صارت وقفاً للجامع بقرار من خطيب الجامع، الخصم، بجوار آخرين، كما يفترض قانونا في القضية. بينما يقول مكتب الشيخ عبدالمجيد إنه نصح من اتصلوا به للاستفتاء في ما قام به عبدالملك باللجوء للشرطة والنيابة، معفياً نفسه من المسؤولية اللاحقة عما حدث! ذلك جيد إن حصل حقيقةً، وغير معتاد أو متوقع منه، كونه يصعب على شخص يحظى بثقله الديني الكبير من تسليم الناس بـ"غيرته" على الإسلام وبذله الدم ذوداً عن مقدساته، فهل يتخلى عن ذلك التقدير لصالح نصيحة ستبدو متخاذلة أمام مسلمين "غيورين" متحمسين للدفاع عن الدين يقول لهم فيها بالذهاب إلى الشرطة فقط؟

ما حدث مرعب، ويضع الجميع أمام مخاوف ما يفعله التحريض، واستجابة الناس للعنف، وغياب الدولة وحيادها أمام انتهاك القانون. يُمكن أن يصبح أي فرد أو جهة عرضة لما حصل في الحصبة ذاته، حين يقوم أحد ما بالادعاء عليه بأي تهمة تنال من علاقته بالدين، ودون أي تأكيد لها بالضرورة. لم يتعاطف الكثيرون مع عبدالملك أو أمه أو النساء والأطفال الذين كانوا في المنزل، حيث حدث الاعتداء عليه وهدمه، ابتدأ الأمر بالادعاء عليه بتمزيق القرآن الكريم، ليلتحق بهذا الادعاء استدعاء كل ما اتهم به سابقاً، والإشاعات عنه وعن دور والدته، ليصبح أي تعاطف عقب كل ذلك شراكة في ما قد يكون قام به، هو أو والدته، أو على الأقل تبريراً له. الأسوأ أيضاً أن أحداً لم يتعاطف مع القانون، الذي تم التعدي عليه وتأكيد غيابه بأسوأ طريقة ممكنة. ولم ينشغل أحد بإمكانية أن يكون عبدالملك ارتكب فعلاً كل ما اتهم به، ولكن ذلك لا يحرمه من حقه بالدفاع عن نفسه وعن كونه يمتلك حقوقاً توفرها "مواطنيته" وخضوعه للقوانين.

اليمن.. من وحدة الجنوب إلى حرب الشمال

ياسين الزكري
yazn11@yahoo.com

نهارالـ20 من فبراير 94 وفي العاصمة الأردنية عمَّان كانت اليمن توقع وثيقة تأسيس الدولة. الجميع كانوا هناك. لم يعد ثمة صوت في الخارج يخشى منه تقويض مشروع الدولة.

كانت ساعة ولادة اليمن التي نريد. وعلى إيقاع تصفيق التوقيع وقف العالم مدهوشاً، المحيط الإقليمي مذهولاً. كانت لحظة لو قدَّمت فيها اليمن مبادرة أو مشروعاً يتعلق بالوحدة العربية لنظر إليه بالكثير من الإكبار والضرورة والجدية.

مشكلات اليمن مع الأشقاء في الخليج حُلّت بكلمات فقط: "كنا مشغولين في بناء دولة اليمن الموحد ولم نكن في خضم حرب الخليج. كنا في صدد إنجاز ما تشهدون الآن". الجوار كان يعلم أنه بات عليه دعم مشروع الدولة الجديدة دون مطالب متتالية من اليمن. الغرب والشرق سيدفعون أيضا، لأن اليمن لم تعد الباحثة عن المساعدات، بل هي هذا البلد الذي نهض فجأة من جنوب الجزيرة ليقدم نموذجاً في التعدد والديمقراطية واحترام الحقوق والحريات وبناء دولة مؤسسات حديثة. لقد صار اليمن البلد المؤهل لحمل مشعل التحديث والحوار والديمقراطية في المنطقة. هذا ما فهمته الدنيا حينها. لكن الخلل كان قد عشش في الداخل، إذ سرعان ما تحولت أقلام التوقيع إلى صواريخ وقذائف موجهة صوب جسد هذا المنجز العملاق الذي طاول سموقه أفق الرؤية، فلم تعد تدرك سقفه العيون، لكن الذي حدث حينها أن ثمة من رأى هدم المبنى أسهل بكثير من رفع الرأس، ليبدأ دك المشروع تباعاً وبوتيرة متسارعة ما شهد اليمن سرعتها في البناء يوماً.

كان ذلك ببساطة مشروع الحزب الاشتراكي اليمني، بقيادة علي سالم البيض، الرجل الذي عرف بكونه صانع مشاريع عملاقة. وكان ما جاء بعد ذلك إنجاز الشعب اليمني بامتياز.

الأزمة

كانت الوحدة اليمنية تحققت سلمياً في الـ22 مايو 90 على أساس إذابة الدولتين في دولة يمنية كبرى تأخذ بالأفضل من هنا وهناك. لكن مسألة الأفضل هذه لم تكن منسجمة في وعي الشعبين وقواهما الحية بما يكفي؛ ذلك أنه ومع أول حادثة اغتيال تكشف، ومن خلال تصريحات "المصدر المسؤول" بوزارة الداخلية، أن الجنوبيين وقعوا في مشكلة، فالدولة في الجنوب توحدت مع سلطة في الشمال وليس مع دولة كما كان يفترض.

كعادته لم يقل البيض: لنعد أدراجنا إذاً! بل رفع شعار "معا من أجل إيجاد دولة النظام والقانون"، أو بصيغة أخرى: "ليست هناك دولة؛ لنوجد الدولة إذاً!".

مشروع الدولة

بدأ البيض رحلة الحشد من أجل دولة النظام والقانون، فاستخدم كل ما هو متاح من إمكانات، إلى جانب حنكته المشهودة وخطابيته المؤثرة في الجموع، حتى أوصل الأمر إلى طاولة حوار تحتشد حولها تمثيلات جميع القوى السياسية والفاعلة بأي صورة كانت تنظيمات: قبائل، واجهات اجتماعية، معارضة خارجية... وكانت الرسالة واحدة: على هذه الطاولة يضع الجميع مشكلاتهم ومطالبهم، ثم يبدأ الحوار بهدف استيعاب كل ذلك والخروج بمشروع دولة تتسع للجميع وتحقق مطالب الجميع وتمثل وفاق جميع الرؤى المتباينة. وفي الفترة من 93/11/22 وحتى 94/1/18 توصلت لجنة حوار القوى السياسية في اليمن إلى عقد اجتماعي لبناء الدولة المؤسسية الحديثة سميت "وثيقة العهد والاتفاق" التي هبَّ اليمانيون من كل فج عميق لتوقيعها في العاصمة الأردنية عمان.

ما بعد الوثيقة

البيض خالجته رغبة الاكتفاء بما تحقق وإفساح الطريق لجيل الشباب في القيادة وبناء الدولة اليمنية التي أوضحت الوثيقة تفاصيلها المجمع عليها من جميع القوى والأطياف والأصوات اليمنية أينما وجد اليمنيون عبر العالم. وكانت السلطة فرع الشمال تريد أن "يطلع البيض من حضرموت إلى صنعاء"!

الرجل الذي يقبل ترك مقعده في المكتب السياسي ويعود إلى اللجنة المركزية ليحافظ على زيجته الثانية يمكنك أن تثق به أكثر عند الحديث عن احترام الحقوق.

لم يكن الكرسي يشغل بال البيض كثيراً عبر محطات نضالاته الزاخرة، لكن حين يحتاج الأمر إلى مناضل من الطراز الأول يكون في المقدمة. ذلك ببساطة هو المناضل الوطني علي سالم البيض، الذي قفز باليمن، بمعية آخرين ممن استوعبوا المشروع أو استهوتهم الفكرة، إلى القمة في زمن قياسي، وهو (البيض) يشغل موقع نائب رئيس محاصر محدود الصلاحيات مهدد بالموت في أية لحظة.

الخلاف

البدء في البحث عن المتورطين في اغتيالات قادة الاشتراكي واعتبار من تستر على أي منهم شريكاً في الجريمة، كان بند الوثيقة الأول. "إطعام اليمانيين من جوع وتأمينهم من خوف" كما كان البيض يردد دوماً استلهاماً من الكتاب العزيز، كان مطلب البيض الأساس لأجل ضمان قيام دولة. رحلة البيض إلى السعودية كان أمراً مقلقاً لجهة شريك الشمال.

الحرب

حشد البيض كل القوى المتفقة والمغايرة حول طاولة الحوار. حقق الرجل بهكذا خطوة منجزا داهشا. راهن الرجل على الشعب الذي لم تجف أحبار توقيعات ممثليه على الوثيقة بعد. راهن الشعب على حكم الفرد. انفض المولد في عمان والتأم في صنعاء، لكن من أجل غرض آخر كما يبدو. ومن عمران بدأ يوم الـ27 من أبريل "يوم الديمقراطية في اليمن"، دك الدولة الحلم، ليهوي الوطن صوب ما قبل العام 90 برغبة أكيدة.

كان الشريك الجنوبي وصل إلى صنعاء وشعاره "لنتعلم القسمة على اثنين وثلاثة وأكثر". ومن خلال مجلس الرئاسة تمت القسمة على ثلاثة، وجاء الاشتراكي بالإسلاميين إلى الرئاسة. ثم من خلال إقرار وثيقة العهد والاتفاق بدأت رحلة القسمة على أكثر. لكن اليمن حشدت ممكناتها وبدأت الزحف جنوبا من أجل إعادة الأمور إلى ما ألفت قوى الشمال: مبدأ القسمة على واحد.

عمل الشريك الجنوبي على استنهاض إرادة الشعب للحفاظ على وحدته وبناء دولة النظام والقانون: مطلب الحياة الملح في اليمن. عمل الشريك الشمالي على استثارة الغرائز: رغبة القيد لدى القبيلة، رغبة الجهاد لدى الإسلاميين، بسط اليد على مساحات أرض شاسعة لدى أصحاب المال، وتوسعة النفوذ والسيطرة على أوسع متاح من قبل قادة المحاور... سار الركب ومن ورائه قوافل المدد: الكيك والخبز والخواتم المغروزة في الأطعمة... كان موقفاً يمانيا مشرفاً، لكن الحرب كانت في المكان الخطأ.

الإسلاميون والورطة

الإسلاميون، الذين لم يتقبلوا فكرة التصويت في البرلمان على حل لمشكلة العمالة في مصنع البيرة في عدن تمهيداً لإغلاقه، لم يكونوا يعلمون أنهم ربما وبشكل ما (غير مباشر طبعاً) سيعملون لحساب شركات مشاريب روحية أجنبية، وربما أنهم في غمرة الحماس للمعركة نسو قوله تعالى «ولا تقولوا لمن ألقى لكم السلم لست مؤمنا، تبتغون عرض الحياة الدنيا، وما عند الله خير». نصف فقهاء الشمال، إن لم يكن أكثر، تعلموا علوم الدين في الجنوب أو على يد أساتذة من خريجي مدارس الدين هناك.

كان الجنوبيون أكملوا التحول بحرب يناير وجاءوا إلى الوحدة بإرادتهم هم، ولم يأت بهم أحد، فكيف تكون "الوحدة من الدين" ويكون دعاتها كفرة؟! لا شك إنه أمر محير! لولا أن لغة المنطق هنا معطلة عن العمل، منطق الأمور يوضح للمتابع أن ليس للإسلاميين حق ادعاء بطولات الفتح ونشر الإسلام من خلال تلك الحرب التي اشتعلت صيف العام 94، لأنهم أول من يعلم أن الأمر لم يكن كذلك، ما يعني أن الاعتذار من قبلهم، عما حاق بإخوتهم في الجنوب وإعادة ما نهب بواسطتهم أو اختصوا به لأنفسهم من هناك، أمر لازم، وهو ما بدت علاماته تتضح من خلال مواقف حزب الإصلاح وخطابه اليوم، إلا أن الاعتذار الرسمي يظل أمرا في صالح حزب الإصلاح بدرجة أساس.

كان الجنوبيون نهاية أحداث يناير تخلصوا من الفردية في الحكم وأعادوا ترتيب الأمور بما يتناسب وخصوصيات مجتمع عربي مسلم، وجاءوا إلى الوحدة جاهزين لتحقيق حلم وبناء يمن يمكنه القفز عالياً على مستوى المحيط.

بُعيد الحرب

بعد أربع سنوات من دستور الوحدة كان أول ما قام به الرئيس صالح بعيد الحرب الالتقاء بالقيادات العسكرية التي رمت بطائقها الحزبية على الطاولة بعد إعلان الرئيس ألا حزبية في القوات المسلحة. أذعنت القوات المسلحة لأمر القائد. القائد انتقل إلى البرلمان، لإسقاط مجلس الرئاسة (المشاركة) والعودة بالبلاد إلى الحكم الفردي. المؤتمر (حزب الرئيس) والإصلاح (الحلف الحليف يومها) صوتا على خروجهما من مجلس الرئاسة ومن الشراكة، لينتقلا إلى درجة موظف مع الرئيس بدلاً من صفة مشارك.

أحداث يناير

انتهت أحداث الـ13 من يناير 86، وبنهايتها بدت هناك تحولات واضحة.

كانت تلك المحطة نهاية صراع الرؤى بين الحكم عن طريق مبدأ المشاركة الشعبية، وبين الحكم بطريقة نظام حكم الفرد الذي لعبت عوامل عديدة في توفير بيئة مناسبة لتناميه بعد تغير معادلة التوازن الضامن، ذلك أن انضمام علي عنتر، أو لنقل كتلة الضالع، إلى كتلة أبين ممثلة بعلي ناصر أخل بتوازن المعادلة حتى حين، الأمر الذي وفر تلك البيئة التي مكنت من التحول صوب نظام حكم الفرد.

تركز السلطات في يد واحدة وما نشأ عنه من الانسحاب جهة استحكام عوامل الفردية، نبه الرفاق إلى ضرورة إعادة الحساب، كون نظام الحكم صار أكثر بعداً عن النهج المفترض الأقرب إلى الحكم بنظام العقد الاجتماعي والمشاركة الشعبية؛ فجاء انعقاد المؤتمر العام للحزب ليعيد التركيبة إلى الوضع المتوازن، لكن النتائج لم ترُق للمألوف السابق كما يبدو، فعلي ناصر أمينا عاما ورئيساً للدولة ما يزال، لكن السلطات ما بعد المؤتمر العام للحزب الاشتراكي اليمني حينها كانت قد صارت محدودة.

يمكن القول -إذاً- إن رغبة توجه طرف للاستئثار بالحكم على حساب أطراف أخرى ترغب في نظام المشاركة مثل فتيل التفجير، لتندلع الحرب بين الإخوة الرفاق، وهي الحرب التي خرج فيها الأقوى "حرجا من الشعب" بعدما غدت الغلطة أكبر حجما من المفترض. ولأن الجنوبيين يصطفون عادة في صف الضعيف وفي مواجهة الرأس، خرج طرف من الصراع، بينما التف الشارع حول الطرف الآخر.

تناقض

أعلنت أحداث يناير 86 نهاية الدكتاتورية في الجنوب اليمني، في حين كان حكم الفرد قد أكمل حلقات بنيته في الشمال.

خرج الجنوب من فكرة "حزب الحاكم" إلى فكرة الحزب الحاكم، فيما ظلت فكرة حزب الحاكم تتعزز شمالاً في جو يسمح بهذا التنامي كمسألة فكرية اعتادها الشمال اليمني منذ فجر الثورة، وهو أمر لا يصعب إدراكه ولا يحتاج إلى فائض جهد، ففي حين مرت فكرة الحكم جنوبا بمحطات حوار وتحالفات من التنظيم الموحد إلى الحزب الطليعي إلى الحزب الاشتراكي اليمني، كانت الأحزاب في الشمال تلعب في اتجاه إضعاف أو أكل بعضها استقواء بالحاكم ولم تدخل لعبة التحالفات مع ما سوى الحاكم أجندة أحزاب الشمال عبر عقود ما بعد الثورة.

كانت أحداث يناير جنوبا أوصلت الحكم إلى أيدي الناس بعدما ضربت مراكز القوى. وبيسر شديد جاء الناس وفتشوا عمن بقي من الرموز الأعلى رصيدا، فحملوا الجريح علي سالم البيض إلى موقع الأمانة العامة للحزب وكرسي رئاسة الدولة.

اختيار البيض، إضافة إلى رصيده كقائد تاريخي لا يمتلك أحد حق المزايدة عليه، يكشف توجه الناس الذين استعادوا حقهم في المشاركة إلى البعد بموقع الرئيس عن ظروف تنمية مراكز القوى التي كانت قد انهارت وسط أحداث يناير 86.

جاء علي سالم البيض -المولود في عام 1939 في قرية معبر مديرية الريدة وقصيعر بمحافظة حضرموت- إلى الحكم عن طريق الشعب. وهو الشعب ذاته الذي يرى في الدستور وأدبيات الحزب وشعاراته عقداً اجتماعيا بينه وكرسي الحكم أيا كان شاغره، فما كان أمام البيض كموظف مع الشعب بدرجة رئيس جمهورية إلا أن يبدأ في تنفيذ مطالب الشعب الذي جاء به طوعا إلى الرئاسة.

كان البيض -كغيره- تربى على شعارات أساس تبدأ من "لنناضل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية و..."، فبدأ في تأدية واجبه من خلال تلبية مطالب شعبه.

متغيرات

ثمة ظروف موضوعية كانت أفسحت مجالاً لتحقيق هدف كبير بحجم الوحدة اليمنية.

البروسترويكا (إعادة البناء) في الشرق، إفلاس اليمن الشمالي حينها وربما يتذكر كثيرون ما نشرته صحيفة "الثورة" الرسمية قبيل مايو 90 من أن الظروف الاقتصادية في الشمال بلغت حد التهديد بوقف الريال اليمني عن التداول، محدودية الثروة النفطية في الشمال وتواجدها جنوبا بشكل أكبر... كل ذلك ساعد في هروب الجانبين نحو الوحدة اليمنية.

كان مقترح الشمال فيدرالياً (وهو الخيار الذي عاد فرآه خياراً انفصاليا بعدها) بينما كانت الوحدة اليمنية جنوبا ثقافة وتربية وحلما تاريخيا مدونا على رأس وثائق الحزب وأدبياته الموضوعة على طاولة العمل.

كان البيض، الرجل الذي تزخر سيرته برصيد فاعل من الأدوار الوطنية، يجد الوحدة اليمنية أولوية في شعارات حزبه، ما يعني أن الشعار لا يصل إلى ذلك الموقع دون إجماع سابق؛ فرأى أن يكون تحقيق الحلم بما يليق بهذا الحلم وانتظاره وحجم التضحيات في سبيله. فكان مع الوحدة الاندماجية التي شهد الرئيس علي عبدالله صالح بدوره فيها قائلاً حينذاك ما معناه: لولا أخي علي سالم البيض ما كانت الوحدة لتتحقق بهذه الطريقة.

تجسس وعلى عينك يا تاجر!

أفراح صالح محمد
afrahs@maktoob.com

ثاني طرق التجسس تظهر إذا فتحت بريدك على الانترنت. أما الأول فهو التنصت على جوالك والتلفون المنزلي، ويا ريت المنصت شاطر!

كانت صديقتي أذكى، لأنها عرفت طريقة لمنع تجسس الآخرين على بريدها، أو المواقع التي تدخل عليها من على جهازها في العمل، معتقدة أن زملاءها يتجسسون عليها بعد مغادرتها الدوام اليومي. لكن ذكاءها لم يدم إلا أسبوعا تقريبا، لأننا فوجئنا بالتجسس واضحا "وعلى عينك يا تاجر"، عندما فتحتُ أنا موقعي الذي أدخل منه على بريدي "مكتوب نت" ولم ألاحظ أمر جديدا طرأ على الصفحة الرئيسية للموقع! وبدأت أكتب الحرف الأول من اسمي فظهر اسمي كاملاً وكلمة المرور الخاصة بي، وانفتح بريدي بكل بساطة ودون تدخل مني! فسلمت به، وصمتت إلى أن لاحظتُ عمامة على الكرة الأرضية (شعار مكتوب) وجنبية بحزامها تحيط خصر الرأس حامل الكرة، وفي اليمين منه علم اليمن، وفي اليسار موعد الصلاة في صنعاء! وعدد زوار بريدي بالعشرات! اللهُ أكبر عليكم يا عَسس!

أهذا ما يسببه قانون المعلومات الذي تصارع عليه أعضاء مجلس النواب منذ شهر ولم يفز به إلا الأقوى منهم؟ وكان تحصيل حاصل لأمر كان سارياً أصلاً ونحن لا نعلم، أو نعلم ولكننا لم نكترِ به بعد إلى أن اكتوينا به الآن. قبَّح الله السياسة التي تصل إلى جوالي وبريدي! وماذا بقي لهم!؟ حتى الحمَّام -أعزكم الله!- سيصلون إليه! ترى هل وصلوا ونحن لا ندري بعد؟ يا الله سترك!

ماذا اعتقد عَسس الدولة هؤلاء أن يجدوا في بريد موظفة؟ وإن كنت صحفية، هل هناك شيء مخفي على حد اليوم؟ إن الفهم المغلوط للديمقراطية يوصل أصحابه إلى طريق خاطئ، وباقي الطريق إلى "الداهوفة" إن شاء الله، وبدلاً من أن تعالج الأخطاء التي تسبب بها أولئك النفر من السياسيين المغالطين أو المحتمين بفن السياسة القذر، نصبوا لنا العسس حتى على الآلات.

ما أوسخ السياسة! بس من يقبل كلامي هذا؟ اقرؤوا إذاً هذه القصة، وافهموا المعنى!

سأل طفل والده: ما معنى السياسة؟

فأجابه: لن أخبرك يا بني، لأنه صعب عليك فهمها في هذا السن، لكن دعني أقرب لك الموضوع:

أنا أصرف على البيت، لذلك فلنطلق علي اسم "الرأسمالية"، وأمك تنظم شؤون البيت لذلك سنطلق عليها اسم "الحكومة"، وأنت تحت تصرفها لذلك فسنطلق عليك اسم "الشعب"، وأخوك الصغير هو أملنا فسنطلق عليه اسم "المستقبل"، أما الخادمة التي عندنا فهي تعيش من ورائنا فسنطلق عليها اسم "القوى الكادحة"... اذهب يا بني وفكر عساك تصل إلى نتيجة.

وفي الليل لم يستطع الطفل أن ينام، فنهض من نومه قلقاً، وسمع صوت أخيه الصغير يبكي، فذهب إليه ووجده بلل حفاظته، ذهب ليخبر أمه فوجدها غارقة في نوم عميق ولم تستيقظ، وتعجب لأن والده ليس نائما بجوارها، فذهب باحثاً عنه، فنظر من ثقب الباب إلى غرفة الخادمة فوجد أباه معها.

وفي اليوم التالي، قال الولد لأبيه: لقد عرفت يا أبي معنى السياسة.

فقال الوالد: وماذا عرفت...؟

فقال الولد:

عندما تلهو الرأسمالية بالقوى الكادحة، تكون الحكومة في سبات عميق، فيصبح الشعب مهملاً تماماً، ويكون المستقبل غارقا في القذارة.

مأساة دارفور وأزمة الضمير الإسلامي

الأبعاد المتعاكسة لازدواجية المعايير

مجيب الحميدي

يدرك القارئ لموروثنا القديم في الفقه السياسي مدى توسع الفقهاء -مجبرين لا مختارين- في إطلاق صلاحيات الحاكم وحشد التبريرات لتصرفات السلاطين وفجورهم وتماديهم في أموال وأعراض الرعية ودمائهم بالباطل. وفي هذه الأجواء الملبدة بغيوم الاستبداد والحكم الجبري صاغ فقهاؤنا فقهاً سياسياً يسميه الدكتور فؤاد البنا "فقه الطوارئ"؛ فقد تمت صياغته تحت سياط المتغلبين الذين فرضوا الأمر الواقع على حينٍ غفلة من الأمة، فأصبح الأمر الواقع ديناً استنبط منه فقهاؤنا الأحكام السلطانية، فأطلق هذا الفقه السلطاني لسيفه العنان ليتجول في رقاب الخارجين والمتمردين على طاعة ولي الأمر، ليطير رأس الشيخ الجليل سعيد بن جبير، وتطايرت قبله وبعده رؤوس كثيرة، وبنى حكام الجور من جماجم العلماء الصادقين فقهاً سياسياً يوجب الطاعة والصبر للحاكم "ولو جلد ظهورنا ونهب أموالنا".

ولهذا لا يستغرب الكثير من فقهائنا اليوم أن يقْدم أحد الزعماء على تصفية مئات الآلاف من المسلمين من أبناء شعبه وتشريد مليوني مسلم، ولا يكلفون أنفسهم عناء التأكد من هذه المعلومات، ولكنهم يستغربون كثيراً من معارضة هذا الزعيم الواجب الطاعة، ولو اجتز الرقاب واغتصب النساء وشرد الملايين، فيكفي أن يقول هذا الزعيم: "الله أكبر ولن تركع لأمريكا" حتى نغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. فإذا تدخل الغرب للنجدة ثارت ثائرتنا وتذكرنا اختلال المعايير الدولية والانتقائية في تطبيق العدالة الدولية وغيابها في فلسطين والعراق وحضورها في السودان والبوسنة والهرسك.

وحتى لا يفهمني البعض خطأ أود تأكيد رفضي المطلق للتدخلات الخارجية وتسييس العدالة الدولية؛ ولكن هل سيقبل البعض أن ندعوهم بأن نخرج على صعيد واحد ونلعن الغرب وأمريكا وأم أمريكا وجدة أمريكا ونلعن المحكمة الجنائية الدولية وأمها وأباها، بشرط أن نضيف إلى قائمة الملعونين كافة من سفك دماء المسلمين وقتل عشرات الآلاف منهم وشرد الملايين ووفر الذرائع لأعدائنا ورفض الانصياع لنصيحة من طلب منه نبذ ازدواجية المعايير وأن يتعامل مع المسلمين في غرب بلاده كما تعامل مع المسيحيين في الجنوب، فتولى واستكبر مستقوياً بالعسكر، فقتل من المسلمين -كما قُدِّر- عشرة آلاف مسلم فقط لا غير ومائتي ألف مسلم كما قدرت المنظمات الإنسانية... وبعد أن وقع الفأس في الرأس «وقتل كيف قدر» قال الكثير من المسلمين: «أني هذا؟ قل هو من عند أنفسكم» وقديماً قيل:

لا يفعل الأعداء في جاهل
ما يفعل الجاهل في نفسه

ألا نحتاج -إذاً- إلى وقفة جادة ضد كل المعايير الازدواجية. فكما نرفض ازدواجية معايير المحكمة الدولية لماذا لا نرفض معايير الإسلاميين المزدوجة في التعامل مع مجازر الأنظمة العسكرية ومقابرها الجماعية، في سورية حماة وفي عراق صدام وفي مصر عبدالناصر وفي دارفور البشير... لكي نكون شهداء لله قوامين بالقسط؟! لماذا لا نرفض ذرائع هذه الأنظمة لارتكاب مجازرها المتمثلة بالاتهام بالعمالة، وهي التهمة ذاتها التي ساقتها الأنظمة القومية في العراق وسورية ومصر لتبرير المجازر وتساق اليوم في السودان؟!

كان من المفترض أن نلوم المجتمع الدولي على صمته المريب حيال المجازر الوحشية في دارفور، فهو لم يحرك ساكناً لوقف تلك المجازر طوال السنوات الماضية، ليكتفي بإدانة السلطة من بعد.

ومع احترامي للدموع التي ذرفت تضامناً مع الرئيس السوداني عمر البشير، فإني أتساءل: أين كانت هذه الدموع يوم كانت دماء المسلمين في دارفور تراق بدم بارد، وآلاف المسلمات المشردات والأطفال الرضع يلفظون أنفاسهم الأخيرة في الصحراء لا يجدون قطرة ماء؟! ولن أتحدث عن اغتصاب النساء على يد العصابات العربية التي سلطها الحاكم المسلم على القبائل الأفريقية! لست أدري لماذا غاب الحديث عن نصرة الشريعة يوم كان الملايين من الولدان والنساء في دارفور يصرخون «ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالمي أهلها»! لماذا لم نسمع خطيب جامع يدين مجازر العصابات، لم نسمع أحدا يدعونا للتبرعات؟! هل لأن الجاني ينتسب إلى الحركة الإسلامية؟! أم لأن الضحايا من القبائل الأفريقية والمجرم عربي!؟ ولنا أن نتساءل هنا عن دور مشاعر العصبية القومية والشعارات الوطنية في تخدير الضمير الإسلامي والإنساني تجاه معاناة ملايين الضحايا، رغم التعاطف الكبير مع معاناة الجلاد.

أعرف جيداً أن الكثيرين يستغربون طرح مثل هذا الأسئلة، وقد استغربت مثلهم عندما أعلن المرشد السابق للإخوان المسلمين الشيخ مصطفى مشهور، في ذات صدق مع الله، في افتتاحية مجلة "لواء الإسلام"، براءته إلى الله من جرائم حاكم السودان العسكري بعد اقترافه مجزرة بشرية بتصفية كبار خصومه في عام 1990 وتواطأ مع البشير حينها فضيلة الدكتور حسن الترابي قبل أن تدركه صحوة الضمير فيتوب إلى الله متطهراً من جرائم الأنظمة العسكرية. وبالمناسبة الدكتور الترابي ليس قرآنياً كما حاول فضيلة الدكتور غالب القرشي الإيحاء بذلك في أحد مقالاته في صحيفة "الناس"، ومن يقف معه في تعظيم حرمة النفس المؤمنة قبل كل الحرمات ليسوا قرآنيين فحسب، فجميعنا قرآنيون ومحمديون أيضاً، نهتدي بهدي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي طاف بالكعبة وقال لها: "ما أطيبك وأطيب ريحك! وما أعظمك وأعظم حُرمتك! والذي نفس محمد بيده لحُرمة المؤمن أعظم عند الله حُرمة منك!"، وقال عليه الصلاة والسلام في حديث آخر صححه الألباني: "لو أن أهل السماوات وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبَّهم الله في النار". وجميعنا ندرك أننا سنقف جميعاً ذات يوم لا مفر منه على الصراط يوم القيامة، البشير والترابي ومئات الآلاف والملايين من ضحايا دارفور، أمام العدالة الألهية، وسيقال لمن دافع عن المجرمين: «ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا، فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة؟ أم من يكون عليهم وكيلا؟ ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما. ومن يكسب إثما فإنما يكسبه على نفسه، وكان الله عليما حكيما. ومن يكسب خطيئة أو إثما، ثم يرم به بريئا، فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا».

وبالرجوع إلى مناسبة نزول هذه الآيات نجد أنها نزلت لتبرئة يهودي اتهمه المسلمون بالسرقة، وكان السارق من المسلمين، فانتصر الخالق عز وجل لقيم الحق والعدالة، وأثبت براءة اليهودي، ليؤكد أن قيم الإسلام لا تحابي المجرمين ولو كانوا أعضاء في الحركة الإسلامية، وليعلمنا الكف عن جعل اليهود والنصارى مشجباً لتبرير جرائمنا.

ومن غرائب النظام السوداني، التي تدل على استهتاره بقدسية النفس البشرية، سكوته المريب عن المجزرة الإسرائيلية الأمريكية التي أبادت أكثر من ثمانمائة مواطن سوداني على أراضيه أثناء الحرب الأخيرة على غزة، وإفصاحه عن الجريمة على استحياء بعد شهرين فقط. هل لهذا السكوت المريب من معنى غير الاستهتار بحرمة دماء المسلمين؟! أعتقد أن الحركة الإسلامية اليوم في حاجة ماسة لتبرئة المشروع الإسلامي من جرائم القتل والتعذيب والتهجير الجماعي، في حاجة إلى تحرير الوعي الديني من الانفعالية العصبية المرتبطة بالحساسية تجاه الخارج. ما أحوجنا إلى ضمير ديني يستشعر مسؤوليته الإنسانية أمام الله والملأ الأعلى الذين توجسوا في بداية الخليقة من هذا المخلوق البشري الذي يسفك الدماء ويفسد في الأرض!

وبالعودة إلى مأساة دارفور، فما أزال أتذكر الصورة التي أنزلتها مجلة "الأسرة الإسلامية" في ملحق "مساء" العام الماضي ضمن مسابقة "آفاق صورة"، الصورة الرمزية لطفل دارفور المرمي على الأرض وقد تقوس ظهره وبرزت عظام صدره وقد هبط الغراب ليلتهم الجثة الهامدة يظنها ميتة وما هي بميتة! ويعجز لساني عن استنطاق دلالة الصورة الصارخة! ومع أنه لا يمكن الجزم بأن الصورة لطفل من أطفال دارفور المشردين في دول أفريقيا فثمة آلاف الصور الحقيقية المؤكدة لأطفال دارفور، وهي أكثر فظاعة وفوق الاحتمال، وسأكتفي بأن أضع أمام القارئ الصورة الرمزية وأضع بين يديه هذا النص الشعري الذي كتبه الشاعر محمد نعمان الحكيمي تفاعلاً مع الصورة وفاز بالمرتبة الأولى في مسابقة مجلة "الأسرة الإسلامية"؛ والقصيدة تترجم مأساة مسلمي دارفور وأزمة الوجدان العربي والإسلامي الأخلاقية الذي يتعمد تجاهل هذه المأساة التي وصل عدد ضحاياها إلى مئات الآلاف وملايين المشردين، وفيما يشبه صحوة الضمير أعاد العديد من المواقع العربية والإسلامية (أكثر من تسعين حتى كتابة هذا المقال) نشر القصيدة. وهذه أبيات مختارة من القصيدة المهداة إلى طفل دارفور:

عَفْرَ جبينكَ في التراب المضرم
والحقْ بركب العَالم المستَسلم
عفِّر جبينك واحتَكم للمنَتهى
واشمخ على شهقات جرح مؤلم
واسكب أنينك في قوالب شاعر
يجد اشتعالك في الفرائص والدم
واكفر بكل عمامة فضفاضة
لم تكترث لنواحك المستحكم
وابكِ الخصاصة إنما تشكو سدىً
للحاكم العربي أو للأعجمي
مادت سجايا الذل في آفاقنا
بذيول عهد مثل لونك أدهم
تركوك وحدك في البرية عارياً
تذوي، ولا من مشرب أو مطعم
تهوي النسور إليك قبل المنتهى
فتظل ناظرة إلى أن ترتمي
ميتاً، وتصبح جثة - يا للنهى!
أفضت إلى القدر العظيم الأكرم
يدنو العُقاب ودونه استحياؤه
فيراك تلهج بالدعاء الأعظم
يأبى -وإن أكل الرميمة لاحقاً-
أن يستحيل أذىً على مستسلم
يأبى -وإن كانت له قدراته-
قتل البريء وقهرَ شخصٍ معدم
تلكم رسالته إلى كل الورى
خُص بالإشارة كل وغد مجرم
جوعاً تموت وكم هنا من مؤمن
ترفاً يموت على تخوم الدرهم
يا ذمة الله ابرئي من قومنا
من مؤمني زمنٍ فظيعٍ مبهم!

الاربعاء 3 جمادي الأولى 1430هـ الموافق 29 ابريل 2009 العدد (194)
Wed. 3/5/1430 - 29 April 2009

كيف تحولت خربة الجوف الآثرية منطقة للنافذين

الحفارون سرقوا القبور وهربوها من تحت منازلهم

■ الجوف - مبخوت محمد

لا يحتمل صالح نسم، 48 عاماً، الابتعاد عن دياره من محافظة الجوف، لكن هذا الرجل بإمكانه أن يتحدث كخبير إنشائي عن منطقة حدة بالعاصمة. إنه يمتلك معلومات وفيرة عن شوارعها ومبانيها ومتنفساتها والمساحات الخالية فيها.

«لم أكن اهتم بحدة حتى التقيت بالرئيس علي عبدالله صالح قبل 7 سنوات، ومن حينها وأنا أزورها» قال لـ«النداء».

لا يأبه لأمر العاصمة. وحين يقصدها يستعين بآخرين لإرشاده إلى حدة. هناك حيث بإمكانه أن يتخيل حلمه الموعود.

«وعدني الرئيس أن يعطيني بيتاً في حدة مكافأة لي لأني لم أبع القطع الأثرية للسماسرة وفضلت التعامل مع الدولة».

في أغسطس 2002 التقى نسم برئيس الجمهورية لتسليمه قطعاً أثرية استخرجها و آخرون من تحت منازلهم. الآثار كانت عبارة عن معاصم، خواتم، مسابح، خرز، قطع مرمر ورخام، بالإضافة إلى مجوهرات تزن نصف كيلو من الذهب الخالص كانت داخل قبر بجوار هيكل عظمي، يعتقد أنه لملكة من الجوف.

«سلمت الآثار إلى الرئيس وأعطاني شيكاً بـ11 مليوناً.

يقيم نسم في خربة همدان، المدينة الأثرية المطمورة. يمتلك منزلاً من ثلاثة طوابق. إلى منزل نسم يوجد 300 منزل ومدرستان ومسجد.

بالنسبة لقاطني خربة همدان كانت الزراعة مصدر الدخل الاساسي لهم، لكنهم منذ 20 عاماً لم يعودوا يكترثون لصفاء سمائهم من السحب.

الجفاف يهدد الحقول فقط أما أبناؤها فقد قرروا التنقيب عن الموتى والاعتياش من قبورهم.

«في 1997 شكلنا، أنا وخمسة آخرون من أبناء المنطقة، مجموعة لاستخراج الآثار، وحددنا مكان الحفر تحت منزلي وبعد شهرين من الحفر وجدنا الآثار». وزاد: «حدث خلاف بين أفراد المجموعة حول الذهب وتدخلت والتزمت لهم ببيع الآثار بعشرة مليون».

رفض نسم بيع الآثار إلى السماسرة الذين عرضوا عليه 20 مليون ريال، وحين سلمها للرئيس حصل على 11 مليوناً، وقد شكا للرئيس إهمال الجهات الرسمية في الجوف للآثار.

كانت عملية الحفر لمجموعة نسم بمثابة تدشين مرحلة جديدة أتسمت باعمال الحفر تحت المنازل وخلال فترة وجيزة صارت الخربة المصدر الأول للقطع الأثرية، وبؤرة نشاط السماسرة وتجار الآثار، أجانب ويمنيين.

ازدهرت تجارة الآثار في الخربة. وازدهرت الحياة أيضاً. صار أبناؤها يحوزون على المناصب العليا في المحافظة والدرجات الرفيعة في الجهازين الاداري والأمني، فضلاً على أن ثلاثة من أبنائها يقودون ثلاثة أحزاب سياسية في المحافظة.

أثبت أبناء الخربة أن الحفر تحت المنازل أجدى بكثير من الحفر في المزارع.

فن التهريب وضوابطه

تحتضن الجوف اهم المدن الأثرية في اليمن. لكن آثارها لم تكن يوماً محل اهتمام المسؤولين في الدولة. وعلى مدى عقود تسرب التاريخ الذي تكتنزه إلى فاترينات العرض في عشرات المتاحف العالمية.

نشاط شبكات التهريب صقل مهارات الحفارين وطوَّر خبرتهم في التعامل مع القطع الأثرية. صالح علي، 32 عاماً، قال: «كثير من المحفرين لا يمتلكون الخبرة الكافية للتعامل مع الآثار وطريقة اخراجها، وأعرف كثيرين عندما يواجهون صعوبة في استخراج قطعة أثرية يفقدون أعصابهم ويقومون بتكسيرها».

يتحدث صالح بنبرة معلم محيط بصنعته: «تربة الخربة قوية ومتماسكة تسمح بالنزول إلى مسافات طويلة وتكوين انفاق بدون مخاطر، أمّا مدينة معين ومدينة السودة فإن تربتهما طينية رخوة وقابلة للانهيار».

مدللاً بمصير حفارين لقيا حتفهما داخل حفرة في معين بسبب التربة.

لم يتمكن صالح من إكمال دراسته الجامعية بسبب إنهيار ظروف أسرته المادية فقرر الالتحاق بجامعة حفاري الآثار.

«أول عملية كنا سبعة. بدأنا بالحفر في الخربة ووصلنا إلى 6 أمتار تحت سطح المدينة حينها ظهرت لنا علامات مبشرة، فواصلنا الحفر... وقد اصطدمنا بأحجار كبيرة مصقولة تبين لاحقاً أنها حجارة لأحد جدران معبد».

تابع: «كان المعبد به أرضية مستوية وبه درج قادتنا إلى قبر حجري عثرنا فيه على قطع ذهبية وبرونزية وداخل القبر عثرنا على مجوهرات ذهبية وفضية وعظام، وحجرة مصقولة كبيرة منحوتة عليها صورة أمراة، وتماثيل بشرية وحيوانية».

بلغت قيمة القطع الاثرية التي استخرجها صالح ورفاقه في عمليتهم الاولى 7 ملايين ونصف وقد جرى تنظيم العمل لاحقاً، حيث تم تقسيم الحفارين إلى مجموعات، يتولى مسؤولية كل مجموعة أمين.

يقوم أمين المجموعة بقيادة فريق العمل والاحتفاظ بالقطع الأثرية المستخرجة والتفاوض مع المشتري وتقسيم الأموال. إلى هذه المهام كان صالح يقوم بتوجيه فريقه أثناء استخراج الآثار: «كنا نعمل بشكل متواصل وفتحنا أنفاق وصلت إلى 8 أمتار وكانت تسمح لنا بالجلوس والتحرك بشكل سلس رغم قلة الأوكسجين في الاعماق».

أضاف: «عملية استخراج الآثار تستغرق احياناً وقتاً وجهداً، كنا نقوم بتنظيف القطع بواسطة السكاكين وأدوات صغيرة، كي لا نكسر التماثيل».

في الجوف غابت الدولة مفسحة الطريق للحفارين وتجار الآثار كي يستبيحوا تاريخ البلد وتراثه. يقول صالح: «لا نشعر بالخوف وما نقوم به ليس جريمة وإلا لكانت الدولة منعتنا، وهنا (في الجوف) معروف أن كل موقع أثري مملوك لقبيلة، أغلب المشترين معروفون وبعضهم لديه تصاريح من الحكومة».

الطريق إلى مقتنيات الموتى محفوفة بالمخاطر: ثعابين وعقارب وانهيارات أرضية... لكن المهمة تستحق التضحية وأحياناً الاقتتال...

يحصل أن ترتطم مجموعات الحفر ببعضها في الأنفاق تحت الأرض. وأحياناً تصل أكثر من مجموعة إلى المكان في أوقات متقاربة، فتزعم كل مجموعة أنها صاحبة السبق!

يقول يحيى ناجي، 43 عاماً: «عندما كثرت الخلافات قمنا بتحكيم قبلي، وصدر حكم قضى بأن لكل شخص حرية الحفر تحت منزله وما يتبعه من حوله كالزرائب والأحواش فهو ملكه».

عقب صدور الحكم قام الأهالي بعملية توسع لزرائبهم وأحواشهم وازاحوها إلى الطرقات داخل المدينة، ولم يبقى مساحة غير مملوكة سوى أزقة ضيقة بين الزرائب.

بحسب يحيى ناجي، كانت خربة همدان موقعاً عسكرياً للقوات المصرية إبان الثورة اليمنية 26 سبتمبر، وبعد مغادرة تلك القوات، انتقل بعض القبائل التي كانت تقطن منطقة «ضمان» المحاذية لوادي الجوف (كيلو شمال خربة همدان).

وقال: «القطع الاثرية في الخربة كثير وهي مطمورة بالتراب. فيها معابد كبيرة واعمدة لازالت قائمة رغم البناء عليها».

لم تقتصر مهنة الحفر على شباب الخربة فقط، بل «معظم الأهالي إلتحقوا باعمال الحفر». بالنسبة للمقتدرين مالياً كانو يستقدمون عمالاً بالأجر اليومي. حتى النساء انظممن لأعمال الحفر، وبعضهن أتين بعمال براتب شهري بين (15–20) ألف ريال.

في فترات معينة يتوقف الحفارون عن إحداث ثقوب في جسد الخربة. التوقف لا يتجاوز الشهرين، وبحسب صالح نسم، فإن توقف أعمال الحفر يقتصر على موسم الأمطار.

نسم الذي امتلأ بشعور الولاء للوطن كونه لم يتعامل مع السماسرة، يعتزم استئناف نشاطه السابق الحفر بحثاً عن الآثار: «لم يحدث تغير رغم أن الرئيس وعدنا بالاهتمام بالمنطقة وتوجيه المسؤولين في المحافظة وهيئة الحفاظ على الآثار القيام بواجبها ومنع الحفر، لكن لم يحدث شيء».

سلطة المحفرين

يستغرب محمد صالح حزام عضو المجلس المحلي للمركز من استمرار اعمال الحفر وتخريب المواقع الاثرية دون أن تستفز العاصمة. هو حمل الجهات الرسمية المسؤولية التاريخية ازاء استمرار تدمير آثار الجوف.

وقال إن هذا دليل على عدم وجود الحس الوطني لدى الجهات المختصة.

جميع مسؤولي المحافظة يعيدون سبب الحفريات إلى عدم توفير فرص عمل للشباب وانتشار الفقر.

لكن ما من أحد من المسؤولين هؤلاء عبر عن احتجاجه على عدم معالجة الاوضاع وتواطؤ العاصمة مع المحفرين.

لكن استمرار العبث بالآثار أثناء فترة ادارتهم لشؤون المحافظة يلزم فتح تحقيق لتقاعسهم عن اداء مسؤولياتهم أو تورطهم في العبث.

● معبد أثري في باحة منزل صالح نسم

Alnedaa.yemen@gmail.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 3 جمادي الأولى 1430هـ الموافق 29 ابريل 2009 العدد (194) Wed. 3/5/1430 - 29 April 2009

الرئيس والوحش

محمود ياسين

نعتقد أن الرئيس لم يعد لديه سوى طلقة واحدة في مسدسه، وعليه التصويب جيداً في مقتل وإلا سيلتهمه الوحش. هذا بصدد قلقنا من غضب الجنوب، ومن مآل هذا الغضب تحديداً على أنهم بصدد عملية استقلال طويلة المدى. وأثناء ذلك كله نحلل معركة بين الرئيس والوحش، ونخوض في مزاج الرئيس وطبعه وكيف أنه ربما يستخدم "إبر مقوية" تبقيه يقظاً على الدوام... وندور في المربع ذاته بين رجل شارع الستين القوي وما يبدو وكأنه مشاكله الشخصية، مع أن الوحش يفترض به أن يلتهمنا جميعاً وقد يبقينا آخر الأمر مجرد شماليين يصدرون خمسين ألف برميل نفط يومياً وبدون سعودية نغترب فيها، على أساس أن المملكة حينها ستكون قد عادت إلى كامل عداوتها التاريخية، إذ لا يمكن أن ينفصل الجنوب بدون مباركة المملكة.

ونحن في أول الأمر وآخره نقوم بكل شيء بشرود تام.

إننا ركام ردات فعل كائن بدائي يتألم، وما يحدث بيننا هو جلبة مجاميع تشعر بخطر غير قابل للتأجيل أو هو على الأقل لم يعد قابلاً للتأجيل. فنحن على عجالة أثناء تواصل الأنثروبولوجيا وتفسيرات السياسيين ومفهوم التطور.

على مدى عشرين عاماً وأنا أسمع سياسة وتصرفات رجال أقوياء في اليمن، ويحضر على الدوام طرفان فقط: الرئيس، وإحدى مناطق اليمن. منذ المناطق الوسطى والجبهة مجرد منطقة. ورغم إيراد المتدينين لكلمة الخمر أثناء تحريضهم على الشيوعية أيضاً، إلا أن الأمر أنتهى أيامها إلى الجنوب؛ وشعر الناس في ريف إب، القريب من معارك الجبهة، بأنهم في خطر، ليس من الخمر والشيوعية، وإنما من جنوب فيه خمر وشيوعية، وكان الأخيرتين من طباع الجنوب، أو هما طبع منطقة مثلما هو "النخيط" من طبع "مطلع". هل قام الناس أيامها بمفاضلة بين الخمر و"النخيط"، أو بين الشيوعيين و"الزيود"؟

أذكر أيامها أن أكثر الرجال ذهاباً وإياباً إلى إب وترديداً لاسم المحافظ واسم مدير الأمن، قد خلص إلى أن "الجنوب لو يبطل الخمر ليكون أفضل". وبعدها بسنين طويلة كان الرجل ذاته قد أصبح تاجراً يترحم على يحيى مصلح محافظ إب الأسبق، وفي كل مقيل يعجب بصدق علي سالم البيض في خطاباته، ويردد: "ما ذلحين، يا يافع غيري على الشوافع". يحضر الجنوب الآن ضمن السياق ذاته.

حتى عند النخب، التي تشبّه حمود صالح في إشادته بالبيض على أنه تعريض حصيف بالرئيس، وأثناء ذلك هي مسألة وقت (ما ذلحين) حتى تقوم يافع بإنقاذ حمود صالح.

وبالعودة إلى النخب، كالأحزاب على وجه التحديد، يحضر الجنوب باعتباره شيئا لا أحد يدري كيف يمكن استخدامه أثناء أحداث جلبة مع الرئيس.

لا يتمنى الذاهلون جميعاً لو بيدهم الخبرة لاستخدام منطقه ضد وفي وجه واقع اجتماعي سياسي، ولكنهم يودون لو يستخدمون الأمر في وجه "ورطة رئيس" لم يعد ذلك اللاعب التوازني المعروف.

الجميع شركاء في هذا التواصل الضاج خارج الحالة، وبما يقود آخر الأمر إلى أنه لم يعد كافياً أن يقوم الرئيس بالتخلص من مراكز قواه. فالجميع يدرك أنه أكثر يقظة من التخلي عن منابع قوته (الذهنية على الأقل)، فهو يشبه معارضيه تماماً وضماناته هم رجاله المخلصون ولا شيء آخر. مثلما هو الحال في ممارسة السياسة على جملة معايير تاريخية يمينية لها علاقة بالرجالة والإخلاص وما شابه.

ولا يعتقد رجل أو كيان سياسي أو كاتب علاقته بالمعارضة لا تزال إلى الآن جيدة، ولا أنا أيضاً فكرت على نحو جدي بمنأى عن قوة طباع أهل المثلث بين عدن والضالع وأبين... وأقول إن أحداً من الأحزاب لم نراكم أدوات ماكينة سياسية تعمل بطريقة صارمة رتيبة، فالماكينات بلا موقف من المناطق، ولا تكن مشاعر ما للرجال الأقوياء. الخبرة غالباً لا تعول على حنكة الرجال ولا على اليوم الذي ستضحك فيه عليهم. إنها تعمل كما هو حال خبرات المجتمعات التي تنتج مؤسسات وحالات عصية على التدخل، وتبقى تلك الحالات ضامنة للحد الأدنى من بنود الاتفاق الأساسي الذي هو ثورة أو وحدة أو وضع لم يعد أحد في العالم يعيش بدونه.

لقد بدأ شباب الجنوب يحملون السلاح. وكتب نايف حسان يحذر من تفاقم شكل التعبير عن رفض وضع خاطئ إلى المرحلة التي ينبغي على الجميع فيها القلق بشأن حياتهم.

ومن ضمن الردود التي حصل عليها نايف أنه كتب الموضوع بوعي شمالي وأكد له البعض أنه لايزال ذكياً، وردود أخرى تدور حول مزايا نايف، وأحدث المقال علاقة جديدة على قدر من الأهمية بين كاتب ومنطقة – وستدور أغلب تساؤلات الناس الآن وفي فترة طويلة عن العلاقة بين الرئيس والجنوب، وستبقى تشغلهم كثيراً.

إنه نوع من تثبيت إحداثيات نمط من التفكير يخط لليمنيين وجهة ذهنهم وكان هذا التاريخ مستميت تماماً في البقاء على قيد الحياة دون أن يسمح لشيء آخر بالتدخل.

وكنت قد ذكرت أن دول العالم التي تعيش أوضاعاً سوية على الأقل قد قامت مجتمعاتها بإنجاز خبرة الحفاظ على حالات وأوضاع لا يمكن العيش بدونها.

نحن مستعدون للتخلي عن كل الضمانات كما يفعل المتألمون أو مهتبلي الفرص الذين يذكرون مكان الميلاد ولا يعرفون شيئاً عن العالم السياسي غير الرئيس.

وغالباً ما يقترح الشارد نوعا من المقويات والإبر أثناء إبداء دهشته من تماسك رئيس لا بد وأنه "يستخدم تلك المقويات" من يطلب من الآخر الاعتماد على بنى سياسية ثقافية وحالات تم خلقها مؤخراً.

هل على الأحزاب أن تطلب ذلك من الرئيس أو يقوم الرئيس بمناشدة المثقفين والمنضرين إنجاز تلك البنى الثقافية والسياسية، وهل حدث في التاريخ أن قامت الأمم المتحدة مثلاً بتقديم بنى ثقافية وسياسية لشعب متضرر أم أن الأمر سيبقى هكذا مطلب كاتب يريد بنى ثقافية سياسية ممكنة لايمكنة تحديدها.

إذ لم تعد تعددية فترة ما بين الوحدة وحرب 94. حالة يطلب أحد البقاء عليها ذلك أن تلك الفترة كانت علاقة بين رئيس وجنوب اشتراكي فيه معسكر العدد. أما وقد أصبح الأمن بين رئيس وجنوب أعزل وفقاً لمحاذير الرئيس التقليدية التي لا تخشى غير المعسكرات.

إذ أن قوة الاعزل الغاضب يبقى مجالها التأثيري خارج آليات عواطف الرئيس وشعوره بالخطر. وهذه واحدة من رهانات بعض خصومه الذين يكنون لأداءات الخلايا وإعلام الاحتجاج تقديراً عالياً له علاقة بالخبرة الحزبية، ولا شأن له بقدراتهم السياسية.

ومجدداً لم نراكم ثقافة سياسية من نوع ما، ولم يتمكن حتى ألد أعداء الرئيس من خلق بذرة حالة استقرارية تبقى بمعزل عن تأثير الرئيس ووضعه النفسي. ربما سيتمكن الناس في تلك الحالة من إخراج اللصوص من أراضيهم المنهوبة دون الحاجة لوحش.

نافذة

على كف ذاكرة!

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يتقاطع ما حدث في رمضان مقديشو 1986 مع ماحدث في يناير عدن 1986 عند نقطة الانفجار الناسف للذاكرة التي لم ترجع بعدها مقديشو إلى حالتها السابقة وكذلك عدن.

وبما أن معظم اليمنيين، وبالأخص النخبة، لا يحيطون بالكثير من النقاط المفصلية في رواية الانهيار الصومالي فقد توجب لفتهم، وإن متأخراً، إلى نقطة درماتيكية مثيرة، فاصلة، ومتصلة بشخص الرئيس الصومالي الراحل محمد سياد بري، وقد لفتني اليها الصديق المستشار ونائب القنصل الصومالي العام بعدن حسين حاجي أحمد.

وهو قال فيما قال إن أوضاع الصومال تدهورت بأيقاع متسارع بعد أن تعرض الرئيس الراحل لحادث مروري أصابه في الرأس في رمضان 1986، وأستدعي إسعافه الفوري بطائرة خاصة من مقديشو إلى أرقى المستشفيات في السعودية، وهو في غيبوبه لم يفق منها حتى بعد أن مكث ثلاثة أشهر في غرفة الانعاش، أستعاد خلالها لياقة «السرنمه» قدرة السير وهو نائم وخرج بعدها جثة متحركة ومتعافية بالحدود التي تسمح بتلبيسه البزة العسكرية للرئيس اللواء دون أن تعوضه عن فقدان الذاكرة.

وتكشف أن الصدمة ضربت الرأس والذاكرة معاً، ولم يعد الرئيس كما كان عليه، ولم يعد ذلك الذي كان قبل رمضان.

وعاد «أبو مصلح» إلى مقديشو ليواصل مشوار البقاء في كرسي الحاكم كأي دكتاتور يستمد شرط البقاء والاستمرار من قوة قصوره، ويستمر في الحكم وأن كان في حالة موت سريري ويلمع كأي تمثال من شمع أو مومياء في دائرة الأضواء وفي بؤرة عدسات الكاميرات.

والأعجب أنه حفر لنفسه مكاناً غائراً في الذاكرة بعد أن فقد الذاكرة التي بدت وكأنها ليست من الاشياء الضرورية لأي رئيس من هذا الصنف الذي يكفيه أن يجلس على الكرسي الدوار، ويلبس البزة والرتبة العسكرية ويحتفظ بالجهامة والبهرجة والهنجمة.

وأتضح بالملموس أن إمكانية تدبيس الشعب بأي رئيس أو برئيس فاقد الذاكرة، وحتى بلا رأس، ليست صعبة على اللاعبين المهرة في المطابخ والكواليس الرئاسية، ولا فرق في هذا المقام بين اليمن والصومال، وانفضح الاهتراء أكثر مع احتدام النزاع بين النافذين في العائلة والحاشية، وأشتدت ضراوة الضَب تحت الحزام بين المتقاتلين على كعكة السلطة والثروة، رغم أنه كان بمقدورهم مواصلة لعبة تبصيم الرئيس وتمرينه على التوقيع اليومي على قرارات خطيرة وسيادية ومصيرية تتعلق بالسلم والحرب وبتوزيع المناصب والأراضي والمنافذ السيادية على المحاسب والأقارب.

كان الزعيم فاقد الذاكرة تماماً وهو لم يعد من السعودية بأي جديد لافت غير جرعة إيمانية طافحة ليست غريبة على أي دكتاتور عربي يقف على حافة الحفرة.

وكما كان لأنجال الرئيس نصيب الأسد فقد كان للبنات ما للبوات حيث أحتفظ أزواجهن بحزمة من الحقائب الوزارية ولكن أمور البلاد لم تعد كما كانت عليه قبل رمضان 1986.

وأنزلقت الصومال إلى دائرة التقاتل والتآكل، وأُكلت لحماً وعظماً، وتناهشها المتنازعون من «الوارثين» و«الدستوريين».

وفي الأثناء كانت البلاد مدججة بالزعامات المسلحة والمتناطحة. وفي ظل الرئيس فاقد الذاكرة تدمرت ذاكرة الصومال، والأسوأ أن رابطة الانتماء و«الوطنية الصومالية» تهتكت وتمزقت إلى إرب.

وتشابهت الصورة على المراقبين: ترى من أين يبدأ الحبل السري لهذه الكارثة الماحقة؟... هل يبدأ من يوم الحادث المروري المشؤوم؟ وحتى متى سيظل مصير الصومال أو اليمن مرهوناً بـ«ذاكرة» شخص واحد، ومحكوماً بالصدفة، وعرضة لقصف أي عاصفة أو حادث مروري؟!. وهل يتعلق الأمر بذاكرة الرئيس فقط أم أنه يتعلق مع حالة الغيبوبة العامة، والفقدان الجمعي للذاكرة «الوطنية» لحساب أنتعاش وتفجر الذاكرات القاتلة و...ليس للأسئلة من آخر.

هل ننتظر الطوفان؟!

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

ليست المرة الأولى التي تتجه فيها الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية نحو استعداء أبناء المحافظات الشمالية؛ لأن القائمين على هذه الحركة اعتبروا الجغرافيا خصما وسببا لحرب صيف94م، ورأوا أن إثارة الكراهية للجغرافيا حتى تصبح سلوكا يمارس على الواقع هو الانتصار الذي سيعيد كل الحقوق وينصف كل مظلوم.

اليوم، وقد اهتز الجميع من هول التعبئة المناطقية التي عمل قادة الحراك بدأب على تكريسها والتحريض عليها، وتجسدت في أعمال العنف التي استهدفت أبناء المحافظات الشمالية في مدينتي المكلا وزنجبار، فإننا أمام امتحان حقيقي لقدرتنا على تجاوز نفق الاقتتال الأهلي إلى رحاب الحوار، بعيدا عن تجييش الشارع وتحريض الناس على الكراهية، لأن أقرب نتائج هذه التعبئة لن يكون الانفصال، ولكن اقتتالا داخليا لن يسلم منه أحد.

منذ ظهور حركة احتجاجات المتقاعدين العسكريين كانت الغالبية العظمى من الناس تتعاطف مع هؤلاء وعدالة مطالبهم. وقد أدى ذلك في النهاية إلى الاستجابة لمعظم المطالب التي تبناها هؤلاء. إلا أنه ومع تحول تلك الاحتجاجات من مطالب تنادي بإعادة الشراكة التي قضت عليها حرب صيف 1994، إلى حركة منظمة مهمتها التحريض على أبناء المحافظات الشمالية، والدعوة للانفصال، وإنكار الهوية اليمنية، واتهام كل من يمتُّ بأصل لهذه المحافظات باعتباره ممثلا لنظام الحكم الذي وجد بعد الحرب. أدرك الكثير خطورة هذا التحريض، ونبهوا إلى كارثة المشاريع الصغيرة التي يراد لها أن تنبت على جراح المتضررين من الحرب اللعينة.

لقد تحول الباعة المتجولون والعمال، بفعل التحريض الأعمى، إلى عملاء للمخابرات وجنود للنظام، بل ونودي عليهم في أحيان كثيرة كمحتلين. وفي حين كانت أطراف رئيسية في المعارضة تبرر مثل هذا الخطاب، وأخرى تقلل من شأنه وتطالب بعدم التركيز على مثل هذه الأفعال الشاذة، تجاهلت الأحزاب والصحف أطروحات خجولة تحذر من أن مثل هذه التعبئة ستؤدي في يوم من الأيام إلى تكرار درس الحرب الأهلية في رواندا، والتي دفع الراونديون ثمنها نحو مليون ضحية.

التاريخ لدينا مليء بالدروس. وقد كانت أحداث أغسطس في الشمال مثالا للجرح الذي لا يندمل، ومثلها أحداث 13 يناير 86، حيث برعنا، كيمنيين، في ذبح التاريخين المشؤومين، في إظهار قدرتنا على القتل وسفك الدماء استنادا إلى اللهجة أو البطاقة الشخصية. كما أن الحروب الداخلية في السودان أو في العراق أو في الصومال، وفي الكثير من البلدان الأفريقية، تبين أن الارتكاز على الدعوات المناطقية أو التحريض على الكراهية لم تؤدِّ إلى ولادة مشاريع حقيقية تلبي تطلعات حتى تلك المنطقة الجغرافية التي يتحدث هؤلاء باسمها؛ ولكن الناس لم يدركوا حجم الكارثة التي حلت بهم إلا بعد أن دفعوا ثمنا باهظا.

والحال أن ثقافة الكراهية وتحريض أبناء المحافظات الجنوبية على أبناء المحافظات الشمالية بقدر ما هو خطاب منبوذ في عالم اليوم الذي أصبحت فيه، فإن الاحتفاء الكبير به من قبل أطراف إقليمية، وتضخيم الأمر، يظهر أن أطرافا أخرى هي التي تدير اللعبة وتتحكم بها، لأن عودة الوجوه التي تضررت من ثورة أكتوبر وتصدرها واجهة الأحداث لا يعكس قوة فعلية أو اجتماعية لهذه الجماعات، وإن كشف عن مستوى التنظيم والدقة التي تدار بها القضايا بصورة أقوى من قدرات وإمكانات أشخاص خبرناهم في مختلف المراحل التي مرت بها البلاد...

ترقبوا.. الأحدية

نقابة الصحفيين تطالب بتحقيق يمني - مصري في وفاة الأعسم

نعت نقابة الصحفيين اليمنيين الزميل عادل الأعسم، مدير المركز الإعلامي اليمني بالعاصمة المصرية القاهرة، الذي وافته المنية الأحد الماضي بعد غيبوبة وموت سريري بسبب عملية جراحية في الجيوب الأنفية أجريت له يوم الثلاثاء2009/4/21 في مستشفى "إنت. كلينك" بمدينة نصر في القاهرة.

وقالت النقابة إن رحيل الأعسم مثل فاجعة للوسط الصحفي والإعلامي والوسط الرياضي، وترك فراغا في قلوب محبيه وزملائه وقرائه الكثر الذين سيفتقدونه قلما وعلما من أعلام الصحافة اليمنية. مذكرة بأدواره الإعلامية وإسهاماته في الصحافة عموماً والرياضية خاصة.

وطالبت النقابة الحكومتين اليمنية والمصرية بإجراء تحقيق واسع ونزيه حول ملابسات الوفاة والتحقق من سلامة الإجراءات الطبية والعملية التي خضع لها، حيث تفيد المعلومات الواردة بحدوث خطأ طبي قاتل أدى إلى الوفاة.

ودعت النقابة، في بيان النعي، اتحاد الصحفيين العرب ونقابة الصحفيين المصريين إلى القيام بدورهما في متابعة القضية.

تهانينا

احتفل الزميل العزيز معاذ ناجي المقطري
مساء الجمعة الماضي بعقد قرانه على الآنسة نادية محمد الشرجبي.
أسرة «النداء» تهنئ الزميل وقرينته

■■■

يحتفل الصديق طارق القدسي بزفافه الجمعة القادم في قاعة الخليج الكائنة في شارع مجاهد المتقاطع من شارع حدة. تهانينا
صحيفة «النداء»، توفيق النظيف، وكافة موظفي شركة MTN